المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
National Center for Social Studies (NCSS)

تقريرُ حالة القطاع غير الربحيِّ
في المملكة العربية السعودية

إعداد:
المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية

الإصدار الأول
١٤٤٦ هـ
٢٠٢٤م



المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
National Center for Social Studies (NCSS)

تقريرُ حالة القطاع غير الربحيِّ في المملكة العربية السعودية

الإصدار الأول

1446هـ – 2024م


بسم الله الرحمن الرحيم

الفريق البحثي

الباحث الرئيسي
د. هاني بن منصور آل عضيد

الباحث المشارك د. يحيى بن صالح الزهراني
الباحث المشارك م. عبدالله بن سعيد الشهري
الباحث المشارك أ. أنس بن إبراهيم عسيري
الباحث المشارك أ. صفوان بن حمود المهدي

المستشار د. عبد الله بن ناصر السدحان
المستشار د. عبدالله بن منصور آل عضيد
المستشار م. محمد بن أحمد الكعبي

جميع الآراء والاستنتاجات الواردة في هذه الدراسة تعبّر عن وجهة نظر الفريق البحثي وهو المسؤول عما ورد في مضمونها

خَادِمُ الحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

«إن ما يميّز هذه البلاد هو حرص قادتها على الخير والتشجيع عليه، وما نراه من مؤسسات خيرية في مختلف المجالات، سواءً التي تحمل أسماء ملوك هذه البلاد أو سواها، إلا جانبًا واحدًا من الجوانب المشرفة لبلادنا.».

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

«نحن ننظر إلى القطاع غير الربحي بأنه قطاع مهم في دعم مسيرة التعليم ومسيرة الثقافة وفي قطاع الصحة وفي القطاع البحثي، وسنعتمد على القطاع غير الربحي بشكل رئيس جدًا».

الفهرس:

الملخص التنفيذي

المقدمة

مقدمة القطاع غير الربحي

القطاع غير الربحي عالمياً

القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية

أهمية القطاع غير الربحي

حالة الوضع الراهن للقطاع غير الربحي (2024)

القطاع غير الربحي بعد رؤية السعودية (2030)

إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي

تطورات القطاع منذ 2021

القطاع غير الربحي في عام (2024)

الآفاق التعليمية

الكفاءات البشرية

العمل التطوعي

الاقتصاد في القطاع غير الربحي

الإسناد الحكومي

الاستثمار الاجتماعي

صندوق دعم الجمعيات

مجلس المؤسسات الاهلية

مجلس الجمعيات الاهلية

توجهات القطاع غير الربحي

القطاع غير الربحي من 2024م وحتى 2026م

دور أصحاب المصلحة

الوحدات المشرفة فنياً

فرص القطاع الرابح

المجالات التنموية المستهدفة

الوصول إلى منظومة القطاع غير الربحي

بيانات التواصل لمنظومة القطاع

قاعدة بيانات المنظمات غير الربحية

الخاتمة

الملاحق

الملخصُ التنفيذيُّ:

يَمُرُّ القطاع غير الربحي في المملكة بنقلة نوعية من حيث عدد منظماته، وتشريعاته، ومستهدفاته، وأثره؛ وهذا امتدادٌ لجهودٍ امتدَّت عبرَ عشرات السنوات مَن الدَّعم والاهتمام المباشر من القيادة الحكيمة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2023).

ومن الملاحظ أنّ القطاع شهد قفزةً كبيرةً في عدد المنظمات غير الربحية بعد صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بمرسوم ملكي رقم (م/8) بتاريخ 19 / 2 / 1437هـ الموافق 01 / 12 / 2015م، وقرار مجلس الوزراء رقم (61) وتاريخ 18 / 2 / 1437هـ الموافق 30 / 11 / 2015م (مرسوم ملكي رقم م/8، 2015؛ قرار مجلس الوزراء رقم 61، 2015).

وبالرجوع إلى عددٍ من الإحصائيات والتقارير الرسمية، نجد أنه قد بلغ إجمالي عدد المنظمات غير الربحية حتى صدور هذا التقرير (5754) منظمة، تُشكل الجمعيات والمؤسسات الأهلية النسبة الأكبر منها، إذ بلغ عددها حتى الآن (5135) جمعيةً ومؤسسةً أهليةً، بزيادة تُقدّر بأكثر من 200% مقارنةً بفترة ما قبل إصدار النظام التي تزيد عن 26 سنة، حيث لم يتجاوز العدد في ذلك الوقت (فترة ما قبل عام 2015م) ما يقارب 1500 جمعيةً ومؤسسةً أهلية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

كما شهد نظام جمع التبرعات والتطوع في القطاع غير الربحي في السعودية تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة من خلال تطوير قوانين تنظيمية جديدة لتعزيز الشفافية والمساءلة وإنشاء هيئة غير ربحية لتنسيق الجهود وتسهيل عمل الجمعيات (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2023).

كما أن انتشار المنصات الإلكترونية ساهم في تسهيل عملية التبرع وزيادة الوصول إلى المتبرعين، بالإضافة إلى تقديم خدمات الدفع الإلكتروني.

ومن جهة أخرى، تم تنظيم حملات توعية لزيادة الوعي بأهمية العمل التطوعي وتعزيز ثقافة العطاء.

كما تم تعزيز التعاون مع القطاع الخاص من خلال شراكات لدعم المشاريع الاجتماعية، وتطوير مشاريع مبتكرة تستهدف احتياجات المجتمع مثل برامج التدريب والتوظيف.

تساهم هذه الإضافات في تعزيز فعالية القطاع غير الربحي وزيادة مشاركته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في السعودية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2023).

وبالإضافة إلى ذلك نجدُ أن هناك عددًا من المؤشِّرات التي أظهرت نِسَبًا متفاوتةً بشكلٍ ملحوظٍ؛ إذا تم مقارنتها مع ما تبذله المملكة لدعم هذا القطاع.

ومن ثم تتركزُ قضيةُ التقرير في الإجابة عن أبرز هذه التساؤلات حول حالة القطاع غير الربحي في المملكة، وأبرز التحولات الوطنية لهذا القطاع وأبرز التطلعات، وما اتجاهات القطاع التنبؤية المستقبلية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)؛ وذلك من خلال نسبة مؤشر مساهمة المنظمات غير الربحية في إجمالي الناتج المحلي على النحو التالي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024؛ رؤية المملكة 2030، 2016؛ الأمم المتحدة، 2015):

المؤشرات	خط الأساس	المستهدف 2024	المتحقق 2024	المستهدف 2025	مستهدف الرؤية 2030
نسبة مساهمة المنظمات غير الربحية في إجمالي الناتج المحلي	% 0.20 2015 م	% 0.53	% 0.99	% 0.58	% 5
عدد المتطوعين في المملكة	22,924 2016 م	690,000	1000,000	750,000	1 مليون
نسبة النمو في عدد المنظمات غير الربحية	% 0 2018 م	% 123	% 252.76	% 124	غير متوفر
نسبة المنظمات غير الربحية المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية	% 0.20 2015 م	% 76	% 92	% 80	غير متوفر
نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة	% 0.13 2017 م	% 0.42	% 0.64	% 0.48	غير متوفر
نسبة الإنفاق التنموي من إجمالي إنفاق القطاع غير الربحي	% 21 2015 م	% 85	% 88.97	% 75	غير متوفر
نسبة رضا المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية	% 73 2019 م	% 85	% 86.32	% 85	غير متوفر

يستعرضُ هذا التقرير أبرزَ محطات القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية بين الماضي والحاضر والمستقبل؛ إذ سيُظهِر أبرزَ جهود المملكة العربية السعودية في تطوير العمل غير الربحي منذ تأسيس الدولة السعودية حتى وصولنا إلى مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

مقدمة عن القطاع غير الربحي:

هذا التقرير يهدف إلى استعراض حالة القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على دور المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في تحقيق أهدافه (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ت.غ.م). وقد أسهمت الجهود الجماعية في نشوء منظمات غير ربحية بأشكال متنوعة، تؤدي دورًا محوريًا في تقديم خدمات متعددة تشمل التعليم، والرعاية الصحية، والثقافة، والفنون، والاقتصاد. تسعى هذه المؤسسات إلى مساعدة الأفراد ودعم المجتمعات من خلال كيانات تنظيمية قانونية، تمتلك حقوقًا قانونية وتتحمل التزامات تُمكّنها من تنفيذ أهدافها بفعالية.

يُعد القطاع غير الربحي عنصرًا أساسيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتبناها المملكة ضمن رؤية 2030 (آل سعود، 2025). ويرتبط هذا القطاع بشكل مباشر بالقيم الثقافية والدينية للمجتمع السعودي، حيث تستند العديد من المبادرات الأهلية إلى مفهوم التكافل الاجتماعي الذي يُجسّد روح التعاون والإحسان المأخوذ من تعاليم الدين الإسلامي.

تبرز أهمية القطاع غير الربحي من خلال دعمه للعمل الجماعي وتعزيز رفاهية المجتمع. كما أنه يُعد أحد الركائز الأساسية التي تُرسخ قيم التضامن الإنساني، وتسهم في تحقيق الأهداف التنموية لرؤية 2030 (آل سعود، 2025). وقد تطور دوره ليصبح لاعبًا رئيسيًا في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، عبر توفير الخدمات الضرورية وتحسين جودة حياة الأفراد.

تعريف القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية:

هو قطاع الجمعيات الأهلية والمؤسسات الأهلية والصناديق العائلية ولجان التنمية، وهي التي تندرج تحت إشراف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي ويتم تأسيسها بهدف تقديم كافة الخدمات المجتمعية بدون أي ربح للخدمات المقدمة، كما يوجد هناك مكونات مجتمعية غير ربحية مثل الأوقاف التي تشرف عليها الهيئة العامة للأوقاف (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2021).

كما يُعرف تنظيم القطاع غير الربحي على أنه منظومة الأنشطة الأهلية والخدمات التطوعية والمنظمات غير الحكومية، التي لا تقصد الربح أساساً، وتهدف إلى تحقيق غرض من أغراض البر، أو التكافل أو التعاون أو التنمية الاجتماعية أو غيرها من أغراض النفع العام أو المخصص.

القطاع غير الربحي عالميًا:

يمثل القطاعُ غير الربحي جزءاً مهماً من النظم الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم، فهو يسعى إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية، وتحسين أوضاع المجتمع بدلًا من تحقيق الربح، ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، والإسهام في تنمية المجتمعات.

لمحة تاريخية للقطاع غير الربحي عالمياً:

النشأة المبكرة:

يعود تاريخ القطاع غير الربحي إلى العصور القديمة، حيث لعبت المؤسساتُ الدينيةُ دوراً رئيسياً في تقديم الخدمات المجتمعية؛ ففي الحضارات القديمة مثل مصر والعراق كانت الضرائب تُجمَع لدعم المعابد والخدمات التعليمية والدينية، أما في الحضارة الإسلامية، فكانت الزكاة والصدقة بالإضافة إلى الأوقاف جزءاً أساسياً من منظومة العمل غير الربحي (ويكيبيديا، ت.غ.م).

القرون الوسطى:

في العصور الوسطى استمرت المؤسسات الدينية في دعم المجتمع، وكانت الكنائس والمساجد تشرف على تقديم الخدمات الخيرية، كما توسعت الأعمال الخيرية في أوربا والعالم الإسلامي لتشمل مجالاتٍ أوسعَ، مثل: الصحة والتعليم؛ مما أسهم في تخفيف الفقر وتحسين الحياة الاجتماعية (ويكيبيديا، ت.غ.م؛ العبيدلي، ت.غ.م).

النهضة الأوربية:

شهدت النهضة الأوربية ولادة الجمعيات غير الربحية بشكل أكثرَ تنظيماً، حيث ساعدت هذه الجمعياتُ في تنظيم الأنشطة الخيرية والتعليمية مع بداية صعود التعليم والحركات الفكرية، كما لعبت الحكوماتُ دوراً في وضع القوانين التي تسهمُ في تنظيم هذه الجمعيات لتحسين الشفافية والمساءلة (ملتقى العروبيين، ت.غ.م؛ موقع المسلم، ت.غ.م).

القرنان التاسع عشر والعشرون:

مع بداية الثورة الصناعية تطور القطاع غير الربحي بشكل كبير؛ خاصةً في أوربا وأمريكا، فقد نشأت مؤسساتٌ كبرى مثل مؤسسة روكفلر التي ساعدت في تمويل الأبحاث العلمية والمشروعات الخيرية، كما برزت -بعد الحرب العالمية الأولى والثانية- المنظماتُ الدوليةُ غير الربحية، مثل الأمم المتحدة، والصليب الأحمر، والهلال الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدودٍ، تلك التي قدَّمت خدمات إغاثية ومساعدات إنسانية على نطاق عالمي (الزمان، 2025؛ ويكيبيديا، ت.غ.م؛ Hespress، 2015).

القطاع غير الربحي بعد الحرب العالمية الثانية:

بعد الحرب العالمية الثانية ازدهر القطاع غير الربحي على مستوى العالم، حيث تزايدت الحاجةُ إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما ظهرت منظماتٌ دوليةٌ غير حكومية (NGOs) مثل «أوكسفام»، التي أدت دوراً كبيراً في تقديم المساعدات للدول النامية، كما أسهمت الأمم المتحدة في تعزيز دور المنظمات غير الربحية في التنمية من خلال برامجها المختلفة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

القطاع غير الربحي المعاصر:

يشهد القطاع غير الربحي المعاصر تطوراً ديناميكياً على المستوى العالمي، حيث أصبح يُشكِّلُ عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة والاستجابة للتحديات المجتمعية. ويتميز هذا القطاعُ بالتنوع الكبير في أنشطته ومجالات عمله؛ إذ يشمل منظماتٍ تعمل في مجالات التعليم، والصحة، والإغاثة الإنسانية، وحماية البيئة، والقضايا الاجتماعية وغيرها (Kwna, 2023).

يعتمد القطاع بشكل كبير على الابتكار الاجتماعي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز فعاليته وتأثيره، حيث انتشرت منصات التمويل الجماعي والتطبيقات الرقمية التي تسهل عمل هذه المنظمات. وقد أصبحت المنظمات غير الربحية أكثر احترافيةً في إدارتها، مع التركيز على قياس الأثر الاجتماعي والشفافية؛ لضمان تحقيق أهدافها بشكل فعال (ObsBusiness, 2023).

بالرغم من هذا النمو الملحوظ؛ فإن القطاع غير الربحي يواجه تحديات كبيرةً في العصر الحديث، من أبرزها: التغيرات الاقتصادية العالمية التي تؤثر في التمويل، والاستدامة المالية للمنظمات. بالإضافة إلى الضغوط المتزايدة لتحقيق نتائج ملموسة في ظلٍ محدودية الموارد. ومع ذلك، فإن القطاع غير الربحي يستفيدُ من تعاظم الوعي العالمي بأهمية دوره؛ مما يفتح فرصاً جديدةً للتعاون الدولي والشراكات بين المنظمات والحكومات والقطاع الخاص لتحقيق تأثير أوسع وأكثر استدامة في المستوى العالمي (Misk Foundation, 2023).

مُسميَّات القطاع غير الربحي عالميًا:

. القطاع الثالث: يركز على اختلاف المنظمات غير الربحية عن الأعمال والقطاع الحكومي (Salamon & Anheier, 1992; Salamon & Sokolowski, 2016).

. القطاع المستقل: يشير إلى استقلالية المنظمات عن الحكومة والمصالح الخاصة (Butler & Wilson, 2015).

. القطاع التطوعي: يُعبِّرُ عن الرغبة الذاتية في المساهمة من أجل الصالح العام (Butler & Wilson, 2015).

. المجتمع المدني: يشمل جميع المنظمات غير الحكومية، ويُعبِّرُ عن المشاركة الجماعية بين الأفراد والدولة (Salamon & Anheier, 1997).

. القطاع غير الحكومي: مصطلحٌ يُشير إلى مجموعةٍ من المنظمات التطوعية التي لا تَهدُف إلى الربح، وتُنظمُها مجموعاتٌ من المواطنين محليًّا أو دوليًّا (Lecy et al., 2012).

. القطاع الخيري: يعبر عن النفع الذي يقدمه الأفرادُ دون انتظار مقابلٍ ماديٍّ، ويشمل الأعمال الفردية والمؤسسات (Sherlock & Gravelle, 2009).

. قطاع الاقتصاد الاجتماعي: ينتشر في أوربا، ويتعلَّق بالنشاطات التي تركز على خدمة الأعضاء أو فئاتٍ اجتماعيةٍ محددةٍ، مع أولوية للنشاط الاجتماعي على رأس المال (Salustri & Viganò, 2017).

. القطاع المُعفى من الضرائب: يتعلق بالمنظمات غير الربحية المعفاة من الضرائب وفق القانون، ويُستخدَم بشكلٍ شائعٍ في الولايات المتحدة (Foundation Group, n. d.).

. القطاع الأهلي: ظهر في الثمانينيات في الدول العربية، ويشير إلى القطاع غير الربحي، مع وجود اعتباراتٍ قبليةٍ وعائليةٍ (البرغوثي، 1985؛ عبد الفتاح، 2002).

. المجال العام: مفهومٌ أطلقه يورغن هابرماس، يشمل المؤسسات المستقلة التي تسهم في التفكير العقلاني والتواصل من أجل الصالح العام (Habermas, 1989/2006؛ حنفي، 2005).

. جمعيات النفع العام: تشير غالبًا إلى منظمات القطاع غير الربحي، لكن يمكن أن تَعنيَ نوعًا مخصَّصًا من الجمعيات التي تحقق أهدافًا عامةً (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2020).

ممارسات القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية

1. الحوكمة والشفافية

تطبيق معايير حوكمة صارمة لضمان الامتثال والمساءلة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2022).

الإفصاح عن البيانات المالية والتقارير السنوية لتعزيز الشفافية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2022).

وجود إطار تنظيمي وإشرافي قوي من قبل المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي (NCNP) لضمان الامتثال (مؤسسة الملك خالد، 2021).

2. تنمية الموارد المالية

تنويع مصادر الدخل من خلال الاستثمارات والأوقاف والمنح (مؤسسة الملك خالد، 2021).

الاستفادة من المنصات الإلكترونية لجمع التبرعات لزيادة الكفاءة والوصول إلى شريحة أوسع من المانحين (مؤسسة الملك خالد، 2021).

السعي للحصول على دعم من الصناديق الحكومية والخاصة المخصصة لدعم القطاع غير الربحي (مؤسسة الملك خالد، 2021).

3. بناء القدرات والتدريب

الاستثمار في تدريب وتطوير العاملين في القطاع لرفع كفاءتهم المهنية (مؤسسة مسك، 2023).

الاستعانة بالمتطوعين المحترفين في مجالات مختلفة لتقديم خدمات متخصصة (مؤسسة الملك خالد، 2021).

تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين المنظمات غير الربحية لتعزيز التعلم المشترك.

4. الشراكات والتعاون

بناء شراكات استراتيجية مع القطاع الحكومي والخاص لتحقيق أهداف مشتركة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2022).

التعاون مع منظمات غير ربحية أخرى لتنفيذ مشاريع مشتركة وتوسيع نطاق التأثير.

التشبيك مع الجهات المانحة والمؤسسات الدولية للاستفادة من خبراتهم ومواردهم.

5. قياس الأثر والتقييم

تطوير أدوات لقياس الأثر الاجتماعي للمشاريع والبرامج لتقييم فعاليتها (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2020).

إجراء تقييم دوري للأداء المؤسسي لتحديد نقاط القوة والضعف وفرص التحسين.

استخدام نتائج التقييم لتطوير الاستراتيجيات وتحسين الأداء المستقبلي.

القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية:

يعد تاريخ نشأة العمل غير الربحي الرسمي في المملكة العربية السعودية بمختلف أنواعه قديمًا جدًّا، وبعضها حديث النشأة، ولكن شكله التنظيمي يُعدّ جديدًا على المجتمع السعودي. وسيكون عرضه عن تاريخ القطاع غير الربحي، وفق أربع مراحل هي:

أولًا: مرحلة نشأة العمل غير الربحي والجمعيّات الأولى.

ثانيًا: مرحلة صناديق البرّ وخصائصها.

ثالثًا: مرحلة نشأة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

رابعاً: دمج وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية (1436هـ/2016م) (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، تاريخ غير معروف).

خامساً: مرحلة نشأة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، تاريخ غير معروف).

أولًا- مرحلة نشأة العمل غير الربحي والجمعيات الأولى في المملكة العربية السعودية (1347هـ/1928م):

يعود تاريخ العمل غير الربحي في المملكة العربية السعودية إلى فترة مبكرة، حيث احتلت المملكة المرتبة الثانية في تأسيس الجمعيات الخيرية على مستوى دول الخليج، وقد جاء هذا الاهتمام استجابةً لاحتياجات المجتمع، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

وقد تم إنشاءُ أربع جمعيات خيرية في السنوات الأولى لتوحيد المملكة، تعمل بشكل منظم، هي:

1- جمعية الطيران العربية (1349هـ/1930م) (صحيفة مكة، 2019).

2- جمعية المطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين (1350هـ/1930م) (آل فائع، تاريخ غير معروف).

3- جمعية الإسعاف الخيري الوطني بمكة المكرمة (1354هـ/1935م) (صحيفة مكة، 2016).

4- جمعية القرش للمشاريع الاقتصادية في البلاد العربية السعودية (1355هـ/1953م) (ويكيبيديا، تاريخ غير معروف).

ويمكن تلخيص الخصائص الإدارية والتنظيمية لمرحلة العمل الخيري المؤسسي والجمعيات الأولى في المملكة كما يلي:

تاريخ مبكر: بدأ العمل الخيري المؤسسي منذ بداية الدولة السعودية الثالثة، وجاء ترتيبها الثاني في الخليج بعد الكويت التي أنشأت أول جمعية عام 1913م.

حركة نشيطة: بعد توحيد المملكة، تأسست أربع جمعيات خيرية تعمل وفق التراتيب الإدارية والمالية.

انتشار الفروع: لم تقتصر هذه الجمعيات على مكة المكرمة، بل أنشأت فروعًا في المدينة المنورة، والرياض، وجدة، والطائف، وينبع.

مكة كمركز: كانت مكة المكرمة نقطة انطلاق العمل الخيري، حيث كانت تستقطب ثقافات متعددة وزوارًا من مختلف أنحاء العالم.

تخصصية العمل: ركزت الجمعيات في بداياتها على مجالات محددة ومتخصصة.

ثانيًا- مرحلة صناديق البر (1373هـ/1953م):

تميزت هذه المرحلة بتحول العمل الخيري من التنمية العامة إلى تقديم خدمات إغاثية ورعائية، وقد انطلق كل صندوق من مدينة أو بلدة معينة، واستفاد من نموذج صندوق البر بمكة مع التركيز على الاستدامة المالية. وسُجلت هذه الصناديق كجمعيات برٍّ، لكن تفاوتت استجابة صناديق البر للتسجيل في الوزارة.

وقد تميزت مرحلة صناديق البرّ بالخصائص التالية:

تحول نوعي: انتقل العمل الخيري من التنموي العام إلى تقديم خدمات إغاثية ورعوية ومساعدات مادية.

طابع مناطقي: تمحورت صناديق البرّ حول المدن أو البلدان التي نشأت فيها.

استنساخ نظامي: استفادت من نظام صندوق البرّ في مكة، مما أضفى عليها بساطة في الصياغة والمضمون.

استدامة مالية: ظهرت محاولات جادة لتحقيق استدامة مالية لضمان استمرار الأهداف.

جهود التسجيل: بذلت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية جهودًا لترسيم هذه الصناديق كجمعيات برّ، مع تفاوت في الاستجابة بين الفوري والمتأخر.

ثالثًا: مرحلة نشأة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (1380هـ، 1961م):

في عام 1380هـ الموافق 1960م، أُسست وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بموجب مرسوم ملكي. تولت الوزارة منذ تأسيسها مسؤولية تنمية المجتمعات المحلية ورعاية الشباب والأسرة والجمعيات التعاونية، بالإضافة إلى رسم السياسة العامة للشؤون الاجتماعية والعمالية في المملكة. وأصدرت الوزارة أنظمة مهمة، مثل نظام العمل والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى لوائح للجمعيات التعاونية والخيرية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2022). وفي عام 1425هـ الموافق 2004م، صدر قرار مجلس الوزراء بفصل الوزارة إلى وزارتين مستقلتين: وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية (سعوديبيديا، د.ت.).

رابعًا: دمج وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية (1436هـ، 2016م):

في عام 1436هـ الموافق 2016م، عاد الشأن الاجتماعي ليُدمج مع وزارة العمل تحت مسمى «وزارة العمل والتنمية الاجتماعية» بأمر ملكي. وفي خطوة لاحقة في عام 1441هـ الموافق 2020م، تم دمج وزارة الخدمة المدنية معها لتصبح «وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية» (سعوديبيديا، د.ت.؛ صحيفة عكاظ، 2016).

خامسًا: مرحلة نشأة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي (1440هـ، 2019م):

تأسس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية كجزء من رؤية 2030، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (459) بتاريخ 1440/8/11هـ، الموافق 2019/4/16م. يأتي إنشاء المركز، الذي يتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري ويرتبط برئيس مجلس الوزراء، في إطار تعزيز القطاع غير الربحي، الذي يُعتبر هدفًا استراتيجيًا ضمن خطة رؤية 2030، حيث يهدف إلى تمكين هذا القطاع وزيادة تأثيره الاجتماعي والاقتصادي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، د.ت.؛ جريدة المدينة، 2019).

يتولى المركز مجموعة من المهام التي تساهم في تعزيز نمو القطاع وتفعيل دوره في تحقيق التنمية المستدامة. يعمل المركز بالتعاون مع جميع شركائه من الجهات الحكومية، والمنظمات غير الربحية، والشركات، والأفراد، من خلال حوكمة شاملة تضمن انسيابية العمل وتتيح للجميع المشاركة وفقًا لأدوارهم ضمن منظومة القطاع غير الربحي (قانونية، د.ت.).

ويسعى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة التي تهدف إلى تنظيم وتفعيل وتوسيع دور منظمات القطاع غير الربحي في المجالات التنموية. وتشمل هذه الأهداف ما يلي:

التخطيط الاستراتيجي وقياس الأداء: إعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج ومؤشرات الأداء المتعلقة بالقطاع غير الربحي، وتقييم فعاليتها بشكل دوري (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، بلا تاريخ).

التنظيم والتشريع: إصدار اللوائح والقواعد والأدلة والمعايير اللازمة لتنظيم عمل القطاع، بما يتوافق مع الأنظمة والسياسات العامة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2021).

التراخيص والتصاريح: إصدار التراخيص والتصاريح اللازمة لمنظمات القطاع غير الربحي، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة (ويكيبيديا، 2023).

الإشراف والحوكمة: الإشراف المالي والإداري على منظمات القطاع، وتصنيفها، وتطبيق أفضل معايير الحوكمة العالمية لضمان الشفافية والمساءلة (Charitable Health Care، 2023).

التنسيق والتكامل: التنسيق مع الجهات الحكومية لتطوير الإشراف الفني على أنشطة القطاع، وتسهيل وتسريع تأسيس المنظمات المتخصصة (ويكيبيديا، 2023).

نشر ثقافة التطوع: تشجيع العمل التطوعي وتنظيمه وتمكينه، بهدف زيادة عدد المتطوعين وتنويع فرص التطوع (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، بلا تاريخ).

بناء القدرات والدعم الفني: تحسين كفاءة وفعالية منظمات القطاع، وتقديم الدعم الإداري والفني لها، وبناء قدرات العاملين فيها (Eyad Reda Law Firm، 2023).

توجيه الدعم المالي: الإشراف على الدعم المالي المقدم للمنظمات وتوجيهه بما يتوافق مع الأولويات والخطط التنموية ويدعم استدامتها المالية (Law Firm in Riyadh، بلا تاريخ).

حوكمة التبرعات: تنظيم عمليات جمع التبرعات والحملات التي تقيمها المنظمات، وفقاً للأنظمة المعمول بها (Taleed، 2023).

نشر الوعي: زيادة الوعي المجتمعي بأهمية القطاع غير الربحي وتحفيز المساهمة فيه بمختلف أشكالها (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، بلا تاريخ).

البحث والدراسات: إجراء وتشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بالقطاع، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، بلا تاريخ).

دعم ريادة الأعمال الاجتماعية: إنشاء حاضنات ومسرعات للأعمال الاجتماعية لتعزيز الابتكار في القطاع.

تحقيق التنمية المستدامة: تفعيل دور القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (ExpoPlatform، 2023).

تشجيع الاستثمار الاجتماعي: تشجيع الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي الإيجابي.

الخدمات الاستشارية والتدريبية: تقديم خدمات استشارية وتدريبية متخصصة للمنظمات والعاملين فيها (Chari-table Health Care، 2023).

التمثيل الدولي: تمثيل المملكة في المنظمات والمحافل الدولية ذات الصلة بالقطاع غير الربحي.

حوكمة القطاع غير الربحي: دور المجالس وصندوق دعم الجمعيات

يمثل تأسيس المجالس وصندوق دعم الجمعيات في السعودية خطوة مهمة نحو تعزيز العمل الأهلي والتنمية المجتمعية.

مجالس الإدارة: تُعرّف المجالس بأنها هيئات إدارية تُنشأ لتنظيم وإدارة الجمعيات والمؤسسات الأهلية، حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال تعزيز الشفافية وتحسين الأداء الإداري وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح. وتشمل مهامها وضع السياسات العامة والإشراف على الأنشطة وإدارة الموارد المالية والبشرية (Charitable Health Care، 2023).

صندوق دعم الجمعيات: وهو آلية تمويل تهدف إلى دعم الجمعيات الأهلية لتحقيق أهدافها التنموية، وتعزيز استدامتها المالية ودعم المشاريع التنموية بما يمكّنها من تقديم خدماتها بشكل فعال. وتعتمد مصادر التمويل على التبرعات والدعم الحكومي والإيرادات الذاتية (صندوق دعم الجمعيات، بلا تاريخ).

أنواع المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية:

1 - الجمعية الأهلية:

هي كيان غير ربحي ذو تنظيم مستمر، يتألف من مجموعة من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، أو كليهما، ويهدف إلى تحقيق أغراض البر أو التكافل أو تقديم خدمات عامة أو أنشطة في مجالات متنوعة مثل الدين، الاجتماع، الثقافة، الصحة، البيئة، التنمية، التوعية، التقنية، الأنشطة الموسمية، التربية، التعليم، العلوم، البحث، التدريب، المهن، الحرف، الإبداع، الشباب، المرأة، الطفولة، السياحة، العمل التطوعي، حماية المستهلك، الحماية الأسرية، أو التعامل مع الكوارث والأزمات وتحقيق السلامة المجتمعية (اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، 2023). تُعد هذه الجمعيات ركيزة أساسية في خدمة المجتمع وتنميته، وغالبًا ما تعتمد على جهود الأفراد والمبادرات التطوعية.

2 - المؤسسة الأهلية:

هي كيان غير ربحي يُنشأ بواسطة شخص أو أكثر (طبيعي أو اعتباري) يخصص جزءًا من أمواله أو ممتلكاته لتحقيق غرض خيري أو تنموي أو اجتماعي أو ثقافي أو صحي أو بيئي أو تعليمي أو بحثي أو مهني أو أي غرض آخر يحدده المؤسس، ولا تهدف إلى تحقيق الربح (اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، 2023). تتميز المؤسسات الأهلية غالبًا بهيكل إداري أكثر تنظيمًا وتخطيطًا مقارنة بالجمعيات، وتركز على مجالات تنموية محددة مثل التعليم أو الصحة، وتُدار من قبل مجلس أمناء.

3 - صندوق العائلة:

هو أحد أشكال المنظمات غير الربحية التي تُنشأ بهدف توفير الدعم المالي والاجتماعي لأفراد العائلة، خاصة في حالات الطوارئ، أو لتمويل مبادرات تعليمية، صحية، أو اجتماعية تخدم أفراد العائلة أو المجتمع بشكل أوسع (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2025). يتميز هذا النوع من الصناديق بكونه مبادرة عائلية تهدف إلى تعزيز التكافل والترابط بين أفراد العائلة، وقد يتوسع نطاق عمله ليشمل دعم مشاريع مجتمعية خارج إطار العائلة المباشر.

4 - مجلس الجمعيات:

هو كيان تنسيقي يجمع تحت مظلته عددًا من الجمعيات الأهلية بهدف تنسيق الجهود، توحيد الأهداف والمشاريع، وتمكين الجمعيات الأعضاء من تحقيق أثر أكبر في خدمة المجتمع. تأسس مجلس الجمعيات الأهلية بموجب نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/8) وتاريخ 1437/2/29هـ (الموافق 11 ديسمبر 2015م)، وصدرت لائحته بقرار من معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (مجلس الجمعيات الأهلية، ب.ت.). يعمل المجلس على تمثيل الجمعيات الأهلية ودعمها وتنسيق عملها لتعزيز التنمية المجتمعية.

5 - مجلس المؤسسات:

هو كيان يماثل مجلس الجمعيات في طبيعته التنسيقية، ولكنه يضم عددًا من المؤسسات الأهلية. يهدف هذا المجلس إلى توفير منصة استراتيجية لتعزيز التعاون والتكامل بين المؤسسات الأعضاء، وتبادل الخبرات، وتوحيد الرؤى لتحقيق أهداف تنموية مشتركة. على الرغم من عدم وجود كيان مستقل باسم «مجلس المؤسسات» بشكل صريح في المصادر الرسمية المتاحة حاليًا، فإن دوره يمكن أن يكون ضمنيًا تحت مظلة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي الذي يشرف على كل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2025).

أهمية القطاع غير الربحي:

يمثل القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية ركيزةً أساسيةً لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؛ ويُسهم في مواجهة التحديات المجتمعية، وتلبية احتياجات الفئات المختلفة، ويعمل على توفير خدمات اجتماعية متنوعة، مثل: التعليم والرعاية الصحية.

فمن الناحية الاقتصادية، يعزز القطاع تنويع مصادر الدخل ويزيد الناتج المحلي الإجمالي من خلال خلق فرص عمل جديدة وتنشيط الأسواق المحلية، كما يسهم في بناء رأس المال الاجتماعي؛ مما يعزز الثقة والتماسك بين أفراد المجتمع.

وفي إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تركز المملكة على تمكين القطاع غير الربحي وتطوير موارده ليكون عنصرًا أساسيًا في التنمية المستدامة؛ مما يعزز الأمان الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي، ويحقق النمو الشامل لجميع فئات المجتمع.

فالقطاع غير الربحي يمثل ركيزة أساسية في تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية، حيث يسهم في تحقيق أهداف نبيلة تتجاوز الربح المالي؛ وفي المملكة العربية السعودية –على وجه التحديد– يتزايد دورُه في تحقيق التنمية المستدامة تماشيًا مع رؤية 2030، وتُظهر الدراسات أن هذه المنظمات تعزز التماسك الاجتماعي، وتحسن خدمات الرعاية الصحية والتعليم.

أ- الأهمية الاقتصادية ودور القطاع غير الربحي في رؤية المملكة العربية السعودية 2030:

يُعتبر القطاع غير الربحي ركيزة أساسية في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من الأنشطة والخدمات التي تدعم الاقتصاد المحلي. يمثل هذا القطاع جزءًا محوريًا من المجتمع السعودي، إذ تستهدف الرؤية رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% بحلول عام 2030م، وزيادة عدد المنظمات غير الربحية في مختلف المجالات التنموية، مما يبشر بمستقبل أكثر إشراقًا من خلال النقاط التالية:

1. خلق فرص العمل:

يُعد القطاع غير الربحي محركًا رئيسيًا لخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، لا سيما للشباب، مما يسهم بشكل مباشر في تقليل معدلات البطالة وتحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بتنمية رأس المال البشري (إنسايت، 2022). فمع تزايد عدد المنظمات غير الربحية، يزداد الطلب على الكفاءات في مختلف التخصصات، بما في ذلك الإدارة، والتسويق، والخدمات الاجتماعية، والتعليم، والرعاية الصحية. هذا النمو في التوظيف لا يقتصر على الوظائف بدوام كامل، بل يشمل أيضًا فرص العمل المرنة والعمل التطوعي، مما يوفر للشباب الخبرة العملية والمهارات اللازمة لدخول سوق العمل (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، د .ت.).

وقد أظهرت الإحصاءات أن القطاع غير الربحي في السعودية استوعب أكثر من 72 ألف موظف، مما يعكس دوره المتنامي في توفير فرص عمل مستدامة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2025). هذا التوسع في التوظيف يعزز من الشمول الاقتصادي ويقلل من الاعتماد على القطاع الحكومي والخاص وحدهما في توفير الوظائف، مما يخلق سوق عمل أكثر تنوعًا ومرونة.

2. تقديم الخدمات الأساسية:

تُقدم المنظمات غير الربحية خدمات حيوية وأساسية للمجتمع في مجالات متعددة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، مما يعزز الاقتصاد بشكل غير مباشر من خلال تحسين جودة الحياة ورفع مستوى رأس المال البشري (CNBC Arabia, 2025). ففي مجال الرعاية الصحية، تسهم هذه المنظمات في توفير خدمات طبية للمحتاجين، وتنظيم حملات توعية صحية، ودعم المستشفيات غير الربحية، مما يخفف العبء عن القطاع الحكومي ويزيد من كفاءة النظام الصحي بشكل عام (العربية .نت، 2025).

وفي قطاع التعليم، تلعب المنظمات غير الربحية دورًا محوريًا في توفير فرص تعليمية للجميع، بما في ذلك الفئات الأقل حظًا، من خلال إنشاء المدارس، وتقديم المنح الدراسية، وتنظيم البرامج التدريبية والتأهيلية. هذا الاستثمار في التعليم يساهم في بناء جيل متعلم ومؤهل، قادر على المساهمة بفاعلية في التنمية الاقتصادية للمملكة (الشرق الأوسط، 2024). كما أن هذه الخدمات تعزز من التكافل الاجتماعي وتضمن وصول الخدمات الأساسية لشرائح واسعة من المجتمع، مما ينعكس إيجابًا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

3. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) عصب الاقتصاد في أي دولة، وتلعب المنظمات غير الربحية دورًا حيويًا في دعمها وتنميتها في المملكة العربية السعودية. يتم ذلك من خلال توفير التمويل اللازم، وتقديم برامج التدريب والتأهيل، وتوفير الاستشارات الفنية والإدارية التي تساعد هذه المشروعات على النمو والازدهار (X, 2025). هذا الدعم يسهم في تعزيز النمو المحلي، وخلق بيئة اقتصادية ديناميكية، وزيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو أحد الأهداف الرئيسية لرؤية 2030 (الغامدي، 2020).

كما أن المنظمات غير الربحية تعمل على ربط رواد الأعمال بالموارد والشبكات اللازمة، مما يسهل عليهم الوصول إلى الأسواق الجديدة وتوسيع نطاق أعمالهم. هذا النوع من الدعم لا يقتصر على الجانب المالي، بل يمتد ليشمل بناء القدرات وتوفير المعرفة، مما يمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التغلب على التحديات وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

4. تشجيع الاستثمارات الاجتماعية:

تُعد المنظمات غير الربحية قنوات فعالة لجذب وتوجيه الاستثمارات الاجتماعية نحو المشروعات التنموية التي تخدم المجتمع. هذه الاستثمارات لا تهدف فقط إلى تحقيق عائد مالي، بل تركز بشكل أساسي على إحداث تأثير اجتماعي إيجابي ومستدام (سجيني، 2021). من خلال جذب هذه الاستثمارات، تساهم المنظمات غير الربحية في تحسين البنية التحتية للمجتمعات، وتطوير الخدمات الأساسية، ودعم المبادرات التي تعزز التنمية المستدامة في مختلف القطاعات (ميشيل، 2023).

يعمل القطاع غير الربحي كجسر بين المستثمرين الذين يرغبون في إحداث فرق اجتماعي وبين المشروعات التي تحتاج إلى التمويل لتحقيق أهدافها التنموية. هذا الدور يعزز من مفهوم الاقتصاد الاجتماعي، حيث تتكامل الأهداف الاقتصادية مع الأهداف الاجتماعية، مما يؤدي إلى نمو شامل ومستدام يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع.

5. تعزيز المسؤولية الاجتماعية:

يُعزز القطاع غير الربحي المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص، مما يؤدي إلى سمعة أفضل وولاء أكبر من العملاء (العتيبي، 2024). فالشركات التي تتبنى مبادرات المسؤولية الاجتماعية وتتعاون مع المنظمات غير الربحية تظهر التزامًا تجاه المجتمع، مما يعزز صورتها الإيجابية لدى المستهلكين والمستثمرين على حد سواء. هذا الالتزام لا يقتصر على الجانب الأخلاقي، بل يمتد ليشمل تحقيق عوائد اقتصادية غير مباشرة، مثل زيادة المبيعات، وتحسين ولاء العملاء، وجذب الكفاءات (متنمبك، 2022).

من خلال الشراكات بين القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية، يتم توجيه الجهود نحو معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية الملحة، مما يخلق تأثيرًا إيجابيًا ومستدامًا على المجتمع. هذا التعاون يعكس نضجًا في التوجه الوطني نحو تكامل الأدوار بين مختلف القطاعات لتحقيق التنمية الشاملة.

6. الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة:

يركز القطاع غير الربحي بشكل كبير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يعكس تفاعلاً إيجابيًا ومباشرًا مع الاقتصاد الوطني (عبد الحميد، 2018). تساهم المنظمات غير الربحية في تحقيق هذه الأهداف من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تستهدف قضايا مثل الفقر، والصحة، والتعليم، والمساواة، وحماية البيئة، وغيرها من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة (مجموعة مؤلفين، 2019).

هذا التركيز على التنمية المستدامة يضمن أن النمو الاقتصادي لا يأتي على حساب الأجيال القادمة أو البيئة، بل يسعى إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية. وبالتالي، فإن دور القطاع غير الربحي في هذا المجال يعزز من استدامة الاقتصاد السعودي ويساهم في بناء مستقبل أكثر ازدهارًا ومرونة.

7. تحسين الكفاءة الاقتصادية:

تسهم المنظمات غير الربحية في تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال تبني نماذج عمل مبتكرة وفعالة تقلل التكاليف وتزيد من جودة الخدمات المقدمة (رؤية السعودية 2030، 2025). تتميز هذه المنظمات بقدرتها على الوصول إلى الفئات المستهدفة بشكل مباشر وتقديم حلول مخصصة لاحتياجاتهم، مما يقلل من الهدر ويزيد من فعالية الإنفاق الاجتماعي (آل سعود، 2025).

علاوة على ذلك، فإن القطاع غير الربحي يعزز من الكفاءة الاقتصادية من خلال تشجيع الابتكار الاجتماعي وتطوير حلول مستدامة للتحديات المجتمعية. هذا بدوره يؤدي إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسهم في بناء مجتمع أكثر إنتاجية وازدهارًا، بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 الرامية إلى تحقيق اقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي.

ب- الأهمية الاجتماعية ودور القطاع غير الربحي في رؤية المملكة العربية السعودية 2030:

يلعب القطاع غير الربحي دورًا أساسيًا في تعزيز القيم الاجتماعية والتنموية في المملكة العربية السعودية، حيث يُعتبر أحد الركائز المهمة لرؤية 2030. يساهم هذا القطاع في تحقيق التكافل الاجتماعي وتحسين جودة حياة الأفراد، من خلال تقديم خدمات متنوعة تشمل التعليم، والصحة، والثقافة. كما يعزز القطاع روح التعاون والمسؤولية المجتمعية، مما يدعم الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بالمجتمع السعودي على جميع المستويات.

ومن أبرز الأمثلة ما يلي:

1. تعزيز التماسك الاجتماعي: تقوي الروابط بين الأفراد وتقلل الفجوات الاجتماعية.
2. دعم الفئات الأقل حظًا: تقدم خدمات أساسية للأطفال الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة.
3. تمكين المرأة والشباب: تدعم التعليم وتطوير المهارات لتعزيز المشاركة الاقتصادية.
4. تحسين جودة التعليم: توفر برامج تعليمية شاملة تضمن فرص العيش الكريم.
5. تنمية الثقافة والفنون: تعزز الموروث الثقافي من خلال الفعاليات والمعارض.
6. زيادة الوعي الصحي: تُنفذ برامج توعوية لتحسين السلوك الصحي.
7. العمل التطوعي: تشجع روح المشاركة والتعاون بين الأفراد.
8. تعزيز الخيرية في المجتمع: تُعدُّ إحدى الركائز الأساسية لبناء مجتمع ناجح متماسك؛ إذ تُسهم في تعزيز روح التعاون بين أفراد المجتمع، وغرس قيمة التطوع والعطاء؛ مما يعكس أثر ذلك في المجتمع كله، ويتحول المجتمع إلى بيئة تزدهر فيها القيم الإنسانية، ويصير أفراده أكثر انسجامًا وقدرة على البذل ومواجهة التحديات.

حالة الوضع الراهن للقطاع غير الربحي 2024م:

شهد القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية عام 2024 مرحلة من النضج المتسارع والتحول الاستراتيجي، مدفوعًا بتمكين حكومي غير مسبوق ومستهدفات طموحة ضمن رؤية السعودية 2030. لم يعد القطاع مجرد لاعب تكميلي، بل أصبح شريكًا أساسيًا في التنمية الوطنية، حيث تبرز ملامح حالته الراهنة في تبني الابتكار، وتطوير آليات التمويل، وتعميق الشراكات بين مختلف القطاعات.

1. الابتكار والتحول الرقمي كأولوية استراتيجية:

تتجه المنظمات غير الربحية في المملكة بشكل متزايد نحو تبني التقنيات الناشئة لتعزيز كفاءتها التشغيلية وتوسيع نطاق أثرها. لم يعد التحول الرقمي خيارًا، بل ضرورة لضمان الاستجابة السريعة لاحتياجات المجتمع. ويشمل ذلك استخدام منصات إدارة علاقات المانحين (CRM)، وتحليل البيانات لفهم سلوك المستفيدين، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تخصيص الخدمات. هذا التوجه يعكس سعي القطاع لمواكبة التطورات العالمية وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة (صندوق دعم الجمعيات، 2024).

2. تطور مشهد التمويل والاستثمار:

يمثل التمويل المستدام أحد أبرز محاور النقاش في القطاع. وقد كشفت دراسات حديثة عن تركز جزء كبير من استثمارات القطاع في الأصول العقارية الوقفية، مع الاعتماد على أدوات تمويل تقليدية مثل القروض الحسنة. ومع ذلك، تواجه هذه الأدوات تحديات تتعلق بالمخاطر الائتمانية والحاجة إلى سيولة أكبر. ولمواجهة ذلك، برزت توجهات جديدة ومبتكرة (الراجحي، 2024):

صناديق الاستثمار الوقفية: اقتراح إنشاء صناديق استثمارية وقفية متخصصة، تدار باحترافية لتنويع الأصول وتحقيق عوائد مالية مستدامة تدعم البرامج التنموية.

التمويل الجماعي: هناك فرص واعدة لتطوير منصات تمويل جماعي متخصصة في المشاريع غير الربحية، مما يتيح للمجتمع المشاركة المباشرة في دعم القضايا التي يؤمن بها.

الاستثمار الاجتماعي: تزايد الاهتمام بنماذج الاستثمار الاجتماعي التي توازن بين العائد المالي والأثر المجتمعي، كأداة لجذب رؤوس أموال جديدة للقطاع.

3. تعميق الشراكات وتكامل الأدوار:

تؤكد الحالة الراهنة للقطاع على أهمية «النظام البيئي» المتكامل الذي يجمع كافة الأطراف الفاعلة. وقد شهد عام 2024 تنظيم العديد من الفعاليات والملتقيات الحوارية التي جمعت قادة من القطاع غير الربحي مع نظرائهم في القطاعين الحكومي والخاص. تهدف هذه اللقاءات، مثل «ملتقى ومعرض تمكين» الذي نظم في أكتوبر 2024، إلى تنسيق الجهود، وبناء شراكات استراتيجية، ومواءمة المبادرات مع الأهداف الوطنية، مما يعزز من قدرة القطاع على تحقيق أثر جماعي ومستدام (صندوق دعم الجمعيات، 2024).

4. نمو حجم القطاع وتأثيره:

تعكس الأرقام النمو الكبير الذي يشهده القطاع. فمع نهاية عام 2023، وصل عدد منظمات القطاع غير الربحي في المملكة إلى 4,377 منظمة، وبلغ عدد المتطوعين المسجلين أكثر من 835 ألف متطوع، ساهموا بأكثر من 49 مليون ساعة تطوعية، بقيمة اقتصادية تتجاوز 1.2 مليار ريال سعودي. هذه الأرقام تؤكد على الديناميكية العالية للقطاع وقدرته على حشد الموارد المجتمعية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، يُظهر القطاع غير الربحي السعودي في عام 2024 مرونة لافتة وقدرة عالية على التكيف والابتكار. من خلال التركيز على التحول الرقمي، وتطوير أدوات تمويل مستدامة، وبناء شراكات فاعلة، يواصل القطاع تعزيز دوره كشريك لا غنى عنه في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030.

1-5 القطاع غير الربحي بعد رؤية المملكة العربية السعودية 2030م:

منذ انطلاق رؤية السعودية 2030، لم يعد يُنظر إلى القطاع غير الربحي كقطاع خيري تقليدي، بل كشريك استراتيجي ومحرك أساسي في مسيرة التنمية الوطنية. لقد وضعت الرؤية أهدافًا طموحة لهذا القطاع، محولةً إياه من مساهم هامشي إلى ركيزة أساسية في بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر، وذلك من خلال تمكينه وتطوير بيئته التشريعية والتنظيمية.

وقد أولت رؤية 2030 اهتمامًا غير مسبوق بالقطاع غير الربحي، وحددت له مستهدفات واضحة ضمن برامجها التنفيذية، وأبرزها برنامج التحول الوطني. تمثل الهدف الأبرز في رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أقل من 1% إلى 5% بحلول عام 2030 (رؤية السعودية 2030، 2016). هذا الهدف الطموح لا يعكس مجرد زيادة كمية، بل تحول نوعي في دور القطاع وأهميته، ويتطلب منظومة متكاملة من الدعم والتمكين.

محاور التحول الرئيسية التي قادتها الرؤية:

1. تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية: كان من أبرز المنعطفات التنموية تحديث الإطار القانوني للقطاع. فمع إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي كجهة تنظيمية مستقلة، تم توحيد الجهود وتسهيل إجراءات تأسيس وتشغيل المنظمات. كما تم التركيز على تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية، مما عزز من مصداقية القطاع وزاد من ثقة المانحين والجمهور (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).
2. تمكين القدرات وتوفير الدعم المالي: لتحقيق مستهدفات الرؤية، تم إطلاق كيانات داعمة وممكنة، أبرزها صندوق دعم الجمعيات، الذي يقدم منحًا متنوعة لدعم المصاريف التشغيلية والمشاريع التنموية وبناء القدرات البشرية. بالإضافة إلى ذلك، تم تشجيع آليات تمويل مبتكرة مثل الاستثمار الاجتماعي والإسناد الحكومي، الذي يهدف إلى إشراك المنظمات غير الربحية في تقديم الخدمات العامة، مما يوفر لها مصادر تمويل مستدامة ويعزز من كفاءة الإنفاق الحكومي (صندوق دعم الجمعيات، 2024).
3. تعزيز المشاركة المجتمعية والتطوع: أكدت الرؤية على أهمية بناء مجتمع حيوي، ويُعد التطوع أحد ركائزه الأساسية. وقد شهدت ثقافة العمل التطوعي نموًا هائلًا، حيث ارتفع عدد المتطوعين المسجلين في المنصة الوطنية للعمل التطوعي بشكل كبير، متجاوزًا مستهدفات الرؤية قبل أوانها. ففي نهاية عام 2023، وصل عدد المتطوعين إلى أكثر من 835 ألف متطوع، مما يعكس تزايد الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة في التنمية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

الأثر المتحقق والتحديات المستقبلية:

أسهمت هذه الجهود المتكاملة في تحقيق نتائج ملموسة، حيث نما عدد منظمات القطاع غير الربحي بشكل ملحوظ، وتنوعت مجالات عملها لتشمل قطاعات جديدة ومبتكرة. كما أظهرت الدراسات التي أجرتها جهات مثل الهيئة العامة للإحصاء الأثر الإيجابي للقطاع في توفير الخدمات وسد الفجوات التنموية.

ومع ذلك، لا يزال الطريق نحو تحقيق هدف الـ 5% يتطلب جهودًا مستمرة، تشمل:

- الاستمرار في تطوير القدرات المؤسسية والبشرية للعاملين في القطاع.
- ابتكار أدوات تمويل واستثمار تضمن الاستدامة المالية للمنظمات.
- تعميق الشراكات بين القطاع غير الربحي والقطاعين الحكومي والخاص.

وقد وضعت رؤية 2030 القطاع غير الربحي السعودي على مسار تحولي واضح، محولةً إياه إلى شريك فاعل ومؤثر في تحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال الاستمرار في توفير البيئة الداعمة وتطوير القدرات وتشجيع الابتكار، يمتلك القطاع كافة المقومات ليصبح نموذجًا رائدًا على المستوى الإقليمي والعالمي.

2-5 إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي:

يمثل إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي منعطفًا تاريخيًا في مسيرة التنمية المجتمعية في المملكة العربية السعودية. تأسس المركز بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (459) بتاريخ 11 أغسطس 1440هـ (الموافق 14 أبريل 2019م)، وهو يتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري ويرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي, 1440هـ). يأتي تأسيسه كخطوة استراتيجية لتفعيل دور القطاع غير الربحي وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 في بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي, 1440هـ).

أهداف المركز الاستراتيجية ومسؤولياته:

يعمل المركز كمظلة تنظيمية ورقابية وتنموية للقطاع، ويسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة التي تشكل خارطة طريق لتمكين القطاع، وتشمل:

رسم الاستراتيجيات وتنظيم القطاع:

إعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج المتعلقة بالقطاع غير الربحي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي, 1440هـ).

وضع القواعد واللوائح والمعايير اللازمة لتنظيم عمل المنظمات، وإصدار التراخيص والتصاريح اللازمة لها (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي, 1440هـ).

الإشراف والحوكمة:

الإشراف المالي والإداري على منظمات القطاع، وتصنيفها لضمان تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والشفافية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي, 1440هـ).

وضع ضوابط لحوكمة عمليات جمع التبرعات لتعزيز المصداقية وحماية أموال المتبرعين (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي, 1440هـ).

بناء القدرات والدعم الفني:

. تحسين كفاءة وفاعلية المنظمات عبر تقديم الدعم الإداري والفني والاستشاري (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي, 1440هـ).

. بناء قدرات العاملين في القطاع من خلال برامج تدريبية متخصصة بالتعاون مع مختلف الجهات (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي, 1440هـ).

. إنشاء وتطوير حاضنات ومسرعات للأعمال الاجتماعية والمشاريع المبتكرة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي, 1440هـ).

تفعيل المشاركة المجتمعية والتطوع:

. نشر ثقافة التطوع وتنظيمها، والعمل على زيادة الفرص التطوعية كماً ونوعاً (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي, 1440هـ).

. تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية القطاع وتحفيز المساهمات فيه عبر تنظيم المؤتمرات والفعاليات (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي, 1440هـ).

إنتاج المعرفة وتمثيل المملكة:

. تشجيع وإجراء البحوث والدراسات والإحصاءات المتعلقة بالقطاع، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لدعمه (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي, 1440هـ).

. تمثيل المملكة العربية السعودية في المحافل والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي, 1440هـ).

أبرز مجالات القطاع غير الربحي وأمثلة رائدة:

يعمل القطاع غير الربحي في المملكة ضمن مجالات واسعة ومتنوعة تلامس كافة جوانب حياة المجتمع. فيما يلي أبرز هذه المجالات مع أمثلة لمنظمات رائدة في كل منها المجالات مع أمثلة لمنظمات رائدة في كل منها:

مثال رائد	الوصف	المجال
مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية: تأسست عام 1421هـ، وهي مؤسسة مانحة رائدة تدعم آلاف المشاريع الخيرية سنويًا في مجالات الدعوة والتعليم والصحة وبناء المساجد (مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، بدون تاريخ).	منظمات تعمل على نشر التعليم والقيم الدينية وخدمة بيوت الله.	**الدعوة والإرشاد الديني**
مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع (موهبة): تأسست عام 1420هـ، وتعمل على اكتشاف ورعاية الموهوبين والمبدعين في المملكة وتقديم برامج متقدمة لتنمية قدراتهم (مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع، بدون تاريخ).	منظمات تقود وتشجع الخدمات التعليمية والبحثية ورعاية الموهوبين.	**التعليم والأبحاث**
جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية: تأسست عام 1426هـ، وتقدم خدمات طبية وعلاجية مجانية للمرضى المحتاجين في منطقة مكة المكرمة (جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية، بدون تاريخ).	منظمات تقدم الرعاية الصحية وخدمات الدعم الصحي للفئات المحتاجة.	**الصحة**
الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان): تأسست عام 1420هـ، وتقدم رعاية شاملة للأيتام وأسرهم في منطقة الرياض، تشمل الكفالة والدعم التعليمي والصحي (الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام، بدون تاريخ).	منظمات تقدم خدمات إنسانية واجتماعية لفئات مستهدفة كالأيتام والأرامل.	**الخدمات الاجتماعية**
مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي: تأسست عام 1423هـ، وتعمل على بناء وحدات سكنية للأسر المحتاجة في مختلف مناطق المملكة لتعزيز استقرارها الاجتماعي (مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي، 1423هـ).	منظمات تساهم في تحسين المجتمعات وتوفير السكن الملائم للأسر الأشد حاجة.	**التنمية والإسكان**
صندوق التنمية الثقافي: تأسس عام 1442هـ، ويهدف إلى دعم وتمويل المشاريع في مختلف القطاعات الثقافية لتعزيز الاستدامة والازدهار الثقافي (صندوق التنمية الثقافي، 1442هـ).	منظمات متخصصة في دعم المشاريع والأنشطة الثقافية والفنية.	**الثقافة والترفيه**

المجال	الوصف	مثال رائد
البيئة	منظمات تُعنى بالمحافظة على البيئة ومكافحة التلوث وحماية الحياة الفطرية.	**صندوق البيئة:** تأسس عام 1440هـ، ويهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية لقطاع البيئة ودعم المبادرات والمشاريع البيئية في المملكة (صندوق البيئة، 1440هـ).
التأييد والمؤازرة	منظمات تعمل على حماية وتعزيز حقوق فئات معينة وتقديم الدعم القانوني.	**الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان:** تأسست عام 1425هـ، وهي هيئة مستقلة تعمل على حماية حقوق الإنسان في المملكة وفقًا للمعايير الدولية والإسلامية (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بدون تاريخ).
دعم العمل الخيري	منظمات تقدم الدعم والتمكين لمنظمات خيرية أخرى وتعمل على تطوير القطاع.	**الجمعية النسائية الخيرية الأولى بجدة:** تأسست عام 1383هـ كأول جمعية خيرية مسجلة في المملكة، وتعمل في مجالات رعاية الأمومة والطفولة وتأهيل المرأة (الجمعية النسائية الخيرية الأولى بجدة، بدون تاريخ).
الروابط المهنية والتنمية	منظمات تهدف إلى تطوير الكفاءات وتعزيز المصالح المهنية ودعم الشباب.	**مؤسسة محمد بن سلمان (مسك):** تأسست عام 2011م، وهي مؤسسة غير ربحية تكرس جهودها لتمكين الشباب السعودي وتنمية مهاراتهم القيادية وريادة الأعمال (مؤسسة محمد بن سلمان، بدون تاريخ).

ويُعد المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي حجر الزاوية في المنظومة التنموية الجديدة للمملكة العربية السعودية، حيث يعمل على تنظيم وتمكين قطاع حيوي ومتنوع يساهم بفعالية في تحقيق جودة الحياة والازدهار الاجتماعي والاقتصادي، وصولًا إلى تحقيق مستهدفات رؤية 2030.

3-5 تطورات القطاع منذ عام 2021م:

منذ انطلاق المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في عام 2021م، حقق القطاع إنجازات بارزة تعكس تطورًا ملحوظًا في مجالات متنوعة. فقد ارتفع عدد المنظمات غير الربحية بنسبة 252%، ليصل إلى أكثر من 5000 منظمة، حيث تنوعت مجالات عمل هذه المنظمات لتشمل التعليم، الصحة، البيئة، والخدمات المجتمعية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

وقد أسهمت تطبيقات الحوكمة الفعالة وإطلاق المنصات الرقمية في تعزيز الشفافية، مما زاد من ثقة المجتمع في دور القطاع. بالإضافة إلى ذلك، شهد القطاع ارتفاعًا ملحوظًا في أعداد المتطوعين، حيث تم الوصول إلى مليون متطوع، متجاوزًا بذلك المستهدف الوطني لعام 2030م بست سنوات (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

في عام 2024م، أظهر القطاع غير الربحي في المملكة أداءً متقدمًا مع استمرار نمو المبادرات والمنظمات. وتنوّعت الجهود لتشمل تحقيق التكامل بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني، مما عزز قدرة القطاع على معالجة القضايا الاجتماعية بكفاءة. كما استخدمت المؤسسات تقنيات حديثة لتحسين الأداء، وشهدت الشراكات بين القطاعين العام والخاص تطورًا ملحوظًا، مما أدى إلى تقديم خدمات شاملة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

وفي سياق مؤشرات الأداء، تم تسجيل نمو في الاستثمارات الاجتماعية وزيادة مساهمة القطاع في التنمية المستدامة. من جهة أخرى، تم تطوير الأطر القانونية لتعزيز الاستدامة المالية وتحفيز نماذج التمويل المبتكرة، إضافة إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات الأكاديمية لتحسين القدرات المؤسسية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

تقرير المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لعام 2024م أشار إلى التقدم المحرز في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م، مع التركيز على تطوير التشريعات وتعزيز الشراكات وتحسين بيئة العمل والتحول الرقمي وحوكمة القطاع (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

زيادة عدد المنظمات وتأثيرها:

يقدم التقرير لمحة عن جهود المركز في تحقيق التكامل بين جهود القطاع وحوكمته وتطوير استراتيجيته الوطنية. ومن إنجازاته، زيادة عدد المنظمات غير الربحية بنسبة 252% منذ عام 2018م، وارتفاع عدد المتطوعين إلى مليون متطوع، وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.99% (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

تشمل الركائز الإستراتيجية التي حددها التقرير السنوي للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي (2024م) ما يلي:

1. توجيه القطاع وقياس الأثر.
2. تعزيز النمو والمشاركة.
3. تطوير القدرات وتحقيق الاستدامة.
4. إيجاد بيئة ممكنة.
5. تفعيل الإشراف والامتثال.
6. تحقيق رضا المتعاملين.

تُعتبر هذه الركائز خريطة طريق لعمل المركز، مع مؤشرات قياس الأداء لكل ركيزة تُظهر تقدمًا ملحوظًا، خاصة في مجال الرقمنة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

التحول الرقمي كأولوية:

قام المركز الوطني بتنمية القطاع غير الربحي بمواكبة التحولات الرقمية عبر إطلاق منصات إلكترونية متقدمة تهدف إلى تسهيل تسجيل المنظمات، وتقديم الخدمات الإلكترونية، وإدارة البيانات بشكل شفاف وفعال. وقد أسهم هذا التحول في رفع كفاءة العمليات التنظيمية، مما ساعد المنظمات في تحسين تقديم خدماتها (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

البيئة التشريعية والتنظيمية:

قام المركز بدور محوري في تحديث الأنظمة واللوائح المنظمة للقطاع، مما ساهم في تحسين الحوكمة وتسهيل الإجراءات. شملت هذه الجهود تبسيط عمليات التسجيل والترخيص بالتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة، مما عزز الثقة وجذب المزيد من الاستثمارات الاجتماعية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

الاستثمار الاجتماعي وقياس الأثر:

تبنّى المركز مفهوم الاستثمار الاجتماعي كجزء من استراتيجيته لتعزيز الأثر الإيجابي للقطاع. ومن المبادرات الملحوظة «تحدي الاستثمار الاجتماعي» الذي يهدف إلى تحفيز الابتكار واستقطاب الاستثمارات للمشروعات التي تضيف قيمة للمجتمع. كما طور المركز مؤشرات أداء لقياس الأثر الاجتماعي للبرامج والمبادرات، مما يدعم تحسين الأداء واستدامة النتائج (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

رؤية مستقبلية واعدة:

مع الإنجازات التي تحققت في عام 2024م، يمضي القطاع غير الربحي في السعودية بخطوات ثابتة نحو تحقيق أهداف رؤية 2030م. حيث يُعزز المركز من دوره كممكّن رئيسي للقطاع، ليس فقط من خلال تقديم الخدمات والدعم، بل أيضًا عبر وضع أسس الاستدامة، وتعزيز الشراكات، وضمان تحقيق أثر مجتمعي ملموس يعكس التقدم النوعي في هذا المجال (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

5-4 القطاع غير الربحي في عام (2024م):

يعتبر القطاع غير الربحي في عام 2024م ركيزة أساسية لتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات حيث يساهم في تحسين جودة التعليم وتطوير الكفاءات البشرية من خلال برامج متعددة تركز على تشجيع الابتكار والتعليم المستمر يبرز العمل التطوعي كأداة فعالة لتعزيز الروابط الاجتماعية وتحفيز المشاركة المجتمعية مما يساهم في تحسين حياة الأفراد ويعزز الاقتصاد المحلي كما أن هناك اهتمامًا متزايدًا بالإسناد الحكومي للمنظمات غير الربحية من خلال تقديم الدعم المالي والتشريعي مما يزيد من فاعليتها في تحقيق أهدافها الاستثمار الاجتماعي يتخذ شكل شراكات بين القطاع الخاص والقطاع غير الربحي لتعزيز الابتكار الاجتماعي وتحقيق أثر إيجابي مستدام في المجتمعات ما يجعل القطاع غير الربحي عنصرًا محوريًا في تشكيل المستقبل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

5-4-1 الآفاق التعليمية

شهدت المملكة العربية السعودية جهودًا كبيرة لتطوير القطاع غير الربحي، حيث لعب المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي دورًا محوريًا من خلال مبادرات تعليميةٍ وتدريبيةٍ (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2023).

فقد تم الإعلانُ عن 4 برامج للابتعاث الخارجي ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث في جامعاتٍ عالميةٍ؛ لتعزيز قدرات الكوادر الوطنية (صحيفة عكاظ، 2023)، تشمل:

- ماجستير الآداب في إدارة القطاع غير الربحي – Washington University in St. Louis (الولايات المتحدة) (Washington University in St. Louis, n.d).
- ماجستير إدارة القطاع غير الربحي – Columbia University (الولايات المتحدة) (Columbia University, n.d).
- ماجستير إدارة المؤسسات غير الربحية وريادة الأعمال الاجتماعية – University of Technology Sydney (أستراليا) (University of Technology Sydney, n.d).
- ماجستير إدارة القطاع غير الربحي وقيادته – University of Southern California (الولايات المتحدة).
- كما أسهمت المؤسسات التعليمية في تقديم برامج نوعية، منها:
- 4 برامج ماجستير في إدارة المنظمات غير الربحية.
- أكثر من 11 برنامجًا في الزمالة المهنية.
- 6 برامج دبلوم عالٍ وتطبيقي.

- 25 عنوان تدريبي عبر أكاديمية الفوزان ومنصات أخرى (أكاديمية الفوزان، 2018).
- مجموعة من المسارات المختلفة عبر مؤسسة مسك الخيرية (مؤسسة مسك، 2022)، ومعهد الإدارة، ومنصة سديم (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024)، ومنصة دروب، ومؤسسة العنود الخيرية، وغيرها الكثير من الإسهامات في خدمة هذا القطاع.
- حيث تسعى هذه الجهود إلى تحقيق رؤية المملكة 2030، وتعزيز التنمية المستدامة (الإخبارية نت، 2023).
- **ومن هذه البرامج وأبرزها ما يلي:**

م	البرنامج	الجهة
1	الماجستير التنفيذي في إدارة الأوقاف والمنظمات غير الربحية	جامعة الباحة
2	ماجستير المؤسسات غير الربحية والعمل الخيري	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة إنديانا
3	ماجستير إدارة المنظمات غير الربحية التنفيذي	جامعة حائل
4	الماجستير التنفيذي في إدارة واقتصاديات الأوقاف	جامعة الملك عبد العزيز بجدة
5	الزمالة السعودية لإدارة المنظمات غير الربحية	الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود
6	الزمالة الأوربية العربية في الاتصال من أجل التنمية	مؤسسة الأميرة العنود الخيرية
7	الزمالة الأوربية العربية في إدارة المنظمات غير الربحية	مؤسسة الأميرة العنود الخيرية
8	الزمالة الأوربية العربية في الأوقاف	مؤسسة الأميرة العنود الخيرية
9	الزمالة الأوربية العربية في الاقتصاد الاجتماعي	مؤسسة الأميرة العنود الخيرية
10	الزمالة الأوربية العربية في البيئة والمسؤولية الاجتماعية	مؤسسة الأميرة العنود الخيرية
11	الدبلوم التطبيقي للإدارة الوسطى في المنظمات غير الربحية	مؤسسة الأميرة العنود الخيرية
12	برنامج اختصاصي الجودة في القطاع غير الربحي	مؤسسة الأميرة العنود الخيرية
13	تأهيل القطاع غير الربحي في اللغة الإنجليزية	مؤسسة الأميرة العنود الخيرية
14	برنامج الزمالة الخيري السعودي (شغف)	مؤسسة الملك خالد
15	الزمالة السعودية للابتكار الاجتماعي	مجموعة الزمالات المهنية
16	الزمالة المهنية في الأوقاف	جمعية تمكين الأوقاف
17	زمالة المستشار الوقفي	الجمعية العلمية القضائية السعودية بالشراكة مع الهيئة العامة للأوقاف
18	زمالة القيادات النسائية في العمل التنموي	مركز دراسات القيادة ومجلس الجمعيات الأهلية ومجلس المؤسسات الأهلية
19	دبلوم إدارة الأوقاف	الكلية التطبيقية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

م	البرنامج	الجهة
20	دبلوم إدارة العمل التطوعي	الكلية التطبيقية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
21	دبلوم المشارك في العمل الخيري	كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع - جامعة الملك سعود
22	دبلوم المنظمات غير الربحية	معهد الدراسات والخدمات الاستشارية - جامعة المجمعة
23	الدبلوم العالي للأوقاف	معهد الدراسات والخدمات الاستشارية - جامعة المجمعة
24	دبلوم تنمية الموارد المالية في المنظمات غير الربحية	معهد الدراسات والخدمات الاستشارية - جامعة المجمعة
25	الدبلوم العالي للمسؤولية المجتمعية	معهد الدراسات والخدمات الاستشارية - جامعة المجمعة
26	الزمالة السعودية البريطانية في قيادة العمل التنموي	شركة تنمية القيادات وجامعة مانشستر البريطانية
27	دبلوم إدارة المنظمات غير الربحية	الكلية التطبيقية - جامعة حائل
28	دبلوم مشارك في العمل الخيري	جامعة الملك سعود
29	الدبلوم العالي في المنظمات غير الربحية	جامعة رياض العلم
30	الدبلوم العالي في إدارة الأوقاف	جامعة رياض العلم
31	الدبلوم العالي في المسؤولية الاجتماعية	جامعة الحدود الشمالية
32	الدبلوم العالي في إدارة المنظمات غير الربحية	جامعة الحدود الشمالية
33	دبلوم إدارة المنظمات غير الربحية	معهد الإدارة العامة
34	برنامج اختصاصي استثمارات الأوقاف	معهد الإدارة العامة
35	الزمالة السعودية البريطانية للقيادات الشبابية	شركة تنمية القيادات وجامعة مانشستر البريطانية
36	مهارات تنمية الموارد المالية	سديم - شركة التحول التقني
37	الاستدامة المالية في القطاع غير الربحي	سديم - شركة التحول التقني
38	إدارة الأداء المالي للمدير التنفيذي	سديم - شركة التحول التقني
39	بناء الشراكات الفاعلة	سديم - شركة التحول التقني
40	الموارد البشرية للمدير التنفيذي	سديم - شركة التحول التقني
41	الحوكمة في القطاع غير الربحي	سديم - شركة التحول التقني
42	إدارة الأداء والتخطيط	سديم - شركة التحول التقني
43	مقدمة حول القطاع غير الربحي	سديم - شركة التحول التقني

م	البرنامج	الجهة
44	متابعة أثر المشروعات التنموية وتقييمه وقياسه	سديم - شركة التحول التقني
45	إدارة المشروعات التنموية	سديم - شركة التحول التقني
46	مفاهيم المشروعات التنموية وتصميمها	سديم - شركة التحول التقني
47	مدخل إلى تنمية الموارد المالية	سديم - شركة التحول التقني
48	التأهيل الشامل للمتطوعين في القطاع غير الربحي	سديم - شركة التحول التقني
49	معالم نجاح إدارة المشروعات الاحترافية	سديم - شركة التحول التقني
50	قوة التطوع	سديم - شركة التحول التقني
51	إدارة المنح في الجهات المانحة	سديم - شركة التحول التقني
52	الزيارات الاستكشافية	سديم - شركة التحول التقني
53	مهارات إعداد التقارير لغير الإداريين	سديم - شركة التحول التقني
54	مقدمة في إخراج الأفلام الدعائية للجهات غير الربحية	سديم - شركة التحول التقني
55	مدخل لبناء الخطة الإستراتيجية الناجحة	سديم - شركة التحول التقني
56	إنضاج المشروعات للجهات الخيرية	سديم - شركة التحول التقني
57	بناء شراكات فاعلة في الجهات الخيرية وغير الربحية	سديم - شركة التحول التقني
58	المالية لغير الماليين في الجهات الخيرية	سديم - شركة التحول التقني
59	مهارات التصوير	سديم - شركة التحول التقني
60	الإبداع في مهارات الإقناع	سديم - شركة التحول التقني
61	تطورات التقنية للمديرين التنفيذيين	سديم - شركة التحول التقني
62	آليات إدارة المشروعات البرمجية	سديم - شركة التحول التقني
63	المنظمة المتعلمة	سديم - شركة التحول التقني
64	القائد الناجح	سديم - شركة التحول التقني
65	بناء الهياكل واللوائح الإدارية والتنظيمية	سديم - شركة التحول التقني
66	التحول الرقمي والمستقبل التقني	سديم - شركة التحول التقني
67	الممارسات الشائعة للمؤسسات المانحة في الغرب	سديم - شركة التحول التقني
68	اتخاذ القرارات باستخدام القبعات الست	سديم - شركة التحول التقني

م	البرنامج	الجهة
69	المبادرات التطوعية خطوة بخطوة	سديم - شركة التحول التقني
70	10 أدوات لصناعة القادة	سديم - شركة التحول التقني
71	خطة جمع التبرعات	سديم - شركة التحول التقني
72	التخطيط التشغيلي للمؤسسات غير الهادفة للربح	سديم - شركة التحول التقني
73	الذكاء المالي	سديم - شركة التحول التقني
74	إدارة التأثير المجتمعي	سديم - شركة التحول التقني
75	تنمية القيادات في القطاع الخيري	سديم - شركة التحول التقني
76	النشاط الربحي وغير الربحي وفقاً للتحليل الرباعي	سديم - شركة التحول التقني
77	التخطيط الإستراتيجي	سديم - شركة التحول التقني
78	التعامل في بيئة العمل	سديم - شركة التحول التقني
79	تأسيس إدارة إعلامية في المنظمات	سديم - شركة التحول التقني
80	مبادئ متقدمة في إدارة العمل الخيري	سديم - شركة التحول التقني
81	ابتكار نماذج الأعمال (Business Models)	سديم - شركة التحول التقني
82	إدارة المشروعات التنموية	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
83	اختصاصي الحوكمة	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
84	الباحث الاجتماعي	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
85	المحاسب في القطاع غير الربحي	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
86	المرشد الاجتماعي	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
87	إدارة الاستثمار الاجتماعي	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
88	إدارة تطوير الموارد المالية	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
89	إدارة المسؤولية المجتمعية	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
90	إدارة المنح التنموية	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
91	المدير التنفيذي	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
92	إدارة التطوع	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
93	إدارة برامج الطفولة	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

م	البرنامج	الجهة
94	قيادة البرامج الشبابية	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
95	نظارة الأوقاف	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
96	عضو مجلس الإدارة	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
97	إدارة الجودة في القطاع غير الربحي	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
98	إدارة العلاقات العامة والإعلام	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
99	إدارة الابتكار الاجتماعي	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
100	اختصاصي تمكين المستفيدين وتنميتهم	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
101	اختصاصي تقييم الأثر ومتابعته	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
102	اختصاصي تطوير أعمال	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
103	اختصاصي الإقراض والتمويل التنموي	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
104	اختصاصي التسويق المجتمعي	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
105	إدارة الشراكات والتحالفات	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
106	إدارة سلاسل الإمداد	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
107	اختصاصي تنمية أسرية	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
108	اختصاصي حماية اجتماعية	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
109	المرشد الشبابي	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
110	إدارة المعرفة	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
111	اختصاصي ريادة الأعمال المجتمعية	أكاديمية الفوزان – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
112	برنامج مهارات القطاع غير الربحي	مؤسسة مسك
113	مسرعة الأثر	مؤسسة مسك
114	مهارات القطاع غير الربحي (ماستر كلاس)	مؤسسة مسك
115	إدارة المشروعات في القطاع غير الربحي	مؤسسة مسك
116	برنامج مهارات القطاع غير الربحي	صندوق تنمية الموارد البشرية
117	برنامج تأهيل مستشاري الاستثمار الاجتماعي	المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
118	برنامج مدير مالي محترف للقطاع غير الربحي	معهد البحوث والخدمات الاستشارية بجامعة جازان

م	البرنامج	الجهة
119	برنامج تحدث الإنجليزية السهلة لمنسوبي القطاع غير الربحي	شركة تنمية القيادات
120	الزمالة السعودية للاستثمار الاجتماعي	شركة القدرات المؤسسية
121	برنامج English NPO الإنجليزية للقطاع الخيري	مؤسسة السبيعي الخيرية

5-4-1-1 الاتجاهات العالمية في التعليم والتدريب في القطاع غير الربحي:

تتباين أساليب التعليم والتدريب في القطاع غير الربحي عبر العالم بسبب عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية.

الفروقات الإقليمية:

أمريكا الشمالية: تركز على التكنولوجيا وطرائق التدريس المبتكرة، مع شراكات متخصصة (Greater Giving, 2024).

أوروبا: تدعم البرامج الفئات المهمشة وتعزز المساواة الاجتماعية (Greater Giving, 2024).

آسيا: تزداد منصات التعلم الرقمي، مع دعم حكومي للتعليم (Greater Giving, 2024).

أفريقيا: تصمم البرامج لتلبية احتياجات المجتمع المحلي (Greater Giving, 2024).

أمريكا اللاتينية: تركز على المشاركة المجتمعية لتزيد الاعتماد على التعلم الرقمي (Greater Giving, 2024).

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تدمج التعليم مع مبادرات تخصصية وتطبيقية (Greater Giving, 2024).

نماذج التدريب الشائعة ومنهجياته:

ورش العمل والندوات: فرص تعلم عملي.

منصات التعلم الإلكتروني: دورات مرنة وفعالة (Coursera, n.d.).

التدريب في أثناء العمل: تطوير المهارات عبر الإرشاد (Harvard University, n.d.-b).

برامج الشهادات: اعتراف رسمي بالمهارات (Nonprofit Leadership Alliance, 2025a).

دمج التكنولوجيا في برامج التدريب لدعم العاملين في القطاع غير الربحي وتمكينهم:

تُحدث التكنولوجيا ثورة هائلة على مستوى العالم، مثل:

الواقع الافتراضي (VR): لتجارب تدريب افتراضية (Greater Giving, 2024).

أنظمة إدارة التعلم (LMS): مثل Moodle و Coursera (Coursera, n.d.).

دور التعلم عبر الإنترنت والتعلم الهجين في تدريب العاملين في القطاع غير الربحي وتعليمهم:

تسارعت نماذج التعلم عبر الإنترنت بسبب جائحة كوفيد19–، مما جعل التدريب أكثر سهولة وفعالية، وزاد من تخصيص المحتوى لجمهور متنوع، حيث تقدم نماذج التعلم الهجين توازنًا بين المرونة والتفاعل، مما يعزز قدرات العاملين في القطاع غير الربحي (Greater Giving, 2024).

الشهادات العالمية في القطاع غير الربحي:

تُعتبر الشهادات العالمية أداةً إستراتيجيةً لتطوير مهارات المهنيين في القطاع غير الربحي، حيث تُركز على تلبية احتياجات المنظمات، وتعزيز الأداء التنظيمي والكفاءة، وتشمل المجالات التي تغطيها هذه الشهادات القيادة، وجمع التبرعات، والإدارة المالية، وتخطيط البرامج (Greater Giving, 2024).

أمثلة على الشهادات المتميزة عالميًا في القطاع غير الربحي:

1. **CNP (Certified Nonprofit Professional)**: تُقدمها Nonprofit Leadership Alliance، وتركز على القيادة وبناء القدرات في إدارة المنظمات غير الربحية (Nonprofit Leadership Alliance, 2025a).

2. **CFRE (Certificate in Fundraising Management)**: تُقدمها CFRE International، وتعزز المهارات المتعلقة بإدارة التبرعات وبناء العلاقات مع المانحين (CFRE International, n. d.).

3. **Nonprofit Financial Management Certificate**: تُقدمها جامعات مثل Harvard، لتعزيز الفهم للإدارة المالية في المنظمات غير الربحية (Harvard University, n. d. –b).

4. **Executive Certificate in Nonprofit Leadership**: تُقدمها Harvard Kennedy School، وتركز على القيادة الإستراتيجية للقادة التنفيذيين في المنظمات غير الربحية (Harvard Kennedy School, n. d. –a).

5. **Certificate in Project Management for Nonprofits**: تُقدمها منصات مثل Coursera، وتهدف إلى تحسين كفاءة إدارة المشروعات للمنظمات غير الربحية (Coursera, n. d.).

فوائد الشهادات:

تعزيز الكفاءة المهنية وزيادة فرص التطور (Greater Giving, 2024).

تحسين الأداء التنظيمي وتأثيره الإيجابي في المجتمع (Greater Giving, 2024).

اكتساب مهارات حديثة وبناء شبكة مهنية دولية (Greater Giving, 2024).

تُعتبر هذه الشهادات استثمارًا في رأس المال البشري، مما يسهم في استدامة الأثر الاجتماعي وفاعلية المنظمات في تلبية احتياجات المجتمع (Greater Giving, 2024).

5-4-2 الكفاءات البشرية:

يحتل القطاع غير الربحي موقعًا استراتيجيًا في قلب التنمية المجتمعية، حيث يعتمد نجاحه بشكل مباشر على جودة وكفاءة رأس ماله البشري. في بيئة تتسم بالتعقيد والتغير المتسارع، لم تعد النوايا الحسنة وحدها كافية لتحقيق أثر مستدام. لذلك، أصبح بناء وتطوير كفاءات بشرية متكاملة ضرورة حتمية للمنظمات غير الربحية التي تسعى للتميز والريادة في عام 2024 وما بعده.

1. القيادة الاستراتيجية وإدارة الموارد:

تُعد المهارات القيادية حجر الزاوية في أي منظمة ناجحة. في القطاع غير الربحي، يتجاوز دور القائد مجرد الإدارة اليومية ليشمل القدرة على وضع رؤية استراتيجية ملهمة، واتخاذ قرارات حاسمة بناءً على تحليل البيانات والأدلة. وتشمل هذه الكفاءة:

- التفكير الاستراتيجي: القدرة على قراءة المشهد العام، وتوقع التحديات، واقتناص الفرص لتحقيق رسالة المنظمة.
- الإدارة المالية وإدارة الموارد: مهارات إعداد الميزانيات، وتأمين التمويل، وإدارة الموارد البشرية والمادية بكفاءة لتعظيم الأثر (The Bridgespan Group, 2023).
- الحوكمة الرشيدة: فهم وتطبيق مبادئ الحوكمة لضمان الشفافية والمساءلة وبناء ثقة المانحين والشركاء.

2. بناء الشراكات والتواصل الفعّال:

لا يمكن لأي منظمة أن تعمل بمعزل عن محيطها. لذا، تُعتبر القدرة على بناء علاقات قوية وشراكات استراتيجية مهارة لا غنى عنها.

- التواصل متعدد الأطراف: القدرة على مخاطبة فئات متنوعة بفعالية، من المستفيدين في الميدان إلى صناع السياسات، والمانحين، والشركات، والمتطوعين.
- بناء التحالفات: مهارة التفاوض وتكوين شراكات استراتيجية مع القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني الأخرى لتوسيع نطاق التأثير وتجنب ازدواجية الجهود.

3. المعرفة القانونية والامتثال للسياسات:

يعمل القطاع غير الربحي ضمن إطار قانوني وتنظيمي محدد. لذلك، فإن الفهم العميق لهذه الأطر ليس ترفًا، بل ضرورة لضمان استمرارية المنظمة وحماية سمعتها.

- الإلمام بالتشريعات: معرفة شاملة بالقوانين واللوائح المنظمة لعمل القطاع غير الربحي، بما في ذلك أنظمة جمع التبرعات، والضرائب، وحماية البيانات (National Council of Nonprofits, n.d.).
- إدارة المخاطر والامتثال: القدرة على تحديد المخاطر القانونية والتشغيلية ووضع سياسات داخلية تضمن التزام المنظمة بأعلى معايير النزاهة.

4. قياس الأثر والتعلم القائم على البيانات:

انتقل التركيز في القطاع غير الربحي من مجرد سرد القصص إلى إثبات الأثر بالأرقام. المانحون والممولون اليوم

يطلبون أدلة واضحة على أن استثماراتهم تحقق تغييرًا حقيقيًا.

- مهارات البحث والتقييم: القدرة على تصميم وتنفيذ دراسات لتقييم فعالية البرامج، وجمع البيانات الكمية والنوعية وتحليلها.
- صناعة القرار المستند إلى الأدلة: استخدام نتائج التقييم والبيانات لتحسين البرامج الحالية، وتصميم مبادرات مستقبلية أكثر فعالية، وتوجيه الموارد بشكل استراتيجي (Stanford Social Innovation Review, 2023).

5. الرشاقة الرقمية والتبني التكنولوجي:

أصبح التحول الرقمي قوة دافعة للتغيير في جميع القطاعات، والقطاع غير الربحي ليس استثناءً. الكفاءة الرقمية لم تعد مقتصرة على قسم تقنية المعلومات، بل أصبحت مهارة أساسية للجميع.

- محو الأمية الرقمية: القدرة على استخدام الأدوات الرقمية بفعالية لتعزيز التواصل الداخلي والخارجي، وإدارة المشاريع، وجمع التبرعات عبر الإنترنت.
- عقلية الابتكار: الاستعداد لتبني التقنيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتوسيع نطاق الوصول وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة.

إن بناء الكفاءات البشرية في القطاع غير الربحي لعام 2024 هو استثمار استراتيجي في مستقبل التنمية المجتمعية. يتطلب الأمر التزامًا من المنظمات بتوفير فرص التعلم والتطوير المستمر لفرق عملها، وتشجيع ثقافة الابتكار والتكيف. فالكوادر البشرية المتمكنة والمجهزة بالمهارات المناسبة هي الضمان الحقيقي لتحويل التحديات إلى فرص، وتحقيق أثر إيجابي ومستدام في حياة الناس.

5-4-3 العمل التطوعي:

شهد القطاع غير الربحي تطوراً ملحوظاً في العمل التطوعي في المملكة، ففي غضون سنوات قليلة منذ إطلاق رؤية المملكة 2030، فقد حقق العمل التطوعي في المملكة إنجازات متقدمة في تفعيل ومأسسة العمل التطوعي بما في ذلك زيادة أعداد المتطوعين والفرص التطوعية (جريدة الوطن، 2024).

وقد بلغ نمو العمل التطوعي في المملكة فيما يرتبط بعدد المتطوعين بين عامي 2023 و2024 إلى أكثر من 67%، حيث بلغ عدد المتطوعين في عام 2023 نحو 834,300 متطوعاً بينما بلغ عدد المتطوعين في عام 2024 إلى 1,237,713 متطوع (الشرق الأوسط، 2024). إن تحقيق مستهدف الرؤية والوصول إلى مليون متطوع لم يكن نتاج عمل سنة واحدة، وإنما جهود سنوات من المبادرات الوطنية والشراكات المجتمعية المؤسسية والفردية، واستناداً لهذه الجهود في تفعيل ومأسسة العمل التطوعي وتحقيق مؤشراته في رؤية المملكة 2030، فيمكن عرض سرد تاريخي يوضّح نشأة مأسسة العمل التطوعي وتفعيله فيما يلي:

2011م أعلنت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ممثلةً بمركز التميز لتطوير المؤسسات غير الربحية، في المنتدى السنوي الأول للقطاع غير الربحي المنعقد في الظهران، عن إطلاق مبادرة إعداد معيار لمأسسة العمل التطوعي تحت مسمى «إدامة»، وذلك بالشراكة مع مؤسسة السبيعي الأهلية، بهدف مأسسة واستدامة العمل التطوعي، والانتقال به إلى نموذج مؤسسي منظم ومستدام (المنصة الوطنية للعمل التطوعي، بلا تاريخ).

2018م تم إطلاق النسخة الأولى من المعيار والذي يتضمن مجموعة من الأدلة والأدوات والنماذج التأسيسية والتشغيلية، حيث استغرق فريق العمل في الجامعة أكثر من خمس سنوات في تطويره وصياغة منتجاته المختلفة وتحكيمه من الخبراء المحليين والدوليين. كما تم في نفس العام اعتماد المعيار رسمياً من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ليُصبح بذلك المعيار الوطني السعودي لإدارة التطوع (إدامة).

2019م تم إطلاق الإصدار الثاني من المعيار ومواده بعد التطبيق الميداني لعدد من المنظمات غير الربحية، ووجود مجموعة من التحسينات التي انعكست على المعيار ومواده وأدواته. كما تم في هذا العام إطلاق مبادرة تأسيس وحدات التطوع في أكثر من 290 منظمة بالشراكة بين كل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وبمشاركة كل من مؤسسة السبيعي الأهلية ومؤسسة الراجحي الإنسانية.

2020م تم إصدار نظام العمل التطوعي والذي يتضمن ثمانية عشر مادة، بهدف تنظيم العمل التطوعي وحوكمة العلاقة بين كافة أطراف العلاقة في العمل التطوعي (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2022). كما تم في هذا العام إطلاق المنصة الوطنية للعمل التطوعي لتقدم مجموعة واسعة من فرص التطوع في المملكة، وتحفز المنظمات غير الربحية على تنظيم الفعاليات المجتمعية. كما تُسهل على الأفراد العثور على فرص التطوع التي تتماشى مع أهدافهم واهتماماتهم الشخصية، وتشجعهم على المشاركة الفاعلة في العمل التطوعي (رواد الأعمال، 2022).

2021م إطلاق الجائزة الوطنية للعمل التطوعي والتي تهدف إلى ترسيخ وتعزيز مفاهيم وممارسات العمل التطوعي المستدام وآثارها الإيجابية على المجتمع والقطاعات والأفراد، للمساهمة في تحقيق أحد مستهدفات رؤية 2030 للوصول إلى مليون متطوع في هدف تشجيع العمل التطوعي في برنامج التحول الوطني (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بلا تاريخ).

2022م أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية اللائحة التنفيذية لنظام العمل التطوعي في يوم 2022/11/24، حيث شرحت اللائحة مواد النظام وأضافت تفصيلاً مهماً حول تفعيل القطاع الخاص للعمل التطوعي عبر أشكاله الثلاثة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2022).

2023م وصل عدد المنظمات التي تم تأسيس وحدات التطوع فيها وفق المعيار الوطني السعودي لإدارة التطوع (إدامة) إلى أكثر من 300 وحدة تطوع. كما تم في ديسمبر من نفس العام إطلاق الإصدار الثالث من المعيار الوطني من قبل المركز الوطني وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

2024م تم الوصول إلى مليون متطوع وتحقيق مستهدف الرؤية 2030 لتبدأ مرحلة جديدة في تعميق أثر التطوع على كافة المعنيين وضمان استدامته على المستوى المؤسسي والفردي (الشرق الأوسط، 2024).

5-4-4 الاقتصاد في القطاع غير الربحي :

يُشكل القطاع غير الربحي، الذي يُعرف أحيانًا بالقطاع الثالث، ركيزة أساسية في الاقتصاد العالمي والمحلي، حيث يلعب دورًا حيويًا في معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحسين جودة الحياة. مع دخولنا عام 2024، يواجه هذا القطاع تحديات اقتصادية متجددة، وفي الوقت نفسه، تبرز أمامه فرص نمو واعدة مدفوعة بالتحول الرقمي والابتكار في نماذج التمويل.

الأهمية الاقتصادية للقطاع غير الربحي:

تتجاوز مساهمة القطاع غير الربحي مجرد تقديم الخدمات، لتشمل تأثيرات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة. عالميًا، يُقدر حجم القوى العاملة في القطاع غير الربحي بأكثر من 286 مليون شخص، بما في ذلك الموظفون والمتطوعون، مما يجعله مساهماً رئيسياً في التوظيف (Johns Hopkins Center for Civil Society Studies, 2023). وتتمثل أهميته الاقتصادية في:

- خلق الوظائف: يُعد القطاع موظّفًا رئيسيًا في العديد من الدول، حيث يوفر فرص عمل مباشرة في مجالات متنوعة مثل الصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية.
- تحفيز النمو المحلي: تساهم المنظمات غير الربحية في تحفيز الاقتصادات المحلية من خلال إنفاقها على السلع والخدمات، وجذبها للفعاليات والمؤتمرات، وتنشيطها للعمل التطوعي.
- سد الفجوات الخدمية: تلبي المنظمات احتياجات الفئات التي قد لا يغطيها القطاع الخاص بشكل كافٍ، مما يقلل العبء على الخدمات الحكومية ويعزز الاستقرار الاجتماعي.

مصادر التمويل: تنوع واستدامة يُعد تأمين التمويل المستدام حجر الزاوية لبقاء المنظمات غير الربحية ونموها. في عام 2024، تتجه المنظمات نحو تنويع مصادر دخلها بشكل متزايد، وتشمل أبرز المصادر:

- التبرعات الفردية: لا تزال المصدر الأكبر للتمويل، حيث شكلت حوالي 67% من إجمالي التبرعات في عام 2023، مع توقعات بنموها مدفوعة بزيادة الوعي وسهولة التبرع عبر المنصات الرقمية (Giving USA, 2024).
- التمويل الجماعي (Crowdfunding): أصبحت منصات التمويل الجماعي أداة فعالة لحشد الدعم لمشاريع محددة، مما يتيح للمنظمات الوصول إلى جمهور أوسع وتحويل الأفكار المبتكرة إلى واقع.
- المنح الحكومية والشراكات (الإسناد): تستمر الحكومات في دعم القطاع عبر المنح والعقود (الإسناد)، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، كوسيلة لتقديم خدمات عامة بكفاءة أعلى.
- الاستثمار الاجتماعي والمشاريع المدرة للدخل: يتزايد التوجه نحو إنشاء مشاريع اجتماعية تدر دخلاً ذاتياً، مما يقلل الاعتماد على التبرعات ويحقق الاستدامة المالية للمنظمة.

الإعفاء الضريبي:

يُعد الإعفاء الضريبي أحد أهم المحفزات الاقتصادية التي تدعم استدامة القطاع غير الربحي ونموه. تمنح الحكومات حول العالم المنظمات غير الربحية المؤهلة إعفاءات من ضرائب معينة، مثل ضريبة الدخل على أرباحها، وضريبة القيمة المضافة على بعض مشترياتها وخدماتها. يهدف هذا الإعفاء إلى:

- تعظيم الموارد الموجهة للأنشطة الخيرية: من خلال إعفاء المنظمة من الضرائب، يتم ضمان توجيه أكبر قدر ممكن من الأموال مباشرة إلى المستفيدين والبرامج التنموية بدلاً من دفعها كضرائب.
- تشجيع التبرعات: في العديد من الأنظمة الضريبية، يُسمح للمتبرعين (أفرادًا وشركات) بخصم قيمة تبرعاتهم من وعائهم الضريبي، مما يخلق حافزًا ماليًا مباشرًا لدعم العمل الخيري (National Council of Nonprofits, n.d.).

في المملكة العربية السعودية، تخضع المنظمات غير الربحية لنظام ضريبي خاص. على سبيل المثال، تُعفى الجمعيات والمؤسسات الأهلية المسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي من ضريبة القيمة المضافة على توريداتها من السلع والخدمات إذا كانت في سياق ممارسة نشاطها غير الربحي المرخص له، وذلك وفقًا لشروط وضوابط محددة (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2020). هذا الإعفاء يساهم بشكل مباشر في خفض التكاليف التشغيلية للمنظمات ويعزز من قدرتها على التوسع في خدماتها.

التحديات الاقتصادية والتوجهات الجديدة لعام 2024:

على الرغم من أهميته، يواجه القطاع تحديات اقتصادية مستمرة، أبرزها:

- المنافسة الشديدة على التمويل: مع تزايد عدد المنظمات، تشتد المنافسة على جذب انتباه المانحين والمستثمرين.
- تقلبات الاقتصاد العالمي: تؤثر الأزمات الاقتصادية ومعدلات التضخم بشكل مباشر على حجم التبرعات والقدرة الشرائية للمنظمات.
- قياس الأثر: يواجه المانحون والمستثمرون الاجتماعيون ضغوطًا متزايدة لإظهار عائد ملموس على استثماراتهم، مما يتطلب من المنظمات تطوير أنظمة قوية لقياس الأثر.

ولمواجهة هذه التحديات، برزت توجهات جديدة تشكل ملامح القطاع في 2024:

1. التحول الرقمي الشامل: يتجه القطاع بقوة نحو تبني التكنولوجيا في كافة عملياته، بدءًا من استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات المانحين، وصولًا إلى أتمتة العمليات الإدارية لزيادة الكفاءة.
2. التركيز على الكفاءة المؤسسية: تعمل المنظمات على تحسين حوكمتها واستخدام البيانات لاتخاذ قرارات استراتيجية، وتوجيه الموارد نحو البرامج الأكثر تأثيرًا.
3. الاستدامة المالية كأولوية: لم يعد يُنظر إلى الاستدامة على أنها مجرد هدف ثانوي، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية المنظمات، التي تسعى لتطوير نماذج أعمال هجينة تجمع بين العمل الخيري والمشاريع التجارية.

يمثل عام 2024 نقطة تحول للقطاع غير الربحي، حيث تتطلب البيئة الاقتصادية المعقدة مرونة وابتكارًا غير مسبوقين. المنظمات التي ستنجح هي تلك التي تتبنى التحول الرقمي، وتنوع مصادر تمويلها، وتثبت أثرها بشكل مقنع. ومن خلال الاستثمار في بناء القدرات وتكوين شراكات استراتيجية، يمكن للقطاع غير الربحي أن يواصل دوره كمحرك أساسي للتغيير الإيجابي في الاقتصاد والمجتمع.

5-4-5 الإسناد الحكومي للقطاع غير الربحي:

يُمثل الإسناد الحكومي استراتيجية محورية تتبناها حكومة المملكة العربية السعودية لنقل مهام تقديم بعض الخدمات الحكومية من القطاع العام إلى القطاع غير الربحي. تتم هذه العملية عبر علاقات تعاقدية تهدف إلى الاستفادة من مرونة وكفاءة المنظمات غير الربحية في تنفيذ وتشغيل الخدمات الموجهة للمجتمع. ينسجم هذا التوجه بشكل مباشر مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، التي تسعى إلى رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي وتمكينه ليصبح شريكاً فاعلاً في التنمية الوطنية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

مفهوم الإسناد الحكومي وأهدافه:

الإسناد الحكومي هو آلية يتم بموجبها إسناد مهام أو خدمات كانت تقدمها جهات حكومية إلى منظمات غير ربحية مؤهلة، مما يسمح للحكومة بالتركيز على دورها التنظيمي والرقابي. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق عدة أهداف متكاملة:

- الارتقاء بجودة الخدمات: الاستفادة من قرب المنظمات غير الربحية من المجتمعات المحلية لتقديم خدمات أكثر كفاءة وتلبية للاحتياجات الفعلية.
- تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي: تحسين التخطيط المالي وتوجيه الموارد نحو تحقيق أثر أعظم.
- دعم نمو القطاع غير الربحي: توفير مصادر تمويل مستدامة للمنظمات وتمكينها من تحقيق أثر أعمق.
- تشجيع الابتكار والعمل التطوعي: إتاحة المجال للمنظمات لتقديم حلول مبتكرة وتفعيل دور المتطوعين في خدمة المجتمع.

حجم الإسناد وأثره الاقتصادي:

شهدت مبادرات الإسناد الحكومي نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مما يعكس الثقة المتزايدة في قدرات القطاع غير الربحي. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، فقد بلغت قيمة عقود الإسناد الموقعة مع المنظمات غير الربحية 6.6 مليار ريال سعودي، موزعة على أكثر من 843 عقدًا استفادت منها مئات المنظمات في مختلف مناطق المملكة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024). هذه الأرقام لا تمثل تدفقاً مالياً للقطاع فحسب، بل تترجم إلى فرص عمل جديدة ونمو في حجم الخدمات المقدمة للمستفيدين.

الفوائد التنموية للإسناد الحكومي:

يُعد الإسناد محركاً رئيسياً للتنمية المستدامة من خلال آثاره متعددة الأبعاد:

1. تطوير القدرات المؤسسية: يعزز الإسناد من قدرات المنظمات غير الربحية في مجالات الإدارة المالية، وإدارة المشاريع، وتقديم الخدمات بكفاءة واحترافية عالية.
2. تنويع مصادر التمويل: يقلل من اعتماد المنظمات على المنح والتبرعات عبر توفير تدفقات نقدية مستقرة من خلال العقود الحكومية.
3. خلق فرص عمل: يؤدي التوسع في أنشطة المنظمات غير الربحية إلى توظيف المزيد من الكوادر الوطنية، مما يساهم في خفض معدلات البطالة.
4. تعزيز دور المجتمع المدني: يجعل الإسناد من منظمات المجتمع المدني شريكاً استراتيجياً في مواجهة التحديات الاجتماعية وتحقيق التنمية.

أمثلة على مجالات الإسناد الحكومي:

تتنوع مجالات الإسناد لتشمل قطاعات حيوية تمس حياة المواطن بشكل مباشر، ومن أبرز الأمثلة على ذلك:

- الرعاية الصحية: إسناد تشغيل مراكز الرعاية الأولية أو تقديم برامج صحية موجهة لفئات محددة ككبار السن وذوي الإعاقة.
- التعليم: إشراك المنظمات في إدارة برامج تعليمية مبتكرة، أو تقديم خدمات الدعم للطلاب في المناطق النائية.
- الخدمات الاجتماعية: تقديم خدمات الرعاية للأيتام، والأرامل، والأسر المحتاجة، وتشغيل دور الإيواء.
- التنمية البيئية: دعم مشاريع إعادة التدوير، والحفاظ على الغطاء النباتي، وبرامج التوعية البيئية التي تقودها منظمات متخصصة.

وبذلك يمثل الإسناد الحكومي نقلة نوعية في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المملكة العربية السعودية، حيث يحول المنظمات غير الربحية من مجرد متلق للدعم إلى شريك فاعل في تقديم الخدمات وتحقيق التنمية. ومع التوسع المستمر في مجالات الإسناد وتطوير الأطرً التنظيمية، من المتوقع أن يتعاظم دور القطاع غير الربحي كقوة دافعة لتحقيق مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر.

5-4-6 الاستثمار الاجتماعي:

يُعد الاستثمار الاجتماعي (Social Investment) أداة تنموية مبتكرة تهدف إلى تحقيق تأثير إيجابي ومستدام في المجتمعات من خلال الموازنة بين الأهداف الاجتماعية والعوائد المالية. يرتكز هذا المفهوم على ثلاث ركائز أساسية: وجود هدف اجتماعي واضح، والسعي لتحقيق عائد مالي، والقدرة على قياس الأثر الاجتماعي الناتج عن الاستثمار. وقد تبنى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية هذا الإطار كاستجابة استراتيجية للتوجهات العالمية والمحلية نحو تعظيم الأثر الاجتماعي للقطاع (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2023).

تعريف وأبعاد الاستثمار الاجتماعي:

يُعرّف الاستثمار الاجتماعي بأنه «استخدام رأس المال القابل للاسترداد بهدف تحقيق أثر اجتماعي أو بيئي إيجابي وقابل للقياس، إلى جانب تحقيق عائد مالي» (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2023). يتجاوز هذا التعريف المفهوم التقليدي للعمل الخيري، حيث يدمج بين منطق الاستثمار ومنطق التنمية المجتمعية ضمن أبعاد متكاملة:

- البعد الاجتماعي: يركز على إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة للقضايا المجتمعية الملحة مثل الفقر، والبطالة، وجودة التعليم، والصحة.
- البعد الاقتصادي: يهدف إلى تحقيق استدامة مالية للمشاريع الاجتماعية، وتعزيز الاقتصاد الدائري من خلال تبادل المنافع ودعم المشاريع التي تولد قيمة للمجتمع.

أهمية وأهداف الاستثمار الاجتماعي تتجلى أهمية الاستثمار الاجتماعي في قدرته على بناء جسور بين القطاع الخاص، والقطاع العام، والقطاع غير الربحي، مما يؤدي إلى:

- تحسين جودة الخدمات: خاصة تلك التي يتم خصخصتها، وضمان وصولها للفئات المستهدفة.
- خلق فرص عمل: وتوفير وظائف لائقة، لا سيما للفئات الأقل حظاً.
- تعزيز كفاءة الإنفاق: من خلال تحويل بعض الخدمات الحكومية إلى مشاريع اجتماعية مستدامة.
- إثراء المعرفة والابتكار: عبر تشجيع الشراكات وتطوير حلول جديدة للتحديات القائمة.

وتسعى مبادرات الاستثمار الاجتماعي في المملكة إلى تحقيق أهداف طموحة تتماشى مع رؤية 2030، أبرزها رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5%، وتوليد فرص عمل مستدامة، وتوجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع ذات أثر اجتماعي عميق (رؤية السعودية 2030، 2016).

الآثار المترتبة على الاستثمار الاجتماعي

1. الآثار الاجتماعية: يساهم في تمكين المجتمعات المحلية عبر تطوير المهارات، وتحسين جودة الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، والحد من التفاوت الاجتماعي.
2. الآثار الاقتصادية: يعزز الاستدامة المالية للمنظمات غير الربحية، ويقلل من اعتمادها على المنح، ويدعم نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويساهم في خفض معدلات البطالة.

مبادرات وطنية رائدة: «تحدي الاستثمار الاجتماعي" أطلق المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي مبادرة "تحدي الاستثمار الاجتماعي" كبرنامج وطني رائد يهدف إلى بناء منظومة متكاملة للاستثمار الاجتماعي في المملكة. تسعى المبادرة إلى:

- تمكين رواد الأعمال الاجتماعيين والمنظمات غير الربحية.
- تطوير حلول مجتمعية مبتكرة ومستدامة من خلال معسكرات تدريبية مكثفة.
- تحويل الأفكار الواعدة إلى مشاريع قابلة للتطبيق والاستثمار.
- بناء قدرات جميع الأطراف الفاعلة في المنظومة من مستثمرين، وحاضنات أعمال، وجهات مانحة.

وقد حققت المبادرة في نسختها الأولى نجاحاً لافتاً، حيث تم تدريب أكثر من 2,300 شخص من خلال 14 حقيبة تدريبية متخصصة، وبمشاركة 40 مدرباً وخبيراً في مجال الاستثمار الاجتماعي، مما يعكس الالتزام الوطني بتعزيز هذا القطاع الحيوي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2023).

5-4-7 صندوق دعم الجمعيات:

يُمثل صندوق دعم الجمعيات في المملكة العربية السعودية كيانًا حكوميًا يتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، ويرتبط تنظيميًا بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. يتكامل الصندوق في توجهاته مع استراتيجية التنمية الوطنية واستراتيجية القطاع غير الربحي، مما يضمن انسجامه مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 (صندوق دعم الجمعيات، 2024). تتمثل رسالة الصندوق في تمكين ودعم الجمعيات الأهلية من خلال تنمية مواردها المالية، وتفعيل استثماراتها، وعقد الشراكات الفعالة لتحقيق استدامتها المالية وتعظيم أثرها الاجتماعي في المجتمع (صندوق دعم الجمعيات، 2024).

خدمات ومنتجات الصندوق:

يقدم الصندوق حزمة متكاملة من المنح المجانية لدعم الجمعيات في مختلف مراحل نموها وتطورها، وتشمل هذه الخدمات ما يلي (صندوق دعم الجمعيات، 2024):

منحة الدعم التأسيسي: لدعم الجمعيات حديثة التأسيس.

منحة دعم المصروفات التشغيلية: للمساهمة في تغطية التكاليف التشغيلية للجمعيات.

منحة دعم التميز المؤسسي: لتحفيز الجمعيات على تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والجودة.

منحة دعم رأس المال البشري: لتطوير قدرات العاملين في الجمعيات.

منحة دعم البرامج والمشروعات: لتمويل المبادرات والمشاريع التنموية التي تنفذها الجمعيات.

منحة الدعم الطارئ (التشغيلي والإغاثي): لمواجهة الظروف والتحديات غير المتوقعة.

خدمة تكاليف جمع الأموال: لدعم الجمعيات في تنمية مواردها المالية.

بالإضافة إلى المنح، يسعى الصندوق إلى إطلاق خدمات أخرى تشمل منتجات التمويل والاستثمار، مثل صناديق الإقراض الحسن ومحافظ الضمان، بهدف تمكين الجمعيات من الوصول إلى مصادر تمويل متنوعة ومستدامة (صندوق دعم الجمعيات، 2024).

إنجازات الصندوق لعام 2024:

شهد عام 2024 إنجازات بارزة للقطاع غير الربحي بدعم من الصندوق. ففي تصريح حديث، أشار وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى أن الدعم المقدم من الصندوق خلال العام قد تجاوز 549 مليون ريال سعودي، استفادت منه أكثر من 1,720 جمعية أهلية في جميع مناطق المملكة (جريدة الرياض، 2025). يعكس هذا الرقم النمو الكبير في حجم الدعم مقارنة بالسنوات السابقة، ويؤكد على الدور المحوري الذي يلعبه الصندوق في تعزيز قدرات القطاع (جريدة الرياض، 2025).

على الرغم من عدم توفر تفصيل دقيق لتوزيع المنح حسب المناطق لعام 2024، يمكن الاستناد إلى البيانات السابقة كمؤشر على الانتشار الواسع لدعم الصندوق في مختلف أنحاء المملكة. في عام 2023، كان توزيع المنح والجمعيات المستفيدة كما يلي:

المنطقة	عدد المنح (2023)	عدد الجمعيات المستفيدة (2023)
الرياض	559	331
مكة المكرمة	404	313
القصيم	326	194
عسير	232	169
جازان	211	103
المنطقة الشرقية	180	111
المدينة المنورة	119	93
حائل	114	93
نجران	112	50
الباحة	82	47
الجوف	76	55
تبوك	69	40
الحدود الشمالية	61	31

5-4-8 مجلس المؤسسات الأهلية :

يمثل مجلس المؤسسات الأهلية الكيان الرسمي الذي يجمع المؤسسات الأهلية، ويمثلها أمام المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي والجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة. ويهدف المجلس إلى تمكين هذه المؤسسات، وتطوير قدراتها، وتعزيز التعاون والتكامل فيما بينها، إضافةً إلى تقديم الخدمات اللازمة لدعم مسيرتها. وقد تأسس المجلس عام 2019 بموجب الترخيص رقم (203522) (مجلس المؤسسات الأهلية، بلا تاريخ).

دور مجلس المؤسسات الأهلية في المجتمع:

. المساهمة في صياغة الأنظمة والتشريعات ذات الصلة بالقطاع الأهلي.

. تمكين المؤسسات الأهلية وتطويرها.

. تعزيز التنسيق والتكامل بين المؤسسات الأهلية.

. تقديم الدعم والمساندة لتعزيز استدامتها وأثرها المجتمعي (سعوديبيديا، بلا تاريخ).

م	الجهة الاشرافية	المؤسسات الأهلية
1	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	201
2	المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي	119
3	وزارة الثقافة	25
4	وزارة البلديات والإسكان	18
5	وزارة التعليم	15
6	وزاره الصحة	10
7	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد	9
8	وزارة البيئة والمياه والزراعة	9
9	وزارة التجارة	4
10	وزارة الحج والعمرة	3
11	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	3
12	وزارة الاقتصاد والتخطيط	3
13	وزارة الرياضة	2
14	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	2
15	وزارة العدل	1
16	وزارة الطاقة	1
17	الهيئة العامة للترفيه	1
18	الهيئة السعودية للتخصصات الصحية	0
19	وزارة الداخلية	0
20	وزارة السياحة	0
21	الهيئة العامة للأوقاف	0
22	وزارة الإعلام	0
23	وزارة النقل والخدمات اللوجستية	0
24	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي	0
25	مركز جودة الحياة	0

26	الهيئة السعودية للملكية الفكرية	0
27	وزارة الصناعة والثروة المعدنية	0
28	الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات	0
29	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	0
الإجمالي		426

من خلال إحصائية المؤسسات الأهلية السابقة وتوزعها بين الجهات الحكومية، فيتضح أن من إجمالي عدد المؤسسات الأهلية والبالغ عددها 426 مؤسسة فإن وزارة الموارد البشرية الأعلى بين الجهات الحكومية التي تشرف فنياً على المؤسسات الأهلية بعدد 201 مؤسسة أهلية والتي تمثل ما نسبته أكثر من 49 % بينما هناك 12 جهة حكومية من إجمالي 29 جهة لا تشرف فنياً على أي مؤسسة أهلية (دليل الجهات غير الربحية، 2025).

من خلال مقارنة أعداد الجمعيات مقابل أعداد المؤسسات الأهلية التي تتبع كل جهة، فنجد أن عدد المؤسسات الأهلية أكبر من عدد الجمعيات الأهلية لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي مما يعكس الفرص التي يمكن لهذه المؤسسات في رعاية ودعم المبادرات التي تحقق الأهداف المجتمعية المشتركة مع الجمعيات الأهلية التي تتبع المركز (**دليل الجهات غير الربحية**، 2025).

5-4-9 مجلس الجمعيات الأهلية :

تأسس مجلس الجمعيات الأهلية، بموجب نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 8) وتاريخ 29 / 2 / 1437هـ وصدرت لائحته بقرار معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم (أ) وتاريخ 3 / 11 / 1439هـ ويتمتع بالشخصية الاعتبارية، ومقره الرئيسي مدينة الرياض.

ويتفرع عنه مجالس فرعية في كل منطقة إدارية من مناطق المملكة، وللمجلس الحق في إنشاء مجالس فرعية تخصصية بعد موافقة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

ويعد المجلس وما يتفرع عنه من مجالس ممثلاً للجمعيات الأهلية الواقعة في نطاقه في الشأن العام لها أمام الوزارة والأجهزة الحكومية والخاصة.

- توزيع الجمعيات الأهلية على الوحدات المشرفة فنيًا (دليل الجهات غير الربحية، 2025):

م	الجهة الاشرافية	الجمعيات الأهلية
1	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	2109
2	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد	857
3	وزاره الصحة	342
4	وزارة البلديات والإسكان	312
5	وزارة البيئة والمياه والزراعة	131
6	وزارة التعليم	117
7	وزارة الثقافة	101
8	المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي	90
9	الهيئة السعودية للتخصصات الصحية	70
10	وزارة الرياضة	68
11	وزارة الداخلية	66
12	وزارة الحج والعمرة	43
13	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	42
14	وزارة التجارة	29
15	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	27
16	وزارة السياحة	25
17	الهيئة العامة للأوقاف	19
18	وزارة العدل	17
19	وزارة الطاقة	16
20	وزارة الإعلام	15
21	وزارة النقل والخدمات اللوجستية	13
22	الهيئة العامة للترفيه	11
23	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي	8
24	مركز جودة الحياة	7
25	وزارة الاقتصاد والتخطيط	6
26	الهيئة السعودية للملكية الفكرية	6
27	وزارة الصناعة والثروة المعدنية	2
28	الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات	0
29	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	0
	الإجمالي	4549

من خلال إحصائية الجمعيات الأهلية أعلاه وتوزعها بين الجهات الحكومية التي تشرف على منظمات القطاع غير الربحي فنياً، فيتضح أن من إجمالي عدد الجمعيات الأهلية والبالغ عددها 4,549 جمعية فإن وزارة الموارد البشرية الأعلى بين الجهات الحكومية التي تشرف فنياً على الجمعيات الأهلية بعدد 2109 جمعية أهلية والتي تمثل ما نسبته أكثر من 46% بينما هناك 5 جهات حكومية من إجمالي 29 جهة لديها أقل من 10 جمعيات، في المقابل لا توجد جمعيات أهلية لدى الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

المؤشرات الديموغرافية للقطاع غير الربحي:

المؤشرات الديموغرافية في سياق القطاع غير الربحي هي مقاييس يتم استخدامها لفهم الخصائص الاجتماعية في بيئة ما، كما تساعد هذه المقاييس في ربط مجموعة من العوامل للحصول على نتائج محددة تساعد في اتخاذ القرارات المرتبطة بالمجتمعات، مثل: العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية، الحالة الاقتصادية، مستوى التعليم وغير ذلك

. (What you can learn about your community from demographics, 2025)

ومن ضمن المؤشرات التي يمكن أن تساعد في معرفة مدى تناسب انتشار وتوسع المنظمات غير الربحية بين السكان: مؤشر عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية مقابل كل 100,000 نسمة، حيث يهدف هذا المؤشر في معرفة الانتشار الحالي للمنظمات التي تخدم المجتمع ومدى توزعها بما يغطي المجتمعات حولها.

ولاستخدام هذا المقياس واستخراج نتائجه، يمكن العمل عليه على مستويين:

. المستوى الأول/ على المستوى الوطني.

. المستوى الثاني/ على مستوى كل منطقة.

وحتى يكون المقياس ذا قيمة يمكن إجراء مقارنة فترتين زمنيتين بين نتائجه، لتشمل أحد الأعوام السابقة مع عام 2024م، ويعتمد ذلك على مدى توفر البيانات التالية:

1. عدد السكان على المستوى الإجمالي ومستوى المناطق.
2. عدد المنظمات غير الربحية في الأشكال التالية (الجمعيات والمؤسسات الأهلية والصناديق العائلية والمجالس التنسيقية) على المستوى الإجمالي ومستوى المناطق.

وبعد البحث عن الإحصائيات الموثوقة لتحديد عدد السكان وعدد الجمعيات تم إيجاد البيانات التالي:

1. عدد السكان الإجمالي لعام 2022 وعام 2024.
2. عدد السكان لكل منطقة لعام 2022.
3. عدد المنظمات غير الربحية الإجمالي لعام 2024.

حيث تم الرجوع إلى عدد من الوثائق الرسمية المنشورة مثل:

1. إحصائيات السكان 2022 المنشور من قبل الهيئة العامة للإحصاء (إحصائية حجم السكان، 2022).
2. نشرة التقديرات السكانية لعام 2024 (نشرة التقديرات السكانية لعام 2024، 2024).

3. التقرير السنوي للقطاع غير الربحي 2023 (التقرير السنوي للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لسنة 2023، 2024).

4. دليل المنظمات غير الربحية على موقع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي (دليل الجهات غير الربحية، 2025).

بينما لم يتم العثور على البيانات التالية:

1. عدد السكان في كل منطقة لعام 2024.

2. عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والصناديق العائلية في كل منطقة لعام 2022.

وحتى يتم الوصول إلى هذه الأرقام وتطبيقها للوصول إلى المؤشر، تم ما يلي:

1. استخدام نسب النمو لعدد السكان الإجمالي لعامي 2022 و2024 وتطبيقها على عدد السكان لمستوى المناطق 2024.

2. استخدام نسب النمو لعدد المنظمات غير الربحية الإجمالي لعامي 2022 و2024 وتطبيقها على عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية لمستوى المناطق 2022 من خصم نسب النمو.

3. تم ربط المنظمات غير الربحية التي ليست محددة بمنطقة جغرافية محددة بمنطقة الرياض مثل: (المجالس الفرعية التخصصية)

4. تم احتساب نسبة النمو من خلال المعادلة التالية: (القيمة النهائية – القيمة الأولية) / القيمة الأولية

وبناء على ذلك تم تحديد البيانات الأساسية التالية:

عدد المنظمات غير الربحية 2022 بحسب المركز الوطني	3,800
عدد المنظمات غير الربحية 2024 بحسب المركز الوطني	4,975
نسبة النمو في عدد المنظمات غير الربحية بين 2022 و2024	0.30921052631579
عدد السكان 2024 المعلن من هيئة الإحصاء	35,300,280
عدد السكان 2022 رسمياً المعلن من هيئة الإحصاء	32,175,224
نسبة النمو بين عدد السكان	0.0971261614215957

ولاستخدام المؤشر سيتم القياس على المستوى الوطني ثم على مستوى المناطق.

أولاً: على المستوى الوطني:

مؤشر 2022				
المنطقة	عدد المنظمات غير الربحية في 2022 بعد خصم نسبة النمو لعام 2024 (تقريبي)	عدد السكان 2022 لكل منطقة	عدد السكان مقابل كل منظمة	عدد المنظمات مقابل كل 100,000 نسمة
كافة المناطق	3800	32,175,224	8467	0.08
إجمالي عدد السكان		32,175,224		

مؤشر 2025					
المنطقة	عدد المنظمات غير الربحية حتى يناير 2025	عدد السكان لكل منطقة 2024 المقدر بحسب نسبة النمو بين 2022 و 2025	عدد السكان مقابل كل منظمة	عدد المنظمات مقابل كل 100,000 نسمة	المقارنة مع مؤشر 2022
كافة المناطق	4975	35,300,280	7096	0.07	-0.01
إجمالي عدد السكان		35,300,280			

من خلال نتائج المقارنة بين مؤشر 2022 ومؤشر 2025 يتضح أن عدد المنظمات مقابل كل 100,000 نسمة انخفض بمعدل 1 % وقد يعود السبب لتوجه كثير من منشآت القطاع غير الربحي في الأشكال الأخرى للقطاع والتي لم تم إدراجها ضمن الأشكال الحالية في المؤشر مثل: الأوقاف، الشركات غير الربحية وغير ذلك.

ثانياً: على مستوى المناطق:

ونظراً لطبيعة عدد السكان في المناطق والمدن فسيتم استخدام القيمة 10,000 نسمة بدلا من 100,000 نسمة.

مؤشر 2022				
المنطقة	عدد المنظمات غير الربحية في 2022 بعد خصم نسبة النمو لعام 2024 (تقريبي)	عدد السكان 2022 لكل منطقة	عدد السكان مقابل كل منظمة	عدد المنظمات مقابل كل 10,000 نسمة
المنطقة الشرقية	337	5,125,254	15204	2
مكة المكرمة	698	8,021,463	11486	1
الرياض	1085	8,591,748	7922	1
تبوك	87	886,036	10180	1
المدينة المنورة	228	2,137,983	9379	1
جازان	180	1,404,997	7793	1
نجران	75	592,300	7866	1
عسير	306	2,024,285	6615	1
الجوف	113	595,822	5292	1
الحدود الشمالية	66	373,577	5633	1
القصيم	381	1,336,179	3504	0.4
حائل	216	746,406	3452	0.3
الباحة	120	339,174	2838	0.3
إجمالي عدد السكان		32,175,224		

مؤشر 2025					
المنطقة	عدد المنظمات غير الربحية لعام 2024	عدد السكان لكل منطقة 2024 والمقدر بحسب نسبة النمو بين 2022 و 2025 (تقريبي)	عدد السكان مقابل كل منظمة	عدد المنظمات مقابل كل 10,000 نسمة	المقارنة بين مؤشر 22 و 25
المنطقة الشرقية	488	5,623,050	11523	1	-0.4
مكة المكرمة	1011	8,800,557	8705	1	-0.3
الرياض	1570	9,426,232	6004	1	-0.2
تبوك	126	972,093	7715	1	-0.2
المدينة المنورة	330	2,345,637	7108	1	-0.2
جازان	261	1,541,459	5906	1	-0.2
نجران	109	649,828	5962	1	-0.2
عسير	443	2,220,896	5013	1	-0.2
الجوف	163	653,692	4010	0.4	-0.1
الحدود الشمالية	96	409,861	4269	0.4	-0.1
القصيم	552	1,465,957	2656	0.3	-0.1
حائل	313	818,902	2616	0.3	-0.1
الباحة	173	372,117	2151	0.2	-0.1
إجمالي عدد السكان		35,300,280			

يتضح من خلال نتائج المقارنة بين مؤشر 2022 ومؤشر 2025 بأن هناك انخفاض في عدد المنظمات مقابل كل 10,000 نسمة، وهذا في كافة المناطق إلا أن الانخفاضِ يتجه بشكل أكبر للمنطقة الشرقية، وقد يعود السبب كما ذُكر سابقا باتجاه الجهود والمبادرات لتأخذ أشكالاً أخرى غير ما حُدد ضمن المنظمات غير الربحية في هذا المؤشر.

6. توجهات القطاع غير الربحي:

يؤدي القطاع غير الربحي دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية ضمن مثلث التنمية للدول المتقدمة، حيث يساهم في تحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي).

يتكامل هذا القطاع مع الأدوار التي يقوم بها القطاع العام، والتي تتضمن التشريع والتنظيم وتقديم الدعم المادي والمعنوي. كما يتعاون أيضًا مع القطاع الخاص الذي يقدم الدعم والرعاية في إطار المسؤولية الاجتماعية (القحطاني، 2024).

في المملكة العربية السعودية، يضم القطاع غير الربحي مجموعة متنوعة من المنظمات، تشمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والجمعيات التعاونية والصناديق العائلية والمجالس التنسيقية وغيرها، حيث تهدف هذه المنظمات بشكل أساسي إلى تحقيق النفع العام، وتعزيز الرفاهية الاجتماعية، وتنمية المجتمع، والمساهمة في الاستقرار الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة (الغامدي والعمري، 2019؛ يلي، 2023).

حيث تشكل توجهات القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية رافدًا أساسيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتساهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف على الصعيد الدولي (شركة الحلول المستقبلية، لا يوجد تاريخ؛ سجيني، 2021). بهذا، يعكس القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية دوره في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق تأثير إيجابي في المجتمع (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، لا يوجد تاريخ؛ رؤية السعودية 2030، 2025).

6-1 القطاع غير الربحي من عام 2024 م حتى عام 2026 م:

يستمد التوجه الإستراتيجي المرحلي للقطاع غير الربحي أهدافه من احتياجات وتوجهات التنمية المجتمعية التي حدّدتها رؤية المملكة 2030 (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، لا يوجد تاريخ)، بالإضافة إلى ما ينبثق من الرؤية من مبادرات ومستهدفات تكاملية لعدد من برامج الرؤية كبرنامج التحول الوطني وبرنامج خدمة ضيوف الرحمن.

وللتعرف على التوجهات الإستراتيجية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي حتى عام 2026م، والتي ستنعكس تطبيقاتها وأثرها على القطاع غير الربحي نظراً لدور المركز، ولمعرفة أبرز المبادرات ومؤشرات القياس يمكن هيكلة التوجهات الإستراتيجية للقطاع وفق ثلاث مستويات كما يلي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، لا يوجد تاريخ؛ العنزي والمهوس، 2024):

1. مستوى الركائز الإستراتيجية.

2. مستوى الأهداف الإستراتيجية.

3. مستوى المبادرات الإستراتيجية.

للقطاع توجهاته الخاصة توضحها استراتيجية وطنية خاصة به، في حين الاستراتيجية الخاصة بالمركز توضح توجهاته كجهاز حكومي وتسن توجهات التنظيمية والمؤسسية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، لا يوجد تاريخ)، كما يلي:

مستوى الركائز الإستراتيجية	مستوى الأهداف الإستراتيجية	مبادرات برنامج التحول الوطني	مبادرات برنامج خدمة ضيوف الرحمن
1 – توجيه القطاع وقياس الأثر	1,1 توجيه أنشطة القطاع غير الربحي لتحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي والدولي	بناء وتطوير منظومة الشراكات ومساهمة القطاع الخاص في القطاع غير الربحي ابتكار حزم ونماذج استثمارية وتمويلية ذات أثر اجتماعي	
2 – تعزيز النمو والمشاركة في القطاع	2,1 تعزيز نمو المتعاملين في القطاع غير الربحي	تأسيس وإطلاق القرى التنموية غير الربحية بناء وتطوير منظومة العمل التطوعي الاحترافي والمهاري تمكين أفراد المجتمع من التطوع التكافلي (بنك الوقت)	تمكين وتنظيم العمل التطوعي لضيوف الرحمن في مكة المكرمة والمدينة المنورة
3 – تطوير قدرات القطاع وتحقيق الاستدامة	3,1 جذب القدرات في القطاع غير الربحي وتطويرها 3,2 رفع مستوى الخدمات والمنتجات في القطاع غير الربحي 3,3 زيادة مصادر الإيرادات للمنظمات غير الربحية وقيادتها نحو الاستدامة المالية	تأهيل القوى العاملة وتوفير فرص العمل في القطاع	تفعيل إسناد الخدمات الحكومية إلى ضيوف الرحمن الى القطاع تطوير قدرات القطاع غير الربحي وتعزيز التنسيق والتكامل

مستوى الركائز الإستراتيجية	مستوى الأهداف الإستراتيجية	مبادرات برنامج التحول الوطني	مبادرات برنامج خدمة ضيوف الرحمن
4 – إيجاد بيئة ممكنة للقطاع	4,1 تمكين القطاع غير الربحي من خلال بيئة تشريعية فعالة 4,2 تعزيز التواصل ونشر الوعي عن القطاع غير الربحي محلياً ودولياً 4,3 زيادة البحوث والدراسات وتعزيز تبني الحلول الابتكارية في القطاع غير الربحي	تطوير البيئة التشريعية للقطاع غير الربحي	
5 – تفعيل الإشراف والامتثال في تطوير قدرات القطاع وتحقيق إيجاد بيئة ممكنة للقطاع القطاع	5,1 تفعيل الإشراف المالي والإداري في القطاع غير الربحي. 5,2 تفعيل الإشراف الفني في القطاع غير الربح بالتنسيق مع الوحدات الإشرافية.		
6 – تحقيق رضا المتعاملين في القطاع	6,1 حماية حقوق المتعاملين وضمان رضاهم في القطاع غير الربحي.		

ولضمان تحقيق الأهداف الإستراتيجية تم تحديد مؤشرات إستراتيجية كما يلي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024):

المؤشر	المستهدف لعام 2025	خط الأساس
نسبة النمو في المنظمات غير الربحية	٪ 124	٪0 – 2018
نسبة المنظمات غير الربحية المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية	٪ 80	٪26 – 2015
نسبة مساهمة المنظمات غير الربحية في الناتج المحلي الإجمالي	٪ 0,58	٪0,20 – 2015
نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة	٪ 0,48	٪0,13 – 2017
نسبة الإنفاق التنموي من إجمالي إنفاق القطاع غير الربحي	٪ 75	٪21 – 2015
نسبة رضا المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية	85٪	(2019 ٪73م)
عدد المتطوعين في المملكة العربية السعودية.	1000,000	(2015م) 22,924

أعلن المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في اليوم العالمي للتطوع 5 ديسمبر 2024 عبر حساب العمل التطوعي في منصة إكس- عن الوصول إلى مستهدف الرؤية؛ وهو الوصول إلى مليون متطوع.

2-6 دور أصحاب المصلحة:

تتألف منظومة القطاع غير الربحي من عدة أبعاد رئيسةٍ مرتبطة بأصحاب المصلحة، منها: أصحاب المصلحة وأدوارهم مع القطاع غير الربحي، والتعاون والشراكات لتعزيز أهداف القطاع غير الربحي، والشبكات والجمعيات؛ لتمكين القطاع غير الربحي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، لا يوجد تاريخ). ويمكن التطرق لهم بشيء من التفصيل كما يأتي:

1.أصحاب المصلحة وأدوارهم مع القطاع غير الربحي:

تتنوع الفئات المرتبطة بالقطاع غير الربحي ويمكن تحديد أبرزها مثل: الجهات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات الدولية، والمستفيدون والمجتمعات المحلية. حيث يؤدي كلٌّ من هذه الجهات دورًا أساسيًا في دعم نمو القطاع وتطويره (شفاف، 2022؛ الجهيمان، 2025). وتوضّح المصفوفة التالية المعدّة من خلال فريق التقرير طبيعة علاقة أصحاب المصلحة وأدوارهم المتوقعة مع القطاع غير الربحي:

أصحاب المصلحة	طبيعة العلاقة	الدور المتوقع
الجهات الحكومية	التشريعات والتنظيم	وضع اللوائح والسياسات لتنظيم القطاع.
	الدعم المالي	توفير وتيسير وصول الدعم والمنح والهبات والأوقاف وغيرها لمنظمات القطاع.
	الإشراف والمراقبة	متابعة الأداء وضمان الامتثال، والالتزام، والشفافية والإفصاح.
	التعاون في المشاريع الوطنية	تحفيز القطاع ودفعه نحو الأهداف المجتمعية المشتركة مثل رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
منظمات القطاع الخاص	المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)	تخصيص ميزانياتها نحو تمويل أو تنفيذ المشروعات المرتبطة بالتنمية المجتمعية.
	الشراكات الإستراتيجية	عقد الشراكات المباشرة وتفعيلها مع المنظمات غير الربحية.
	الموارد والإمكانيات	إتاحة وصول المنظمات غير الربحية للاستفادة من الموارد والإمكانات.
	المشاركة التطوعية	تفعيل المشاركة التطوعية من خلال: 1. تحفيز منسوبيه للعمل التطوعي في القطاع غير الربحي. 2. تنفيذ المبادرات التطوعية تحت مظلة رسمية. دعم المبادرات التطوعية.
	التسويق والرعاية	رعاية الأنشطة والبرامج والفعاليات مقابل تعزيز صورة المنظمة.

أصحاب المصلحة	طبيعة العلاقة	الدور المتوقع
المنظمات الدولية	الدعم الفني والتقني	توفير استشارات وخبرات دولية لتحسين الأداء.
	التمويل والمنح	المشاركة مع القطاع غير الربحي ماليًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد التنسيق مع الجهات التنظيمية المعنية.
	التنسيق في القضايا العالمية	إتاحة المجال لمنظمات القطاع غير الربحي في إبراز ممارساتها وتجاربها الناجحة ذات العلاقة بالقضايا العالمية بحسب تنظيم الجهات المعنية.
	تعزيز الشراكات الدولية	ربط المنظمات المحلية بجهات إقليمية أو دولية بعد التنسيق مع الجهات التنظيمية المعنية.
المستفيدون والمجتمعات المحلية	تلقي الخدمات	استثمار خدمات القطاع بحسب أهدافها، مثل: التعليم، والصحة، والدعم الاجتماعي، وغير ذلك.
	التفاعل والمشاركة	المساهمة في تحديد الاحتياجات والمشاركة في التنفيذ؛ من خلال العمل التطوعي.
	تعزيز الوعي المجتمعي	نشر القيم المجتمعية وثقافة العمل التطوعي.
	التغذية الراجعة	تعزيز الجوانب الإيجابية وتقديم الملاحظات لتطوير البرامج والخدمات.

2. الشبكات والجمعيات لتمكين القطاع غير الربحي:

تمثّل الشبكات والتفاعلات الداخلية بين منظمات القطاع غير الربحي جزءًا مهمًّا في التكامل والتنسيق، حيث يقدم عددٌ من منظمات القطاع الخاص والقطاع غير الربحي خدمات مباشرة لمنظمات القطاع غير الربحي، حيث تمتاز تلك الخدماتُ بأنها محصورةٌ ومنشورةٌ على موقع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي الإلكتروني (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

حيث تضم هذه القائمة شبكةً من مقدمي الخدمات والمنتجات من قبل مختلف القطاعات بشكلٍ مجانيٍّ أو بخصومات خاصة لمنظمات القطاع غير الربحي؛ وذلك بهدف تمكين المنظمات غير الربحية من الوصول إلى الموارد والخدمات التي تعزز من كفاءتها وتأثيرها المجتمعي؛ مما يسهم في تحقيق أهدافها التنموية بأقل التكاليف الممكنة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

3-6 الوحدات المشرفة فنيًا:

تشير الوحدات المشرفة فنياً إلى الجهات المسؤولة عن الإشراف الفني على المنظمات غير الربحية في مجالات تخصص محددة. يتضمن هذا الإشراف متابعة البرامج والأنشطة والفعاليات التي تنظمها تلك المنظمات. حيث تحدد اللائحة الأساسية الجهة المشرفة فنياً، مثل وزارة الصحة التي تشرف على الجمعيات الصحية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان التي تتولى الإشراف على الجمعيات الإسكانية.

يهدف الإشراف الفني إلى ضمان أن الجمعيات والمؤسسات تمارس أنشطتها بشكل سليم ومتوافق مع المعايير المحددة من قبل الجهات المشرفة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2025). يأتي هذا في إطار تنفيذ الأمر السامي الكريم رقم (55190) وتاريخ 1438/11/28هـ، الذي يوجه الجهات الحكومية ذات الاختصاص الفني بأن تعمل على تأسيس وحدات للإشراف الفني (وكالة الأنباء السعودية، 2018). تعمل هذه الوحدات على تمكين وتسريع إجراءات الموافقة على إنشاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية، مما يعزز دورها الفعّال في المجتمع (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2024).

الوحدات المشرفة فنيًا لدى الجهات الحكومية أو التخصصية المختلفة:

تُعرف الوحدات الإشرافية الفنية في الجهات الحكومية بأنها وحدات متخصصة تُعنى بالإشراف الفني على المنظمات غير الربحية التي يقع نشاطها ضمن اختصاص الجهة الحكومية المعنية. تعمل هذه الوحدات على نشر ثقافة العمل في القطاع غير الربحي بما يتوافق مع نشاط الجهة والمنظومة التي تنتمي إليها، وتسهيل إجراءات تأسيس المنظمات غير الربحية المتخصصة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2025).

مهام الوحدات المشرفة فنيًا

تضطلع الوحدات المشرفة فنيًا بمجموعة من المهام الأساسية التي تسهم في تعزيز القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية. هذه المهام تشمل:

1. الموافقة على إنشاء الجمعيات والمؤسسات: تتولى الجهات المشرفة مسؤولية تقييم الطلبات المقدمة لإنشاء جمعيات ومؤسسات ذات نشاطات متخصصة. يتم ذلك تمهيدًا لاستكمال إجراءات الترخيص من الوزارة، حيث يتطلب الأمر دراسة شاملة لضمان توافق الأنشطة مع الأهداف التنموية للدولة.

2. الإشراف الفني والمتابعة: تقوم الجهات المشرفة بتقديم الإشراف الفني على الجمعيات والمؤسسات، مما يشمل متابعة تنفيذ الأنشطة وتقييم الأداء. هذا الإشراف يضمن أن تعمل هذه الكيانات وفقًا للمعايير المحددة، ويتيح لها تحسين أدائها المستمر.

3. تطوير الجمعيات والمؤسسات: تساهم الجهات المشرفة في تطوير قدرات الجمعيات والمؤسسات من خلال مبادرات متعددة. يشمل ذلك تقديم الدعم الفني والاستشارات اللازمة، مما يعزز فاعلية وكفاءة العمليات الداخلية لهذه المنظمات.

تؤدي الوحدات المشرفة فنيًا دورًا جوهريًا في تعزيز القطاع غير الربحي، حيث تقدم التراخيص اللازمة وتوفر المتابعة والدعم الفني المستمر. تضمن هذه الوحدات تطبيق معايير الجودة والامتثال للوائح المعتمدة، مما يعزز من مصداقية الأنشطة.

علاوة على ذلك، تسهم الوحدات المشرفة في تنظيم برامج تدريبية وورش عمل تهدف إلى رفع كفاءة العاملين في القطاع. هذه المبادرات تدعم تطوير المهارات اللازمة لإدارة المشاريع بفعالية، مما يعزز من تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

تعمل الوحدات أيضًا على تعزيز التعاون مع جهات خارجية وأكاديمية، مما يتيح الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية. وهذا التعاون يفتح آفاقًا جديدة لتطوير الأداء المؤسسي.

أخيرًا، تسهم هذه الوحدات في تسهيل الإجراءات الإدارية للمنظمات تحت إشرافها، وتحفيز الابتكار في تصميم وتقديم الخدمات، مما يضمن استدامة الأثر الإيجابي لهذه الأنشطة في المجتمع.

الأدوار الرئيسية للوحدات الإشرافية

يمكن تحديد الأدوار الرئيسية للوحدات الإشرافية من خلال بعدين أساسيين، استنادًا إلى تنظيم الإشراف الفني في المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2025)، على النحو التالي:

البعد الأول: إدارة عمليات تأسيس الجمعيات والمؤسسات:

وأبرز مهامها:

1. دراسة طلبات تأسيس الجمعيات والمؤسسات المحالة إلى الجهة المشرفة من المركز، واقتراح ما تراه في شأنها.
2. مساعدة طالبي تأسيس الجمعيات والمؤسسات على توجيه طلباتهم بما يضمن ويعظّم استفادة المجتمع منها.
3. متابعة مراحل طلبات تأسيس الجمعيات والمؤسسات حتى استكمال الإجراءات اللازمة في شأنها.

البعد الثاني: إدارة عمليات الإشراف والمتابعة:

وأبرز مهامها:

1. وضع التعليمات اللازمة لتنظيم النشاط الفني للجمعيات والمؤسسات، وتزويد المركز بنسخة منها، وفقًا للإجراءات المتبعة.
2. الموافقة على طلبات إقامة البرامج والمشروعات والأنشطة التي تتقدم بها الجمعيات والمؤسسات وذلك خلال (10) أيام، وإبلاغ الجمعية أو المؤسسة المعنية بذلك وفقًا للإجراءات المتبعة.
3. الإسهام في رفع كفاية الأداء الفني للجمعيات والمؤسسات من خلال إجراء البحوث والدراسات وتقديم المشورة، واقتراح الخطط والأساليب والوسائل المساعدة على تحقيق أهدافها.
4. زيارة الجمعيات والمؤسسات ميدانيًا، ومتابعة نشاطها وتوجيهها، وإعداد التقارير الفنية عنها، وقياس أدائها.
5. تنظيم الفعاليات التي تسهم في تطوير أنشطة الجمعيات والمؤسسات ومساندتها، ودعوة الجمعيات والمؤسسات لحضورها والمشاركة فيها، على أن تشعر المركز بذلك.
6. الإسهام في تذليل الصعوبات التي تواجهها الجمعيات والمؤسسات في سبيل مزاولة نشاطها وتطويره.
7. تقديم الرأي –بناء على طلب المركز– في شأن حلّ الجمعية، أو اندماجها في جمعية أخرى، وفق ما يقتضيه النظام.
8. الإسهام في التأهيل والتطوير الفني للموارد البشرية العاملة في الجمعيات والمؤسسات.
9. إعداد التقارير الإحصائية الدورية اللازمة عن الجمعيات والمؤسسات.
10. إعداد تقرير سنوي خلال آخر ثلاثة أشهر من كل سنة ميلادية يتضمن الاحتياج التنموي للجمعيات والمؤسسات للسنة الميلادية التي تليها وتزويد المركز بنسخة منه.
11. الإسهام في نشر ثقافة العمل غير الربحي، وتشجيع المجتمع على إنشاء جمعيات ومؤسسات في المجالات التنموية التي تدخل ضمن اختصاصاتها.
12. رصد ما يقع من الجمعيات والمؤسسة من مخالفات –سواء كانت فنية أو غيرها– وإشعار المركز بما ترصده وما تتخذه حيال ذلك.

الأدوار التكاملية بين وحدات الإشراف والمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي:

يتولى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي والجهة المشرفة فنياً، سواء بشكل منفرد أو مشترك، مراجعة الجمعيات والمؤسسات من خلال الاطلاع على وثائقها ومكاتباتها وسجلاتها. يمكنهما طلب نسخ من هذه الوثائق أو سحب النسخ الأصلية لوثيقة معينة مع توثيق ذلك في محضر رسمي. كما يحق لهما حضور اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية، واجتماعات مجلس الإدارة ومجلس الأمناء، ولكن لا يحق لهم التصويت في هذه الاجتماعات. (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2025)

يتم تبادل المعلومات المتعلقة برقابة الجمعيات والمؤسسات ومتابعتها بين المركز والجهة المشرفة عبر نظام إلكتروني. تشمل هذه المعلومات، على سبيل المثال لا الحصر:

1. بيانات الجمعية أو المؤسسة: اسمها، عنوان مقرها الرئيسي، فروعها (إن وجدت)، نطاق خدماتها، أهدافها، وبيانات الاتصال.

2. معلومات الأعضاء: أسماء المؤسسين، أعضاء الجمعية العمومية، وأعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء.

3. القرارات الرسمية: رقم وتاريخ قرار الموافقة على التأسيس، وترخيص الجمعية أو المؤسسة، وتاريخ نشر القرار ولائحتها الأساسية.

4. الأنشطة والبرامج: عدد الأنشطة أو البرامج المنفذة، بالإضافة إلى تقارير الأداء.

5. الزيارات: عدد الزيارات التي قام بها المركز أو الجهة المشرفة للجمعية أو المؤسسة.

6. المخالفات والشكاوى: أي مخالفات تم رصدها، والدعاوى أو الشكاوى المتعلقة بها، والإجراءات المتخذة بشأنها.

7. قرارات الحل: قرار حل الجمعية أو المؤسسة.

8. الموارد المالية: أي موارد مالية تتلقاها الجمعية أو المؤسسة من دعم الجهة المشرفة، أو البرامج التي تنفذها، أو أي مصادر أخرى تراقبها الجهة المشرفة.

الجهات الحكومية التي تشرف فنياً على المنظمات غير الربحية:

انطلاقاً من الدور المحوري الذي يؤديه القطاع العام بوصفه ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المجتمعية، تتجلى أبرز صور التكامل بين القطاع العام والقطاع غير الربحي في الوحدات المشرفة فنياً على الجمعيات الأهلية. وتعمل هذه الوحدات بالتنسيق مع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، مما أسهم في تعزيز الدعم الفني والإشراف المؤسسي على هذه الجمعيات. وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي تضم وحدات إشرافية فنية تسهم في هذا الدور نحو 29 جهة، متسلسلة بحسب حجم الجهات التي تشرف عليها وفق النحو التالي) المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2025(:

م	الجهة الاشرافية	إجمالي المؤسسات والجمعيات
1	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	2385
2	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد	887
3	وزاره الصحة	362
4	وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان	346
5	المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي	217
6	وزارة البيئة والمياه والزراعة	149

7	وزارة التعليم	137
8	وزارة الثقافة	133
9	الهيئة السعودية للتخصصات الصحية	70
10	وزارة الرياضة	73
11	وزارة الداخلية	68
12	وزارة الحج والعمرة	50
13	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	44
14	وزارة التجارة	33
15	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	31
16	وزارة السياحة	25
17	الهيئة العامة للأوقاف	19
18	وزارة العدل	18
19	وزارة الطاقة	17
20	وزارة الأعلام	18
21	وزارة النقل والخدمات اللوجستية	14
22	الهيئة العامة للترفيه	13
23	وزارة الاقتصاد والتخطيط	9
24	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي	9
25	برنامج جودة الحياة	7
26	الهيئة السعودية للملكية الفكرية	6
27	وزارة الصناعة والثروة المعدنية	2
28	الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات	0
29	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	0

أبرز الفرص التي يمكن أن تسهم فيها الوحداتُ المشرفة فنيًا على الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

تقوم الوحدات الإشرافية بدور حيوي في تعزيز الجمعيات والمؤسسات الأهلية والصناديق العائلية في القطاع غير الربحي، من خلال توفير مجموعة واسعة من الفرص التنموية المتنوعة التي تتطور وتتكيف باستمرار (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية – وكالة التنمية، بدون تاريخ).

ويمكن تبويب هذه الفرص من خلال المجموعات التالية:

الثقافة والفنون	الرياضة ورعاية الرياضيين	الهوايات والخدمات الترفيهية	المعارض والمؤتمرات
السياحة والسفر	التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي	التعليم العالي	مؤسسات التعليم الأخرى
الرعاية والتطوير التعليمي	النقل وسلال الإمداد	تقنية المعلومات	البيانات والذكاء الاصطناعي

الملكية الفكرية	المستشفيات والمراكز الطبية	الرعاية الصحية والتمريض	الصحة النفسية والتدخل في الأزمات
الخدمات الصحية الأخرى	خدمات الفئات الاجتماعية	الطوارئ والإغاثة	جودة الحياة
البيئة وتغير المناخ	حماية الحيوان والبيئة	التنمية الاجتماعية والاقتصادية	الإسكان
العمل والتدريب	التوعية والتأييد والمؤازرة	الخدمات القانونية	الدعم المالي
الأوقاف	تطوير العمل الخيري والتطوعي	الدعوة والإرشاد	العناية بالمساجد
خدمات ضيوف الرحمن	الزراعة والأسماك والنحل	الطاقة	النقل والخدمات اللوجستية
الإعلام	التخصصات الصحية	الصناعة والثروة المعدنية	الأبحاث والابتكار

مؤشرات أداء الوحدات المشرفة فنياً:

يستعرض هذا التقرير الأداء الفني للوحدات المشرفة في القطاع غير الربحي، مستنداً إلى خمسة مؤشرات رئيسية تعكس حجم ونوعية الأنشطة والمخرجات. توفر هذه المؤشرات صورة شاملة عن مدى فاعلية هذه الوحدات في إدارة القطاع وتنميته، وتعكس التزام الجهة بتحقيق التنمية المستدامة للقطاع غير الربحي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

1. عدد الساعات التطوعية في المنظمات غير الربحية تحت إشراف الجهة:

القيمة الحالية: 19,411,963 ساعة

القيمة السابقة: 12,642,538 ساعة

التحليل: يشير هذا المؤشر إلى الحجم الكبير للمساهمات التطوعية في القطاع، مما يعكس ارتفاع الوعي بأهمية العمل التطوعي. الزيادة الملحوظة مقارنة بالقيمة السابقة تدل على جهود مكثفة في استقطاب المتطوعين وتفعيل دورهم داخل المنظمات غير الربحية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

2. عدد البرامج والأنشطة التي نفذتها المنظمات غير الربحية تحت إشراف الجهة:

القيمة الحالية: 40,192 برنامجًا ونشاطًا

القيمة السابقة: 38,182 برنامجًا ونشاطًا

التحليل: يعكس هذا المؤشر النشاط المستمر والديناميكية في القطاع غير الربحي. الزيادة في عدد البرامج والأنشطة

تشير إلى تنوع المبادرات وتوسع نطاق الخدمات التي تقدمها المنظمات (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

3. عدد المتطوعين في المنظمات غير الربحية تحت إشراف الجهة:

القيمة الحالية: 273,833 متطوعًا

القيمة السابقة: 215,806 متطوعًا

التحليل: يظهر هذا المؤشر نموًا كبيرًا في قاعدة المتطوعين، وهو ما يتوافق مع الزيادة في عدد الساعات التطوعية. هذا النمو يعكس نجاح الجهود المبذولة في جذب الأفراد للمشاركة في العمل غير الربحي وتعزيز ثقافة التطوع (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

4. عدد المنظمات غير الربحية التي تم تمكينها تحت إشراف الجهة:

القيمة الحالية: 1,102 منظمة

القيمة السابقة: 753 منظمة

التحليل: يشير هذا المؤشر إلى مدى اتساع نطاق الدعم والتمكين المقدم من الجهة للمنظمات. الزيادة الكبيرة تعكس استراتيجية فعالة لتعزيز قدرات المنظمات القائمة وتمكينها من تحقيق أهدافها بفاعلية أكبر (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

5. عدد المنظمات غير الربحية تحت إشراف الجهة:

القيمة الحالية: 5,783 منظمة

القيمة السابقة: 4,636 منظمة

التحليل: يوضح هذا المؤشر النمو العام في عدد المنظمات المسجلة والخاضعة لإشراف الجهة. الزيادة في العدد تعكس توسع القطاع غير الربحي بشكل عام، مما يبرز أهمية المزيد من الإشراف والتنظيم لضمان جودة الأداء والامتثال للمعايير (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

الخلاصة:

تُظهر مؤشرات الأداء الفني للوحدات المشرفة أداءً إيجابيًا وملحوظًا، يتجلى في الزيادات الملحوظة في جميع المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية (المتطوعون وساعات العمل التطوعي)، والنتائج التشغيلية (البرامج والأنشطة)، والنمو المؤسسي (المنظمات الممكنة والمنظمات الجديدة). وتعكس هذه النتائج نجاح الجهود المبذولة في دعم وتطوير القطاع غير الربحي بشكل مستدام.

4-6 فرص القطاع غير الربحي:

1 – التمويل المستدام:

تهدف رؤية 2030 إلى تعزيز الاستدامة المالية للقطاع غير الربحي من خلال:

تنويع مصادر الدخل: إنشاء مشاريع استثمارية تحقق عوائد مالية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

تفعيل الاستثمارات الاجتماعية: تشجيع الأفراد والشركات على الاستثمار في برامج التنمية المجتمعية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

2 – التشريعات والسياسات الداعمة:

تسعى الحكومة إلى تعزيز التشريعات والسياسات التي تدعم القطاع غير الربحي، مثل:

تسهيل الإجراءات القانونية: تسريع وتبسيط إنشاء الجمعيات والمنظمات غير الربحية ومشاريعها (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

الإعفاءات الضريبية: تقدم الحكومة إعفاءات ضريبية للمؤسسات غير الربحية ما يحفز نمو هذا القطاع (مؤسسة الملك خالد، 2021).

3 – التوعية والتثقيف المجتمعي:

زيادة وعي المجتمع بأهمية العمل التطوعي والأنشطة غير الربحية يساهم في زيادة المشاركة العامة، سواء من خلال التطوع أو التبرع (مؤسسة مسك الخيرية، 2022).

4 – التوسع في مجال الابتكار الاجتماعي:

يفتح الابتكار الاجتماعي أبواباً جديدة للقطاع غير الربحي لتطوير حلول مبتكرة للمشاكل الاجتماعية. يمكن للمنظمات غير الربحية العمل على:

إيجاد حلول مبتكرة في مجالات مثل التعليم، الصحة، البيئة، وريادة الأعمال الاجتماعية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

إنشاء حاضنات أعمال اجتماعية لدعم المشاريع التي تقدم حلولاً فعالة للمجتمع (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

5 – الاستفادة من بيانات الضمان الاجتماعي والخدمات الحكومية:

يمكن للقطاع غير الربحي أن يستفيد من البيانات التي تجمعها الحكومة حول الاحتياجات الاجتماعية من خلال الضمان الاجتماعي والخدمات الحكومية. هذه البيانات تساعد في:

تحديد أولويات التنمية: التركيز على الفئات الأكثر حاجة في المجتمع (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

تصميم مشاريع وبرامج تنموية مستهدفة لتحسين مستوى المعيشة (مؤسسة الملك خالد، 2021).

6 – التطوع الافتراضي:

مع التحول الرقمي العالمي، يمكن للمنظمات غير الربحية الاستفادة من المتطوعين عن بعد. التطوع الافتراضي يتيح للأفراد المساهمة في العمل الخيري عبر الإنترنت دون الحاجة إلى التواجد الفعلي، مما يعزز:

توسيع قاعدة المتطوعين: من خلال تمكين الأفراد من المشاركة من أي مكان (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

خفض تكاليف التشغيل: عبر تقليل الحاجة للبنية التحتية المادية لاستيعاب المتطوعين (مؤسسة مسك الخيرية، 2022).

7 – التعليم والتدريب عبر الإنترنت (E-Learning):

المنظمات غير الربحية يمكنها استثمار الفرص في تقديم برامج تعليمية وتدريبية عبر الإنترنت تستهدف الشباب والمجتمعات المحتاجة:

إطلاق منصات تدريبية مجانية تساهم في رفع المهارات وتنمية القدرات (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

إتاحة فرص تعلم عن بعد للأشخاص في المناطق النائية أو ذوي الاحتياجات الخاصة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

8 – المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدعومة اجتماعياً:

يمكن للمنظمات غير الربحية أن تدعم ريادة الأعمال الاجتماعية عبر تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة تساهم في حل مشاكل اجتماعية، مثل:

التمويل الصغير: تقديم قروض ميسرة أو منح لرواد الأعمال الاجتماعيين (مؤسسة الملك خالد، 2021).

الدعم اللوجستي والاستشاري: توفير الدعم الفني والإداري لتمكين المشاريع من النجاح (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

9 – برامج الصحة النفسية والرعاية الاجتماعية:

مع تزايد الاهتمام بالصحة النفسية، يمكن للقطاع غير الربحي أن يقوم بدور رئيسي في:

تقديم خدمات دعم نفسي وإرشاد اجتماعي للفئات المحتاجة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

التعاون مع المؤسسات الصحية لتوفير خدمات الرعاية النفسية بأسعار منخفضة أو مجاناً (مؤسسة مسك الخيرية، 2022).

10 – تعزيز مشاركة المرأة:

تشجيع المرأة على المشاركة في القطاع غير الربحي يمكن أن يكون فرصة مهمة لتعزيز دورها في المجتمع، من خلال:

إنشاء برامج مخصصة لتمكين المرأة في المناصب القيادية في المنظمات غير الربحية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

تشجيع ريادة الأعمال النسائية في المجالات الاجتماعية (مؤسسة الملك خالد، 2021).

11 – المشاريع البيئية والمستدامة:

مع التركيز المتزايد على القضايا البيئية عالميًا، هناك فرص للمنظمات غير الربحية للمساهمة في:

حماية البيئة والتوعية البيئية: تنفيذ حملات للتوعية بأهمية الحفاظ على البيئة واستدامة الموارد الطبيعية (وزارة

الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة: مثل مبادرات الطاقة الشمسية أو مشاريع إعادة التدوير (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

12 – التوسع في برامج التوظيف الاجتماعي:

يمكن للمنظمات غير الربحية أن تساهم في الحد من البطالة من خلال:

برامج التوظيف والتدريب للشباب: توفير برامج تدريب عملي ومهني تستهدف الشباب العاطلين عن العمل لتمكينهم من اكتساب المهارات المطلوبة في سوق العمل (مؤسسة الملك خالد، 2021).

إنشاء منصات توظيف اجتماعي: ربط الأفراد الباحثين عن عمل بالفرص المتاحة في مختلف القطاعات غير الربحية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

13 – تفعيل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات:

يمكن أن تلعب التكنولوجيا دورًا حيويًا في تحسين أداء القطاع غير الربحي من خلال:

استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات حول الاحتياجات المجتمعية وتقديم توصيات حول تحسين الخدمات (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

أتمتة العمليات لتحسين الكفاءة وخفض التكاليف التشغيلية، مما يسمح للمنظمات غير الربحية بالتركيز على تقديم خدماتها بشكل أفضل (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

14 – برامج الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين والنازحين:

مع الأزمات الإنسانية في الدول المجاورة يمكن للمنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية أن تلعب دورًا كبيرًا وبالتنسيق مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في التالي:

تقديم برامج الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد والأسر المتضررة (مؤسسة مسك الخيرية، 2022).

تنفيذ مشاريع إعادة التوطين والتدريب لمساعدة اللاجئين على الاندماج في المجتمع المحلي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

تقديم المساعدات الإغاثية والصحية لضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة لهم حتى تستقر بلادهم (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

15 – التوسع في مجال الفنون والثقافة:

تعزيز دور الفنون والثقافة في التنمية الاجتماعية يمكن أن يكون فرصة جديدة للقطاع غير الربحي. تشمل هذه الفرص:

دعم المواهب المحلية من خلال برامج تمويل للفنانين والمبدعين (مؤسسة الملك خالد، 2021).

تنظيم فعاليات ثقافية تساهم في نشر الوعي الثقافي والفني وتعزيز الهوية الوطنية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

16 – مشاركة الجاليات الأجنبية:

تضم المملكة عددًا كبيرًا من الجاليات الأجنبية التي يمكن أن تساهم في العمل غير الربحي. يمكن للمنظمات غير

الربحية:

إشراك الجاليات في البرامج التطوعية والتنموية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

توفير خدمات موجهة للجاليات لتعزيز التكامل والاندماج في المجتمع (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

17 – مبادرات الذكاء المالي والتخطيط المالي للأفراد:

توفير برامج لتعليم الأفراد التخطيط المالي الشخصي يمكن أن يساعد على تحسين مستوى الوعي المالي في المجتمع. تشمل هذه الفرص:

ورش عمل توعوية للتخطيط المالي للأسر والشباب (مؤسسة الملك خالد، 2021).

مبادرات لتوفير خدمات استشارية مجانية حول كيفية تحسين إدارة الأموال الشخصية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

18 – الابتكار في التبرع الذكي:

تقديم حلول تقنية مبتكرة لتسهيل عمليات التبرع يمكن أن يعزز من فعالية العمل الخيري، مثل:

استخدام تطبيقات الهاتف الذكي لتسهيل عملية التبرع (مؤسسة مسك الخيرية، 2022).

إطلاق برامج تبرع دوري تلقائي حيث يمكن للأفراد التسجيل للتبرع بمبالغ محددة على أساس شهري (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

19 – برامج الإرشاد والتوجيه لرواد الأعمال الاجتماعيين:

يمكن للقطاع غير الربحي أن يلعب دوراً مهماً في دعم رواد الأعمال الاجتماعيين من خلال:

إطلاق برامج إرشاد وتوجيه لرواد الأعمال الجدد المهتمين بإنشاء مشاريع ذات تأثير اجتماعي إيجابي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

توفير الدعم المالي والتقني للمشاريع الناشئة التي تهدف إلى حل مشاكل اجتماعية (مؤسسة الملك خالد، 2021).

20 – التعاون مع شركات التكنولوجيا لتطوير الحلول المجتمعية:

التعاون مع شركات التكنولوجيا يمكن أن يوفر للقطاع غير الربحي أدوات متقدمة لتحسين الخدمات المقدمة:

استخدام التطبيقات الذكية لتحسين جمع التبرعات، إدارة المتطوعين، وتوزيع المساعدات (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

التوسع في الخدمات الرقمية مثل إنشاء منصات لتعزيز التوعية الصحية أو التعليمية في المناطق النائية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

21 – إنشاء منصات تواصل اجتماعي للقطاع غير الربحي:

وجود منصة رقمية موحدة للقطاع غير الربحي في المملكة يمكن أن يسهم في:

تسهيل التواصل بين المنظمات غير الربحية، مما يعزز التعاون في تنفيذ المشاريع (مؤسسة مسك الخيرية، 2022).

تسليط الضوء على النجاحات والفرص داخل القطاع، مما يشجع المزيد من الأفراد على الانخراط في العمل

الخيري (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

22 – برامج ريادة الأعمال النسائية:

تمثل ريادة الأعمال النسائية فرصة لتعزيز دور المرأة في المجتمع عبر القطاع غير الربحي، وتشمل:

تمويل مشاريع نسائية: دعم سيدات الأعمال لتحقيق تأثير اجتماعي (مؤسسة الملك خالد، 2021).

دورات تدريبية متخصصة: في مجالات ريادة الأعمال والتكنولوجيا والقيادة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

23 – الشراكة مع القطاع الصحي:

في ظل التحديات الصحية، يمكن للقطاع غير الربحي:

تقديم حملات توعوية صحية: بالتعاون مع وزارة الصحة والجهات ذات العلاقة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

إنشاء مراكز دعم مجتمعية: تقدم استشارات صحية مجانية أو منخفضة التكلفة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

24 – الاهتمام بالمشاريع البيئية والتنمية المستدامة:

يمكن للقطاع غير الربحي:

تنظيم حملات توعية: حول الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية (مؤسسة مسك الخيرية، 2022).

دعم المشاريع الزراعية المستدامة: وتحفيز المجتمع على حماية البيئة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

25 – تطوير أنظمة محاسبة شفافة وفعالة:

يجب استخدام تقنيات المحاسبة الحديثة: لتتبع التبرعات وإدارة الأموال (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

تطوير تقارير دورية: توضح كيفية استخدام الأموال (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

26 – التوعية القانونية وبناء القدرات المؤسسية:

يمكن أن يساهم القطاع في:

تقديم استشارات قانونية مجانية: للمواطنين ذوي الدخل المحدود (مؤسسة الملك خالد، 2021).

تنظيم ورش عمل: لتعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

27 – تشجيع التطوع عبر الحوافز المجتمعية:

لتعزيز ثقافة التطوع:

إطلاق برامج جوائز: للمتميزين في العمل التطوعي (مؤسسة مسك الخيرية، 2022).

تقديم شهادات وخبرات تطوعية: لتحسين فرص المتطوعين الوظيفية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

28 – الاستثمار في الطفولة المبكرة ورعاية الأيتام:

يمكن التركيز على:

برامج رعاية متكاملة: تستهدف الطفولة المبكرة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

دعم رعاية الأيتام: بالتعاون مع الجهات الحكومية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

29 – دعم الأسر المنتجة والمشاريع الصغيرة:

يمكن للقطاع أن:

يموّل ويُدرّب الأسر المنتجة: ويساعدها في تسويق منتجاتها (مؤسسة الملك خالد، 2021).

ينشئ أسواق ومعارض دائمة: لدعم الأسر المنتجة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

30 – الابتكار المجتمعي:

يمكن إنشاء مراكز تهدف إلى:

تطوير حلول مستدامة للمشكلات والقضايا المجتمعية المختلفة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

تشجيع الشباب على الإبداع في تقديم أفكار جديدة (مؤسسة مسك الخيرية، 2022).

31 – التركيز على التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة:

يمكن للقطاع أن يساهم في:

تقديم برامج تعليمية: للأشخاص البالغين (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

التعاون مع مؤسسات التعليم العالي: لتوفير منح دراسية للفئات المحرومة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

32 – دعم التكنولوجيا المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة:

تسهم التكنولوجيا المساعدة في دعم ذوي الاحتياجات الخاصة عبر:

توفير الأجهزة والبرامج: لتسهيل الوصول إلى التعليم والعمل (مؤسسة الملك خالد، 2021).

تنظيم حملات توعوية: لتعزيز استخدام التقنية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

33 – تعزيز الشراكات بين القطاع غير الربحي والإعلام:

يمكن للمنظمات غير الربحية الاستفادة من الإعلام من خلال:

إطلاق حملات إعلامية مشتركة: لزيادة المشاركة المجتمعية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي: لزيادة الوعي بالمبادرات (مؤسسة مسك الخيرية، 2022).

34 – تعزيز العمل التطوعي المؤسسي:

يمكن تنظيم العمل التطوعي بشكل مؤسسي عبر:

إنشاء برامج تطوعية داخل الشركات: لتحفيز الموظفين على المشاركة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

تقديم حوافز للمؤسسات: التي تدعم العمل التطوعي (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

35 – الاهتمام بقضايا التغير المناخي والاستدامة:

يمكن للقطاع غير الربحي المساهمة في:

إطلاق حملات توعية بمخاطر التغير المناخي وتشجيع الممارسات المستدامة (مؤسسة مسك الخيرية، 2022).

التعاون مع الجهات الحكومية لتنفيذ مبادرات لحماية البيئة والحد من المخاطر (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

36 – التطوير العقاري الاجتماعي:

يوفر الاستثمار في التطوير العقاري الاجتماعي:

الشراكة مع القطاع الخاص لتطوير مشروعات الإسكان الاجتماعي (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

تشجيع الأوقاف العقارية لمشروعات الإسكان منخفضة التكلفة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

37 – برامج دعم أصحاب الهمم (ذوي الإعاقة):

يمكن للمنظمات غير الربحية تقديم:

برامج تدريب وتأهيل: لتسهيل دمجهم في سوق العمل (مؤسسة الملك خالد، 2021).

فرص عمل مناسبة: بالتعاون مع القطاعين الخاص والحكومي (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

38 – التعليم التقني والمهني للشباب:

يمكن للمنظمات غير الربحية:

إنشاء مراكز تدريب تقني ومهني: لتأهيل الشباب لسوق العمل (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

تنظيم حملات توعوية: لتشجيع التعليم المهني (مؤسسة مسك الخيرية، 2022).

39 – التمويل الإسلامي الاجتماعي:

يوفر التمويل الإسلامي:

التمويل بالزكاة والصدقات لدعم المشاريع الاجتماعية (مؤسسة الملك خالد، 2021).

إطلاق صناديق وقفية لتمويل المشاريع ذات الأثر المستدام (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

40 – مبادرات التعاون الدولي والإقليمي:

تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية من خلال الأطر النظامية:

تنفيذ مشروعات مشتركة لتبادل الخبرات (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

الحصول على منح دولية لدعم المشاريع ذات الأثر الواسع (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

تقديم منح دولية لتحسين العلاقات ودعم الجهود الإنسانية (مؤسسة مسك الخيرية، 2022).

41 – تطوير صناعة المحتوى الاجتماعي والإعلامي:

يمكن للإعلام:

إطلاق حملات توعوية لدعم العمل غير الربحي وزيادة التبرعات (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

التعاون مع المؤثرين لزيادة الوعي بالقضايا الخيرية (مؤسسة مسك الخيرية، 2022).

42 – تطوير مفهوم المدن الذكية في القطاع غير الربحي:

يمكن للقطاع غير الربحي:

دعم البنية التحتية الذكية لخدمات المجتمع وتحسين جودة الحياة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

إنشاء مبادرات مجتمعية ذكية لدمج المجتمع وتسهيل وصوله للخدمات باستخدام التقنية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

43 – تعزيز الابتكار في التعليم من خلال العمل الخيري:

هناك فرصة للمنظمات غير الربحية لتعزيز الابتكار في مجال التعليم من خلال:

إنشاء صناديق تعليمية لتمويل الابتكارات التعليمية مثل تطوير مناهج جديدة أو تطبيقات تعليمية (مؤسسة الملك خالد، 2021).

التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية لتطوير برامج تعليمية متقدمة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

44 – برامج دعم المناطق النائية:

يمكن للقطاع غير الربحي أن يلعب دورًا كبيرًا في دعم التنمية الريفية والمناطق النائية من خلال:

تنفيذ مشاريع زراعية وتنموية لتوفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

إنشاء برامج تعليمية وتدريبية في القرى لتعزيز المهارات ورفع مستوى التعليم (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

45 – اتفاقيات الشراكة مع المنظمات الدولية:

تعزيز وتفعيل الشراكات مع المنظمات الدولية يمكن أن يوفر للقطاع غير الربحي في المملكة فرصًا للوصول إلى الخبرات العالمية والممارسات الفضلى. بعض الأمثلة تشمل:

الاتفاقيات مع الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها مثل UNDP وUNICEF لتنفيذ مشاريع في التعليم والصحة وتمكين المرأة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

الاتفاقيات الثنائية مع منظمات غير ربحية عالمية مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر للتعاون في مجالات الإغاثة الإنسانية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

46 – اتفاقيات التعاون الإقليمي مع دول الخليج والعالم العربي:

التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة للقطاع غير الربحي في السعودية. على سبيل المثال:

إنشاء صناديق تنموية خليجية لدعم المشاريع الخيرية والتنموية (مؤسسة الملك خالد، 2021).

تبادل الخبرات والمعرفة حول إدارة المشاريع غير الربحية بين الدول العربية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

47 – اتفاقيات مع الجامعات ومراكز البحوث:

التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث يوفر فرصة للقطاع غير الربحي لتطوير قدراته العلمية والبحثية. من أمثلة هذه الفرص:

إبرام اتفاقيات مع الجامعات السعودية لتقديم برامج تدريبية وبحثية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

التعاون مع مراكز الأبحاث لتطوير حلول مبتكرة للتحديات المجتمعية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

48 – الاستفادة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتغير المناخي والتنمية المستدامة:

يمكن للقطاع غير الربحي في السعودية أن يستفيد من الاتفاقيات الدولية التي تركز على قضايا التغير المناخي والتنمية المستدامة، مثل:

* اتفاقية باريس للمناخ التي تشجع على تنفيذ مشاريع بيئية مستدامة. يمكن للمنظمات غير الربحية المشاركة في تنفيذ مبادرات تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون وزيادة الوعي البيئي (UNFCCC, 2015).

* أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) التي تشمل 17 هدفًا تغطي قضايا مثل القضاء على الفقر، التعليم الجيد، الصحة الجيدة. يمكن للقطاع غير الربحي تبني هذه الأهداف وتقديم مشاريع تتماشى معها للمساهمة في زيادة تبني هذه القضايا من خلال القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية (United Nations, 2015).

49 – اتفاقيات التمويل الدولي والمحلي:

هناك فرصة للقطاع غير الربحي للاستفادة من التمويل المقدم عبر الاتفاقيات الدولية والمحلية:

* الاتفاقيات مع بنوك التنمية الدولية مثل البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية، والتي توفر منحًا وقروضًا ميسرة للمشاريع التنموية (World Bank, 2023; IsDB, 2022).

* الاتفاقيات مع مؤسسات تمويل محلية مثل صندوق الاستثمارات العامة أو البنوك المحلية لدعم مشاريع تنموية أو إنسانية على المستوى الوطني (PIF, 2023).

50 – الاتفاقيات الثقافية والتوعوية:

يمكن للقطاع غير الربحي أن يعزز دوره في نشر الثقافة والتوعية من خلال:

* اتفاقيات مع المؤسسات الثقافية لإطلاق حملات توعوية في مجالات مثل الصحة العامة، والوقاية من الأمراض، والتوعية البيئية، وأهمية القراءة ... إلخ (UNESCO, 2022).

* التعاون مع وزارات الثقافة والإعلام لتنظيم فعاليات ثقافية واجتماعية تهدف إلى تعزيز الوعي بالقضايا الخيرية والتنموية (وزارة الثقافة السعودية، 2023).

51 - اتفاقيات مع شركات التقنية:

يمكن أن تسهم الشراكات مع شركات التقنية في تسريع التحول الرقمي للقطاع غير الربحي، عبر:

* اتفاقيات مع شركات البرمجيات لتقديم أدوات تقنية تساعد في تحسين إدارة المشاريع وجمع التبرعات، وتحسين الأداء (Microsoft Philanthropies, 2023).

* الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) لتطوير حلول مبتكرة تسهل عملية التبرع، مثل تطبيقات التبرع الإلكتروني أو تقنيات البلوك تشين لتعزيز الشفافية (PwC, 2022).

52 - التحالفات الدولية للاستجابة الإنسانية:

مع تزايد الأزمات الإنسانية حول العالم، هناك فرصة للقطاع غير الربحي السعودي للمشاركة في التحالفات الدولية للاستجابة السريعة للطوارئ. من أمثلة هذه الفرص:

* الانضمام إلى تحالفات إنسانية عالمية تعمل في مجال الإغاثة والتدخل السريع، عبر الأطر النظامية (IFRC, 2023).

* التعاون مع منظمات إغاثية دولية لتقديم المساعدة في مناطق النزاعات أو الكوارث الطبيعية، من خلال الأطر النظامية (UNOCHA, 2023).

53 - الاتفاقيات مع الجهات الحكومية لدعم المبادرات الوطنية:

يمكن للقطاع غير الربحي أن يؤدي دورًا رئيسيًا في دعم رؤية 2030 والمبادرات الوطنية من خلال:

* إبرام اتفاقيات تعاون مع الوزارات المختلفة لتنفيذ مشاريع ومبادرات وطنية تتماشى مع أهداف الدولة (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2022).

* المشاركة في مبادرات وطنية مثل «برنامج جودة الحياة» الذي يهدف إلى تحسين نوعية الحياة في المملكة، حيث يمكن للمنظمات غير الربحية المساهمة في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالترفيه، الصحة، والرياضة (رؤية السعودية 2030، 2023).

54 - اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز التنمية الاجتماعية:

يمكن للقطاع غير الربحي السعودي أن يستفيد من التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجالات التنمية الاجتماعية. الاتحاد الأوروبي يوفر دعمًا لمشاريع تعزز التنمية المستدامة، تفاصيل هذه الاتفاقيات تشمل:

* منح مالية ومساعدات تقنية: يمكن للمنظمات غير الربحية السعودية التقديم للحصول على منح من برامج الاتحاد الأوروبي مثل برنامج التعاون الإنمائي لتعزيز التعليم، الصحة (European Commission, 2022).

* تبادل الخبرات: تتيح هذه الاتفاقيات الفرصة لتبادل الخبرات والمعرفة بين المنظمات السعودية ونظيراتها في أوروبا (EU Delegation to Saudi Arabia, 2023).

55 - اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) لدعم المشروعات البيئية:

يمكن للقطاع غير الربحي في المملكة توقيع اتفاقيات مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، لدعم المشاريع البيئية كجزء من العالم. حيث يهدف هذا التعاون إلى تعزيز حماية البيئة والتوعية البيئية في المملكة العربية السعودية (UNEP, 2022).

تفاصيل الاتفاقية:

* تنفيذ مشاريع إعادة التدوير والطاقة المتجددة: تساهم هذه المشاريع في تقليل الانبعاثات الكربونية وتعزيز الاستدامة البيئية.

* تمويل وتدريب: توفر الأمم المتحدة برامج تمويل وتدريب للمنظمات غير الربحية لتنفيذ المبادرات البيئية على المستوى المحلي.

56 – اتفاقية مع البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) لدعم المشاريع التنموية:

البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) يوفر فرصًا لتمويل المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات غير الربحية. تشمل هذه الاتفاقية:

* تمويل مشاريع التعليم والصحة: يمكن للمنظمات غير الربحية الحصول على تمويل طويل الأجل لمشاريعها التي تركز على تحسين التعليم والخدمات الصحية (IsDB, 2022).

* دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: البنك يقدم دعمًا خاصًا للمشروعات الصغيرة التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل.

57 – اتفاقيات مع المنظمات غير الربحية الخليجية:

التعاون بين المنظمات غير الربحية في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يسهم في تعزيز العمل الخيري في السعودية. بعض الاتفاقيات تشمل:

* مشاريع الإغاثة المشتركة: تنفيذ برامج إغاثة وتقديم مساعدات إنسانية بالتعاون مع منظمات خليجية (GCC, 2022).

* التعاون في مشاريع التنمية الاجتماعية: تطوير برامج تنموية مشتركة في مجالات التعليم والصحة والإسكان للفئات الأكثر احتياجًا (Arab NGO Network, 2023)..

58 – اتفاقية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم المشروعات المشتركة:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوفر فرصًا للتعاون في مجال العمل غير الربحي عبر توقيع اتفاقيات تهدف إلى تعزيز المشروعات المشتركة بين دول المجلس. تشمل الاتفاقيات:

* تبادل الخبرات والموارد: تحسين قدرات المنظمات غير الربحية عبر تبادل الموارد البشرية والمالية بين الدول الخليجية.

* تنفيذ مشاريع إغاثة وتنموية مشتركة: التعاون في تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية لدول الجوار المتضررة من الأزمات (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2023).

59 – التمويل المستدام والسندات الاجتماعية:

يعد التمويل المستدام مكونًا أساسيًا وجوهريًا لتحقيق التنمية المستدامة كهدف تطمح إليه الدول والمنظمات، وهو الموضوع الأكثر إلحاحًا لمختلف الأجيال، وتعني الاستدامة في هذا السياق أهمية وجودة عدم الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية، مما يدعم التوازن البيئي والاجتماعي والحكومي طويل الأجل، وتشمل آليات الاستفادة المقترحة:

* إصدار السندات الاجتماعية: يمكن للمنظمات غير الربحية الكبيرة والمتوسطة إصدار سندات اجتماعية لتمويل مشاريعها، حيث يتم تخصيص عائدات هذه السندات لتمويل مشاريع محددة ذات أثر اجتماعي.

* الشراكات مع القطاع الخاص: إقامة شراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع مشتركة وابتكار منتجات مالية مستدامة.

* بناء القدرات: يجب على المنظمات غير الربحية بناء قدراتها في مجال التمويل المستدام وإدارة المخاطر، وذلك من خلال التدريب والتأهيل.

* الترويج للتمويل المستدام: الترويج لمفهوم التمويل المستدام والسندات الاجتماعية بين المستثمرين والمتبرعين، وتسليط الضوء على الأثر الاجتماعي والإيجابي لهذه الاستثمارات (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

60 – الاستثمار في الأوقاف الرقمية لصالح المنظمات غير الربحية:

تعتبر الأوقاف الرقمية أداة حديثة وواعدة لتعزيز دور القطاع غير الربحي. فهي تجمع بين مفهوم الوقف التقليدي القائم على التبرع بأموال أو أصول لخدمة الصالح العام، والتكنولوجيا الرقمية الحديثة التي تسهل عمليات التبرع والإدارة والمتابعة، ومما يميز هذه الأوقاف:

* سهولة التبرع: إذ تتيح المنصات الرقمية للناس التبرع بسهولة ومرونة، سواء بمبالغ صغيرة أو كبيرة، وباستخدام وسائل دفع متنوعة.

* التوعية: إذ يمكن استخدام هذه المنصات لنشر التوعية بأهمية التبرع ودور القطاع غير الربحي في المجتمع.

* جذب الشباب للمشاركة في الأعمال الخيرية من خلال تطبيقات وواجهات سهلة الاستخدام (الهيئة العامة للأوقاف، 2023).

61 – المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR):

توجه الشركات الهادفة للربح نحو تبني برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات يوفر فرصة كبيرة للقطاع غير الربحي. يمكن للمنظمات غير الربحية أن تتعاون مع الشركات لتنفيذ مبادرات اجتماعية تعود بالفائدة على المجتمع. تشمل هذه البرامج – على سبيل المثال:

* المشاريع البيئية: المساهمة في الحفاظ على البيئة والاستدامة.

* التعليم والتدريب المهني: توفير برامج تدريب وتأهيل للفئات المستهدفة.

* المشاريع الصحية: التعاون مع شركات القطاع الصحي لتنفيذ حملات توعوية أو تقديم خدمات مجانية.

* توظيف الشباب: من خلال التعاون مع المنظمات غير الربحية لدعم توظيف الشباب من الفئة الأشد حاجة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

62 – توسيع مفهوم الإسناد الحكومي للقطاع غير الربحي:

الإسناد الحكومي للقطاع غير الربحي هو استراتيجية سعودية تهدف لدعم هذا القطاع من خلال نقل بعض الخدمات الحكومية إلى المنظمات غير الربحية. يهدف الإسناد إلى تعزيز قدرة هذه المنظمات على تقديم خدمات فعّالة ومستدامة، متماشية مع رؤية المملكة 2030. أبرز فوائد الإسناد تشمل:

توسيع نطاق الإسناد ليشمل مجالات جديدة مثل التكنولوجيا والطاقة.

تطوير القدرات المؤسسية للمنظمات غير الربحية في إدارة المشاريع.

تنويع مصادر التمويل عبر الشراكات مع الجهات الحكومية.

المرونة والابتكار في تقديم الحلول.

تعزيز الثقة بين الحكومة والمنظمات.

زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات المخصصة.

زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل.

تعزيز دور المجتمع المدني كشريك في التنمية.

تحقيق التنمية المستدامة من خلال شراكات فعّالة.

أمثلة على مجالات الإسناد تشمل الرعاية الصحية، التعليم، الخدمات الاجتماعية، والتنمية البيئية (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

63 – التحول الرقمي:

التحول الرقمي هو تبني التقنيات الرقمية لتحسين العمليات وزيادة الكفاءة وتعزيز الابتكار في المؤسسات. يشمل استخدام الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة. في القطاع غير الربحي، يعزز التحول الرقمي القدرة على تلبية احتياجات المجتمع وزيادة الأثر الإيجابي.

فوائد التحول الرقمي في القطاع غير الربحي:

1. تحسين الوصول إلى الموارد:

تسهيلات في جمع التبرعات عبر منصات التمويل.

تحسين إدارة العلاقات مع المتبرعين.

2. زيادة الكفاءة التشغيلية:

أتمتة المهام الروتينية.

تحسين التواصل بين الفرق والمتطوعين.

3. تعزيز الشفافية والمساءلة:

توفير تقارير دقيقة.

استخدام البيانات الكبيرة لتحليل البرامج.

4. توسيع نطاق الوصول:

الوصول إلى جمهور أوسع عبر المنصات الإلكترونية.

تقديم خدمات عن بُعد.

5. تعزيز الابتكار:

استخدام أدوات التحليل المتقدمة لحل التحديات الاجتماعية.

تطبيق تقنيات مثل الواقع الافتراضي في البرامج التدريبية.

الأثر المحتمل للذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة:

تحسين كفاءة العمليات: أتمتة المهام وتحليل البيانات لتحسين اتخاذ القرارات.

زيادة التبرعات: تسويق مستهدف وتخصيص حملات التبرع.

تحسين التواصل مع المتطوعين: إدارة متطوعين فعالة وتدريب مخصص.

البحث والتطوير: تحليل الأبحاث وتطوير برامج جديدة مبتكرة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

64 – تنمية القدرات البشرية:

تنمية القدرات البشرية تهدف إلى تطوير مهارات ومعارف الأفراد لزيادة إنتاجيتهم وفعاليتهم، مما يعزز مساهماتهم في المجتمع والاقتصاد. في القطاع غير الربحي، تسهم هذه التنمية في:

1. **رفع كفاءة العاملين:**

تحسين المهارات الأساسية مثل التخطيط وإدارة المشاريع.

تعزيز المهارات الفنية لتحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الشفافية.

2. **تمكين القادة والمديرين:**

تطوير المهارات القيادية لتحسين اتخاذ القرارات وإدارة الموارد.

تشجيع الابتكار في مواجهة التحديات الاجتماعية.

3. **تعزيز قدرات المتطوعين:**

تدريب المتطوعين لزيادة مساهماتهم وجودة الخدمات المقدمة.

برامج تدريبية لتطوير مهارات جديدة في مجالات متعددة.

4. **الابتكار وتحسين الأداء:**

تعزيز التفكير الإبداعي وحل المشكلات باستخدام أدوات حديثة.

تحسين القدرة على التكيف مع احتياجات المجتمع المتغيرة.

5. **تحقيق الاستدامة:**

المنظمات التي تستثمر في قدراتها البشرية تكون أكثر استعدادًا لتحقيق الاستدامة وزيادة التمويل.

أمثلة على مبادرات تنمية القدرات البشرية في المملكة العربية السعودية:

برنامج «قيادات»: يهدف إلى تطوير القدرات القيادية للعاملين في القطاع.

الأكاديمية السعودية للقطاع غير الربحي: تقدم برامج تدريبية متخصصة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

من خلال تنمية القدرات البشرية، يمكن للقطاع غير الربحي تحقيق تأثير أكبر ودعم أهداف رؤية 2030.

65 – الشراكة بين القطاع غير الربحي والقطاعات الحكومية والخاصة:

تساهم هذه الشراكات في:

تنفيذ المشاريع المشتركة: دعم تمويل مشاريع تنموية في مجالات مثل التعليم والصحة.

تبادل الخبرات: تحسين القدرات التنظيمية والإدارية للمنظمات غير الربحية.

تعاون في السياسات الاجتماعية: تنفيذ البرامج الحكومية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية.

تمويل ودعم المشاريع: توفير دعم حكومي للمبادرات غير الربحية.

تنظيم القطاع: وضع قوانين تعزز الشفافية والكفاءة.

المسؤولية الاجتماعية للشركات: دعم المشاريع غير الربحية عبر المبادرات الاجتماعية.

نقل الخبرات: تقديم خبرات في الإدارة والابتكار.

الدعم المالي والمادي: تبرعات وخدمات مجانية.

الابتكار الاجتماعي: تطوير نماذج جديدة لجذب الدعم.

تسهم هذه الشراكات في:

تعظيم الأثر المجتمعي: تحقيق أهداف اجتماعية وتنموية من خلال التنسيق بين القطاعات.

تعزيز الابتكار: توفير حلول مبتكرة من القطاع الخاص.

استدامة مالية: تمويل طويل الأجل للمنظمات غير الربحية.

بناء القدرات: تحسين مهارات المنظمات عبر التدريب والدعم الفني.

تعزيز الشفافية: وضع معايير لتقييم المشاريع (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

66 – الاستثمار الاجتماعي:

الاستثمار الاجتماعي هو استراتيجية تهدف إلى تحقيق تأثير اجتماعي إيجابي ومستدام بجانب العائد المالي. يركز على توجيه الموارد نحو مشاريع تحل التحديات الاجتماعية والبيئية، مثل التعليم والرعاية الصحية.

فوائد الاستثمار الاجتماعي للقطاع غير الربحي:

تنويع مصادر التمويل: يقلل من الاعتماد على التبرعات، مما يوفر استقرارًا ماليًا.

تحقيق الاستدامة المالية: تطوير مشاريع تحقق ربحًا وتعزز الاستقلالية.

التوسع في الأوقاف: دعم إنشاء الأوقاف في المنظمات غير الربحية.

تشجيع الابتكار: يحفز على ابتكار حلول جديدة للمشاكل الاجتماعية.

تعزيز الشراكات: يقوي التعاون بين القطاع الخاص والعام وغير الربحي لتحقيق نتائج أكبر.

تحقيق تأثير مستدام: الاستثمار في مشاريع تعزز قدرة المجتمع على مواجهة التحديات.

أدوات الاستثمار الاجتماعي:

السندات الاجتماعية: جمع التمويل لتنفيذ برامج مجتمعية مع ضمان عائد مالي في حال تحقيق الأهداف.

الاستثمار في المشاريع الريادية: دعم رواد الأعمال الذين يقدمون حلولًا اجتماعية أو بيئية مبتكرة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

67 – الشمول المالي:

الشمول المالي للمنظمات غير الربحية هو مفهوم يتجاوز مجرد توفير الخدمات المالية الأساسية، فهو يسعى إلى حصول هذه المنظمات على مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تمكنها من تحقيق أهدافها الاجتماعية والتنموية بشكل فعال وكامل.

أبعاد الشمول المالي للمنظمات غير الربحية:

* الوصول إلى الخدمات المالية: يتضمن ذلك توفير حسابات مصرفية، وخدمات الدفع، والقروض، والتأمين، وغيرها من الخدمات المالية الأساسية بأسعار معقولة وبشروط ميسرة.

* التعليم المالي: تزويد العاملين في المنظمات غير الربحية بالمعرفة والمهارات اللازمة لإدارة الموارد المالية بشكل فعال، واتخاذ القرارات المالية السليمة.

* المنتجات المالية المبتكرة: تطوير منتجات مالية جديدة تلبي الاحتياجات الخاصة للمنظمات غير الربحية، مثل التمويل المستدام والقروض المشروطة بالأداء.

* البنية التحتية المالية: بناء بنية تحتية مالية قوية تدعم عمل المنظمات غير الربحية، بما في ذلك وجود أنظمة دفع آمنة وفعالة، وقوانين وتشريعات داعمة.

فرصة كبيرة للمنظمات غير الربحية لدعم الشمول المالي في المملكة، من خلال:

* برامج التثقيف المالي: تعليم الأفراد والمجتمعات الأقل حظًا كيفية إدارة أموالهم وزيادة قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المصرفية.

* تقديم خدمات مالية ميسرة: مثل القروض الصغيرة أو الحسابات المصرفية المجانية للمحتاجين (مؤسسة الملك خالد، 2021).

68 – تمويل الحشود:

تمويل الحشود هو وسيلة لجمع الأموال من عدد كبير من الأفراد عبر الإنترنت لدعم مشاريع أو مبادرات معينة. يعتمد على مشاركة المجتمع ويستخدم منصات إلكترونية لجمع التبرعات بشكل مباشر، دون وسطاء تقليديين.

فوائد تمويل الحشود للقطاع غير الربحي:

زيادة التمويل المتاح: يوفر مصدر تمويل إضافي ويقلل الاعتماد على التبرعات الكبيرة والمنح الحكومية.

تمكين المشاريع الصغيرة والمبتكرة: يدعم المشاريع التي قد لا تحصل على تمويل من المؤسسات الكبيرة.

تعزيز المشاركة المجتمعية: يشجع المجتمع على المساهمة في القضايا الاجتماعية، مما يعزز الشعور بالمسؤولية والانتماء.

الوصول إلى جمهور واسع: يمكن للمنظمات الوصول إلى جمهور أكبر عبر الإنترنت، مما يزيد فرص الحصول على دعم مالي.

تحفيز الشفافية والمساءلة: يتطلب تقديم تقارير دورية حول استخدام الأموال، مما يعزز الشفافية والمساءلة أمام المتبرعين (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

69 – الاستفادة من مبدأ الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Public–Private Partnerships, PPP):

الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي اتفاقيات تعاونية طويلة الأمد بين القطاع الحكومي (العام) والقطاع الخاص تهدف إلى تنفيذ مشاريع أو تقديم خدمات عامة بشكل أكثر كفاءة واستدامة، مثل: تطوير البنية التحتية مثل الطرق والجسور، وتشغيل المستشفيات والمدارس، إدارة خدمات المياه والطاقة.

في هذه الشراكات، يتحمل القطاع الخاص جزءًا من المسؤوليات والمخاطر المتعلقة بتمويل المشاريع أو إدارتها أو تشغيلها، في حين يحتفظ القطاع العام بالإشراف العام لضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

مميزات الشراكات بين القطاعين:

1. تحسين الكفاءة: يستفيد القطاع العام من خبرات القطاع الخاص في إدارة المشاريع وتنفيذها.

2. توفير التمويل: يساهم القطاع الخاص في تمويل المشاريع العامة، مما يقلل من الضغط على الموازنات الحكومية.

3. تقاسم المخاطر: يتم توزيع المخاطر بين الطرفين بما يضمن التنفيذ السلس للمشاريع.

4. تعزيز الابتكار: يجلب القطاع الخاص حلولاً إبداعية وتقنيات جديدة لتحسين جودة الخدمات.

أمثلة على برامج (PPP) في القطاع غير الربحي:

* المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR): إطلاق برامج مشتركة تدعم التعليم، الصحة، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا، مثل مبادرات تدريب الشباب على المهارات المهنية.

* تمويل المشاريع التنموية: مثل الشراكات مع البنوك لتأسيس صناديق تمويلية لدعم المشاريع الخيرية المستدامة.

* التحول الرقمي: التعاون مع الشركات التقنية لتحسين الأنظمة الإدارية للمنظمات غير الربحية، مثل إدارة التبرعات والبيانات.

في السياق غير الربحي، يمكن استخدام نموذج (PPP) لتمويل ودعم المشاريع الخيرية والاجتماعية، مثل برامج التعليم والتدريب والصحة والعلاج للفئات المحتاجة، بالتعاون بين المنظمات غير الربحية والشركات الخاصة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2024).

6-5 المجالات التنموية المستهدفة:

1 – المجالات التنموية على الصعيد الدولي.

2 – المجالات التنموية بحسب تصنيف الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المملكة.

3 – المجالات التنموية وفق الاحتياج المجتمعي المحلي.

أولًا- المجالات التنموية على الصعيد الدولي:

تُعَدُّ مجالات التنمية على الصعيد الدولي حجر الزاوية في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى بناء عالم أكثر عدلاً واستدامة. وقد تجسدت هذه الجهود في عام 2015، حينما اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة جدولِ أعمال عالميًا طموحًا للتنمية، تمثل في أجندة التنمية المستدامة 2030. وقد حددت هذه الأجندة سبعة عشر هدفًا تنمويًا رئيسيًا يُعرف بـ «أهداف التنمية المستدامة (SDGs)»، تغطي مجموعة واسعة من المجالات الحيوية التي تشمل القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الصحة والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وتوفير المياه النظيفة والطاقة، وضمان العمل اللائق والنمو الاقتصادي، فضلاً عن دعم الابتكار، والعمل المناخي، والسلام، والعدالة، وبناء المؤسسات القوية (أهداف التنمية المستدامة، 2025).

وقد أُعدّت خطة شاملة لتنفيذ هذه الأهداف على مدى خمسة عشر عامًا، بحيث تُعبّئ الدول الأعضاء جهودها الوطنية عبر السياسات والمبادرات والمشروعات التنموية التي تُسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق هذه الغايات. وتشكل هذه الأهداف مرجعيةً عالميةً توجّه صانعي القرار نحو التنمية المستدامة التي توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن رفاه الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة (أهداف التنمية المستدامة، 2025).

وبالتالي، فإن كل دولة، بما في ذلك المؤسسات الإعلامية والتعليمية والمجتمعية داخلها، مدعوة لتبني هذه الأهداف ضمن استراتيجياتها وبرامجها، بما يعزز من الاتساق الدولي في مواجهة التحديات العالمية وتحقيق التنمية الشاملة والعادلة. وهذه الأهداف هي:

1. القضاء على الفقر: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء التام على الجوع: من خلال توفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. الصحة الجيدة والرفاه: ضمان أنماط عيش صحية للجميع في جميع الأعمار.
4. التعليم الجيد: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
5. المساواة بين الجنسين: تحقيق المساواة وتمكين جميع النساء والفتيات.
6. المياه النظيفة والنظافة الصحية: ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.
7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة.
8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: بناء بنى تحتية مرنة وتعزيز التصنيع المستدام.
10. الحد من أوجه عدم المساواة: عن طريق تقليل أوجه عدم المساواة في داخل البلدان وبينها.
11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة: جعل المدن شاملة وآمنة ومستدامة.
12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان: ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

13. العمل المناخي: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ.

14. الحياة تحت الماء: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية.

15. الحياة في البر: حماية النظم البيئية البرية وإعادة تأهيلها.

16. السلام والعدل والمؤسسات القوية: تعزيز مجتمعات سلمية وتوفير العدالة للجميع.

17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف:

يعني معالجة القضايا العالمية ذات الأولوية المتعلقة بالاقتصاد، والبيئة، والعدالة الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030 (أهداف التنمية المستدامة، 2025).

ثانيًا- المجالات التنموية بحسب التصنيف الرئيسي للكيانات غير الربحية في المملكة العربية السعودية:

يمكن تحديدُ المجالات التنموية في القطاع غير الربحي وفق التصنيف الرئيسي في المملكة، ويُعتبر هذا التصنيف متوافقًا مع تصنيف الأمم المتحدة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية (ISIC4)، حيث يضم التصنيف الرئيس عشر مجموعات رئيسة. ويمكن استخراج المجالات التنموية في كل مجال رئيسٍ بحسب تنوع الاحتياجات وتجددها، حيث تم حصرُ أبرز هذه المجالات لتصل إلى 150 مجالًا تنمويًا.

ويشتمل الجدول على تحديد الجهة المشرفة فنيًّا والأقرب إلى المجال التنموي المحدد، وهذا يشير إلى الفرص المتاحة لهذه الجهات لتسهم في إحداث الأثر المجتمعي؛ من خلال منظمات القطاع غير الربحي (تصنيف الجمعيات الأهلية بحسب مجالاتها وأنشطتها، n.d.).

م	التصنيفُ الرئيسي	التصنيف الفرعي	المجال التنموي	الجهة المعنية
1	الثقافة والترفيه	الثقافة والفنون	الفن التصويري والعمارة	وزارة الثقافة
			فنون الأداء والتمثيل	
			العناية بالمجتمعات الأدبية والإنسانية	
			العناية بالمجتمعات التاريخية	هيئة التراث
			المتاحف التراثية والتاريخية	
			العلوم والتقنية	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية
			علوم الفلك	
			حدائق الحيوان والأحواض المائية	وزارة البيئة والمياه والزراعة
		الرياضة ورعاية الرياضيين	الألعاب الرياضية	وزارة الرياضة
			رعاية الرياضيين	
			حكام كرة القدم	
			التسويق والتميز الرياضي	
			السيارات والدراجات النارية	
			الرياضات الذهنية	
		الهوايات والخدمات الترفيهية	الخدمات الترفيهية	الهيئة العامة للترفيه
			صناعة الفعاليات الاحترافية	
			الخدمات الترفيهية لذوي الاحتياجات الخاصة	
			أندية الهُواة	برنامج جودة الحياة
			هُواة العملات والطوابع	
			هُواة التراث	
			الصقارين	
			صقل الهوايات	
			السيارات القديمة	
		المعارض والمؤتمرات	الخدمات والاستشارات للمعارض والمؤتمرات	الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات
		السياحة والسفر	الخدمات والتوعية السياحية	وزارة السياحة
			مرافق الإيواء السياحي	
			المعالم السياحية	
			الرحالة والسفر	

م	التصنيفُ الرئيسي	التصنيف الفرعي	المجال التنموي	الجهة المعنية
2	التعليم والأبحاث	التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي	التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي	وزارة التعليم
		التعليم العالي	التعليم العالي	
		مؤسسات التعليم الأخرى	المدارس التقنية والمهنية	
			التعليم المستمر/ الكبار	
		الرعاية والتطوير التعليمي	التطوير المهني التعليمي للمعلمين	
			رعاية الموهبة والموهوبين	
			التطوير التعليمي لذوى الإعاقة	
		الأبحاث	الأبحاث الطبية	وزارة التعليم
			أبحاث العلوم والتقنية	
			الابتكار والأبحاث العلمية	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية
			علوم وأبحاث المياه	
			علوم وأبحاث الفضاء	
			الأبحاث الكيميائية والابتكار	
			الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية	
			تقنية النانو	
			العلاج الإشعاعي والأورام	
			أبحاث تطوير الدواء	
			أبحاث العلوم والسياسات الاجتماعية	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
			أبحاث السياسات الاقتصادية	وزارة الاقتصاد والتخطيط
			أبحاث السياسات العامة	
		تقنية المعلومات	تقنية المعلومات	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
		البيانات والذكاء الاصطناعي	الذكاء الاصطناعي	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي
			الإحصاء وعلم البيانات	
		الملكية الفكرية	حماية الملكية الفكرية	الهيئة السعودية للملكية الفكرية
			الوعي والدعم لحقوق الملكية الفكرية	
3	الصحة	المستشفيات والمراكز الطبية	المستشفيات	وزارة الصحة
			المراكز الطبية والتأهيلية	
		الرعاية الصحية والتمريض	الرعاية الصحية والتمريض	
		الصحة النفسية والتدخل في الأزمات	الأمراض النفسية وعلاجها	
			التدخل والحماية النفسية في الأزمات	
		الخدمات الصحية الأخرى	الصحة العامة والتثقيف الصحي	وزارة الصحة
			الخدمات الصحية للفئات الاجتماعية	
			الخدمات الطبية التأهيلية والطارئة	
			الخدمات الطبية الطارئة	

م	التصنيفُ الرئيسي	التصنيف الفرعي	المجال التنموي	الجهة المعنية
4	الخدمات الاجتماعية	خدمات الفئات الاجتماعية	رعاية وخدمات الأطفال والأيتام	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
			الخدمات والرعاية الشبابية	
			التمكين الاجتماعي وخدمات الأسرة	
			خدمات المعاقين والمرضى	
			خدمات الأرامل والمسنين	
			خدمات تعزيز الاعتماد على الذات	
			خدمات دعم المتعثرين	
		الطوارئ والإغاثة	الطوارئ والإغاثة	وزارة الداخلية
			الإيواء المؤقت	
			مساعدة اللاجئين	
		دعم الدخل وصيانته	دعم الدخل	وزارة البلديات والإسكان
			المساعدات المادية والعينية	
5	البيئة	البيئة	الحد من التلوث ومكافحته	وزارة البيئة والمياه والزراعة
			الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها	
			الحفاظ على الموارد المائية	
			تجميل المناطق الحضرية وتخطيطها	وزارة البلديات والإسكان
			تجميل البيئة والمساحات المفتوحة	
		حماية الحيوان والبيئة	حماية الحيوان ورعايته	وزارة البيئة والمياه والزراعة
			الحماية والحفاظ على الحياة البرية	
			الخدمات البيطرية	
6	التنمية والإسكان	التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية	المجتمعات المحلية والأحياء	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
			التنمية الاجتماعية	
			التنمية الاقتصادية	وزارة التجارة
			ريادة وتحليل الأعمال	
			المالية	وزارة الاقتصاد والتخطيط
			التنمية المستدامة	
			الاقتصاد الاجتماعي	
		الإسكان	الجمعيات السكنية	وزارة البلديات والإسكان
			مساعدة الإسكان	
		العمل والتدريب	برامج التدريب على العمل	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
			الإرشاد والتوجيه المهني	
			التأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة	

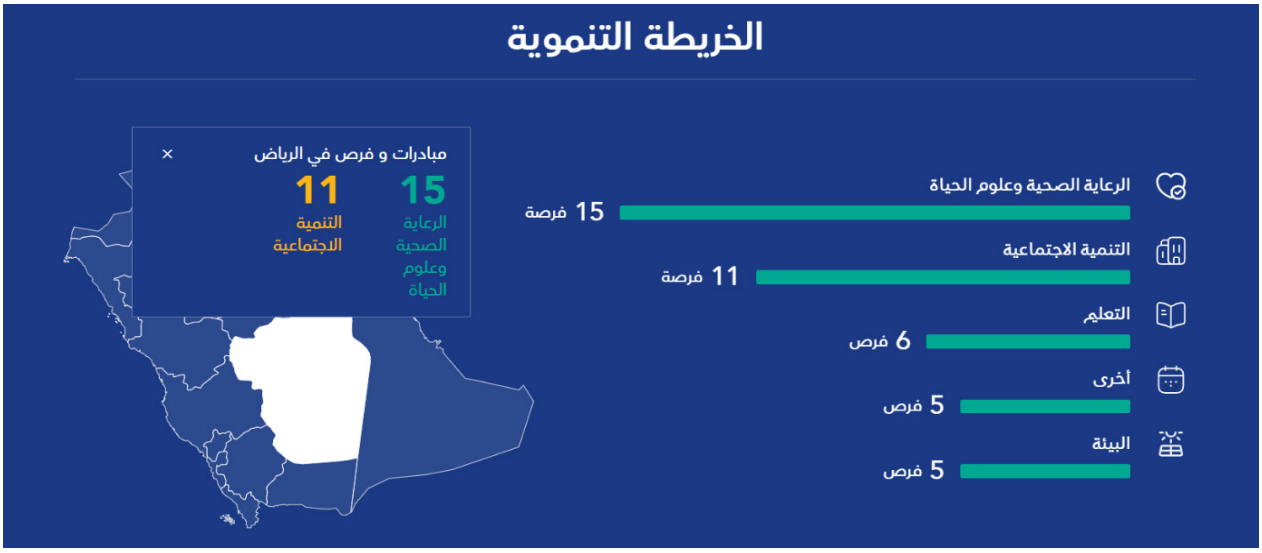
م	التصنيفُ الرئيسي	التصنيف الفرعي	المجال التنموي	الجهة المعنية
7	التأييد والمؤازرة	التوعية والتأييد والمؤازرة	التوعية والتأييد والمؤازرة	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
		الخدمات القانونية	الخدمات القانونية	وزارة العدل
			منع الجرائم والسلامة العامة	وزارة الداخلية
			التأهيل لإصلاح الجانحين وذوي السوابق	
			تقديم الدعم لضحايا الاعتداءات والجرائم	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
			حماية المستهلك	وزارة التجارة
8	دعم العمل الخيري	الدعم المالي	تقديم الدعم المالي	المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
			تنمية الموارد المالية	
		الأوقاف	الخدمات والاستشارات الوقفية	الهيئة العامة للأوقاف
		تطوير العمل الخيري والتطوعي	الدعم الإداري والفني	المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
			المجالس التنسيقية	
			الاستثمار الاجتماعي	
			الإسناد الحكومي	
			تشجيع ودعم العمل التطوعي	
9	الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	الدعوة والإرشاد	تعليم القيم الدينية وإقامة الشعائر	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد
			الدعوة وتوعية الجاليات	
			تحفيظ القرآن الكريم	
		العناية بالمساجد	العناية بالمساجد	وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد
		خدمات ضيوف الرحمن	خدمات الحج والعمرة	وزارة الحج والعمرة
			خدمات زوار المساجد والمعالم الدينية	

م	التصنيفُ الرئيسي	التصنيف الفرعي	المجال التنموي	الجهة المعنية
10	الروابط المهنية	الزراعة والأسماك والنحل	المزارعون ومربو الماشية	وزارة البيئة والمياه والزراعة
			صائدو الأسماك	
			النحالون	
		الطاقة	الطاقة المتجددة والمستدامة	وزارة الطاقة
			مهندسو الطاقة	
			إعلاميي الطاقة	
		النقل والخدمات اللوجستية	الخدمات اللوجستية والنقل	وزارة النقل والخدمات اللوجستية
			الطيران والطيارون	
			التخصصات البحرية	
			الوقاية من الحوادث	
		الإعلام	العلاقات العامة والإعلام	وزارة الإعلام
			التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي	
			الصحافة والنشر	
			الإعلاميون	
		التخصصات الصحية	الوبائيات ومكافحة العدوى	الهيئة السعودية للتخصصات الصحية
			العناية الصحية التخصصية	
			العلوم الصحية والتقنيات الطبية	
			الطب الشرعي	
			الطب الوراثي	
			الإدارة والأخلاقيات الصحية	
			الصيدلة الإكلينيكية	
			الممارسون الصحيون	
			اقتصاديات الدواء والمخرجات الصحية	
		الصناعة والثروة المعدنية	الصناعة والمواد اللامعدنية	وزارة الصناعة والثروة المعدنية
			الخرسانة والإنشاء	
			هندسة المواد	
			المصدرون الصناعيون	
			مصنعو السيارات وسلاسل الإمداد	
		الأبحاث والابتكار	الخدمات والاستشارات البحثية	هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار
			الباحثون والمبتكرون	

ثالثاً: المجالات التنموية وفق الاحتياج المجتمعي المحلي:

تتنوع الاحتياجات وتتعدد باختلاف الزمان والمكان، ولذلك تسهم كثيرٌ من منظمات القطاع غير الربحي في تحديد هذا الاحتياج والبحث عن الشركاء الذين يمكن أن يساهموا معها في سدِّه. ويمكن اعتبار هذا الاحتياج مجالًا تنمويًا قائمًا ذا أولوية لأولئك الذين يبحثون عن التأثير المجتمعي المباشر.

ولحصر أبرز المجالات التنموية وفق الاحتياج المجتمعي المحلي، يوجد عددٌ من المنصات التي تسهم بشكل كبير في رصد هذا الاحتياج وتحديد أولوياته؛ مثل منصة المسؤولية الاجتماعية، حيث يمكن للأفراد والشركات التعرف على احتياج كل منطقة ومدينة بحسب الخريطة التنموية التي توفرها المنصة. كما يمكن من خلال هذه الخريطة الاطلاع على تصنيف هذا الاحتياج وعدده، كما هو موضح في النموذج الخاص بمنطقة الرياض (الخريطة التنموية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية، 2025).



كما تقوم منصة المسؤولية الاجتماعية بتوفير خاصية البحث عن الفرص التنموية الحالية بحسب أهداف التنمية المستدامة SDGs أو من خلال قائمةٍ تضمُّ تصنيفًا عامًّا للمجالات التنموية كما يلي:

1. السياحة والترفيه.
2. الإسكان.
3. الثقافة.
4. الرعاية الصحية وعلوم الحياة.
5. التعليم.
6. الرياضة.
7. الإعلام.
8. التقنية.
9. الاستثمار.
10. الاقتصاد والتجارة.
11. البيئة.
12. التنمية الاجتماعية.
13. العدل والشؤون الإسلامية.
14. الحج وضيوف الرحمن.
15. الرعاية الصحية وعلوم الحياة

الحوافز التي يمكن أن تسهمَ في تشجيع الأفراد والشركات للتنمية المجتمعية:

يمكن أن تسهم المحفزات المقدمة للأفراد والشركات في تعزيز فرص المشاركة في التنمية المجتمعية، كما يمكن سردُ أبرز هذه المحفزات -ليس على سبيل الحصر- بما يلي:

أولاً- الجوائز والتكريم:

تتعدد الجوائز التي تستهدف تحفيز الأفراد والمنظمات وتمكينهم لدعم القطاع غير الربحي من خلال المجالات التنموية المختلفة، كما تتنوع هذه الجوائز بين جوائز وطنية ومحلية وخليجية، حيث تسهم هذه الجوائز في تحفيز الأفراد والمنظمات للاستمرار في دعم القطاع غير الربحي في عدة مجالات، من أبرزها: مجال العمل التطوعي، والمجال الاجتماعي، ومجال التميز، ومجال المسؤولية الاجتماعية، ومجال الحوار الوطني، ومجال دعم الفئات الاجتماعية، حيث يشترك في تقديم هذه الجوائز عددٌ من الجهات التنظيمية، ومؤسسات دعم العمل التنموي.

ومن أبرز هذه الجوائز:

1. جائزة المحتوى المحلي: تُعد إحدى المبادرات البارزة التي أطلقتها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، وتهدف إلى تحفيز مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع غير الربحي، على تعزيز مساهمتها في تنمية المحتوى المحلي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

https://lcaward.lcgpa.gov.sa/p/2024/landing-page

2. جائزة باحثون في خدمة ضيوف الرحمن: تسعى هذه الجائزة إلى استثمار الطاقات البحثية والابتكارية لما يقارب40 ألف طالب وطالبة سعودي في أرقى الجامعات في هذه الدول، حيث تتميز كل وجهة بمجموعة فريدة من الخبرات والتخصصات التي يمكن توظيفها في تطوير منظومة الحج والعمرة.

تأتي هذه الجائزة في إطار الجهود المتواصلة للمملكة العربية السعودية للاستفـــادة من برنامج الابتعاث كرافد أساسي للتطوير والابتكار، حيث سيتم تنفيذها بالتعاون مع الملحقيات الثقافية السعودية في هذه الدول، مما يضمن التنسيق الفعال وتقديم الدعم المناسب للمبتعثين المشاركين.

https://www.haj.gov.sa/Researchers

3. الجائزة الوطنية للعمل التطوعي: وهي جائزة تستهدف عدة فئات، من بينهم المتطوعون والجهات المفعلة للعمل التطوعي. الباركود: https://award.nvg.gov.sa

4. جائزة شركاء التنمية: وهي جائزة تقدمها مؤسسة الملك خالد، تستهدف تكريم قدرات المبادرات والأعمال الاجتماعية التي ساهمت في تقديم حلول مبتكرة لتحديات أو قضايا اجتماعية أو اقتصادية في المملكة وبنائها؛ من خلال تصميم مبادرات أو برامج ذات أثر اجتماعي مستدام. الباركود: https://kka.kkf.org.sa

5. جائزة الأميرة صيتة بنت عبد العزيز للتميز في العمل الاجتماعي: حيث تهدف هذه الجائزة إلى دعم العمل الخيري والاجتماعي في المملكة وتشجيعه، وتركز على تقدير الأفراد والمنظمات الذين يسهمون في تحسين جودة الحياة وتنمية المجتمع؛ من خلال برامج اجتماعية وخيرية. الباركود: https://seetahaward.org

6. جائزة الأمير عبد العزيز بن سعد للتميّز البيئي: حيث تستهدف الجائزة تحفيز المجتمع والقطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية بمنطقة حائل لتعزيز مفهوم تنمية البيئة المستدامة. الباركود: https://environment-award.org

7. جائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات: وهي جائزة تقدمها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية المجتمعية. الباركود: https://csr.gov.sa/anonymous-prize

8. جائزة الحوار الوطني: وهي أحد مبادرات مركز الملك عبد العزيز للتواصل الحضاري، وتهدف إلى تحقيق التفاعل مع المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأفراد، وتقديرهم وتحفيزهم على تقديم المبادرات الوطنية، التي تسهم في إبراز قيم التسامح والتعايش والتلاحم وتعزيزها؛ للمساهمة في تحقيق تطلعات رؤية السعودية 2030. الباركود: https://award.kaccc.org.sa

9. جائزة عمّار: وهي مبادرة إنسانية لاكتشاف الموهوبين والموهوبات من ذوي الإعاقة وتمكينهم ودمجهم في المجتمع بالإضافة إلى اكتشاف أفراد المجتمع والجهات غير الربحية ممن لديهم أفكار أو مبادرات تخدم ذوي الإعاقة وذلك تحت مسمى «جائزة عمار لدعم المبدعين من ذوي الإعاقة».

وقد انطلقت الجائزة في عام 2014م محليًا في داخل المملكة العربية السعودية وحصدت المركز الأول: جائزة الأميرة صيته بنت عبد العزيز للتميز في العمل الاجتماعي، وفي عام 2021م توسع نطاق الجائزة إلى مختلف دول الخليج العربية، وفي عام 2023م توسع نطاق الجائزة إلى جميع الدول العربية، حيث تنطلق الجائزة في العام 2024 بنسختها الثامنة مستهدفة كل الدول العربية وصولًا إلى جميع دول العالم. الباركود: https://www.ammar.sa

10. جائزة التميز في العمل الخيري: وهي جائزة تُمنح تقديرًا للجهود المبذولة في مجال العمل الخيري والإنساني؛ وتهدف الجائزة إلى تشجيع الأفراد والمؤسسات على تقديم مساهمات فعالة ومبتكرة في خدمة المجتمع، وتعزيز التنمية المستدامة. الباركود: https://jaezah.com

ثانيًا- العضويات والتسهيلات:

يمكن للأفراد والمنظمات أن تسهم في سن القرار والتأثير المجتمعي التنظيمي؛ من خلال انتسابهم للجمعيات أو المؤسسات الأهلية، حيث حدد النموذج الاسترشادي للائحة الجمعيات والصادر من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي– حقوقَ العضوية العادية في الجمعيات العمومية، ومن أبرزها:

- حق الحضور والتصويت في الجمعية العمومية.
- تلقي المعلومات الأساسية عن نشاطات الجمعية بشكل دوري.
- الاطلاع على المحاضر والمستندات المالية في مقر الجمعية.
- دعوة الجمعية العمومية للانعقاد لاجتماع غير عادي بالتضامن مع 25% من الأعضاء الذين لهم حق المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي,2024, اللائحة الاسترشادية للجمعيات الأهلية.

كما تقوم عدد من الجهات بتقديم تسهيلات للأفراد والشركات المشاركة في الأنشطة التطوعية، ودعم القطاع غير الربحي، وتعقد لذلك مناسباتٌ معيّنةٌ لتكريمهم وإبراز جهوده.

ثالثًا- الاعتراف الإعلامي والاجتماعي:

هو مساهمة الأفراد والشركات –ليس بمعزل عن الإعلام وما يتضمنه من تغطيات إعلامية وأخبار صحفية–؛ ولذلك يقدّر المجتمع الجهود التي يقدمها الأفراد والشركات في شتى المجالات التنموية، ويساعد ذلك في تعزيز الصورة الذهنية عن المعنيين لدى المجتمع وغيرهم.

رابعًا- الشراكة المجتمعية في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات:

لا يمكن للشركات أن تعزز مبادرات المسؤولية الاجتماعية لديها إذا كانت بمعزل عن المجتمع ومنظماته غير

الربحية؛ ولذلك كان من أبرز المحفزات للشركات في تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية أن تتوفر لديها البيئةُ المناسبةُ والمنظمات المساندة والمجتمع المستفيد.

خامساً- المنصات الوطنية والمحلية المساندة:

تساعد عدد من المنصات الوطنية والمحلية الأفراد والشركات في الوصول إلى الاحتياج المجتمعي بأقل جهد وزمن وتكلفة، حيث يتم التشبيك الداخلي في هذه المنصات بين عدة معنيِّين: بين منظمات القطاع غير الربحي التي ستقوم بتحديد الاحتياج وتوصيفه بشكل دقيق، وبين الأفراد والشركات وغيرهم من الداعمين والراغبين بالمساهمة التنموية.

ومن أبرز هذه المنصات: الروابط

01. منصة إحسان: وهي منصة إلكترونية تعتمد على استخدام البيانات والذكاء الاصطناعي من خلال تقديم الحلول التقنية المرتبطة بتقديم الدعم لسد الاحتياجات المجتمعية وتفعيل الشراكات بين كافة القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية. باركود المنصة https://ehsan.sa/

02. منصة المسؤولية الاجتماعية كأحد مبادرات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، حيث تهدف المنصة إلى تمكين شركات القطاع الخاص ومؤسساته من خلق أثر أعمق عبر توجيه مسؤوليتها الاجتماعية للمساهمة في تلبية الأولويات التنموية، بما يتوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030 و أهداف التنمية المستدامة.. باركود المنصة https://csr.gov.sa/

03. المنصة الوطنية للعمل التطوعي، وهي المنصة الوطنية المسؤولة عن كافة عمليات ربط الاحتياج التطوعي في القطاع غير الربحي وكذلك القطاع العام مع المتطوعين الأفراد، والشركات الراغبة بتفعيل التطوع لدى موظفيها لدى الجهات التي يحق لها اشراك المتطوعين والاستفادة منهم، وتساعد المنصة في توفير بيئة آمنة تخدم وتنظم العلاقة بين الجهات الموفرة للفرص التطوعية والمتطوعين في المملكة. باركود المنصة https://nvg.gov.sa/

04. منصة فرجت: وهي منصة فرعية لمنصة أبشر، تتيح البحث عن موقوفٍ في القضايا المالية، مع إمكانية السداد الكلي أو الجزئي للمبلغ المستحق على الموقوف للمساهمة جزئياً أو كلياً في الإفراج عنه. باركود المنصة https://www.absher.sa/wps/portal/individuals/static/guide/service-contents/!ut/p/z0/fYyxCoMwFEV__JYvzeyko7ShYLK10KbQ2iwQT5Fl50SRKP78iHTp1O__dwuKCgBsV6oU5Hcqy-HdT9V1khZ7E-7Eiu8FjlmF0yP90MlUaZw0x7OoP5H6wv106RyUK3jaN8R6g04hgSJDS1kZj0E-/oX2CNli__UGuDmFcS3UzG__tgER0__B8Qah-WoJ46t8fAB64vGe

05. منصة ساهم: تعد هذه المنصة الإلكترونية الرسمية الوحيدة التي توفر لمستخدميها فرصة التبرع لبرامج مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، الذي تصل برامجه للمستفيدين في أكثر من 79 دولة حول العالم، وقد وصل حجم التبرعات من خلال المنصة إلى أكثر من 1.5 مليار ريال من خلال أكثر من 7.6 مليون متبرع. باركود المنصة https://sahem.ksrelief.org/

06. منصة جود: وهي منصة إلكترونية لعرض الاحتياجات المجتمعية الإسكانية للأفراد، حيث تعرض المنصة الحالة الأسرية وعدد المستفيدين، وموقع الاحتياج والمنظمة غير الربحية المعنية بالحالة، بالإضافة إلى الحجم المالي للاحتياج والمتبقي لسد الاحتياج. باركود المنصة https://www.jood.om/ar

07. منصة شفاء: وهي منصة إلكترونية تتبع لصندوق الوقف الصحي، وتهدف إلى تسهيل تقديم الخدمات العلاجية، والأجهزة الطبية، والأدوية للمحتاجين والمنقطعين والحالات الطارئة لمن ليس لديهم قدرة للحصول على العلاج في المنشآت الصحية، حيث تساعد المنصة في سرعة الوصول إلى للمرضى والحالات الطارئة ذات الاحتياج الأعلى، بالإضافة إلى أن المنصة تعتمد على حوكمة العلاج الخيري بالاستعانة بالمنصات الحكومية المختلفة. باركود المنصة https://shefa.sa/

08. منصة تبرع: وهي منصة وطنية إلكترونية للتبرعات، حيث تقوم المنصة بعرض الاحتياجات المجتمعية المتنوعة،

من خلال تصنيف عام يتضمن: الصدقات، والزكاة، وتبرعات الأيتام، والكفارات، والأنعام، والأوقاف، وقد ساهمت المنصة في سد احتياج أكثر من 30 ألف فرصةٍ؛ وذلك من خلال أكثر من 14.3 مليون عملية. باركود المنصة https://donations.sa/.

09. منصة وقفي: وهي منصة تعرض حزمةً من المنتجات والمشروعات الوقفية والتنموية للكيانات غير الربحية؛ لتمكين مختلف فئات المجتمع والجهات المانحة من المساهمة في دعمها للإسهام في التنمية وتلبية الاحتياجات والأولويات التنموية. باركود المنصة https://waqfy.sa/

7 - الوصول إلى منظومة القطاع غير الربحي:

يتطلب الوصول إلى المنظمات غير الربحية فهمًا عميقًا لأهدافها وبرامجها. يمكن للأفراد والمجتمعات الاستفادة من خدماتها من خلال التسجيل في الفعاليات، المشاركة في الأنشطة التطوعية، أو تقديم الدعم المالي.

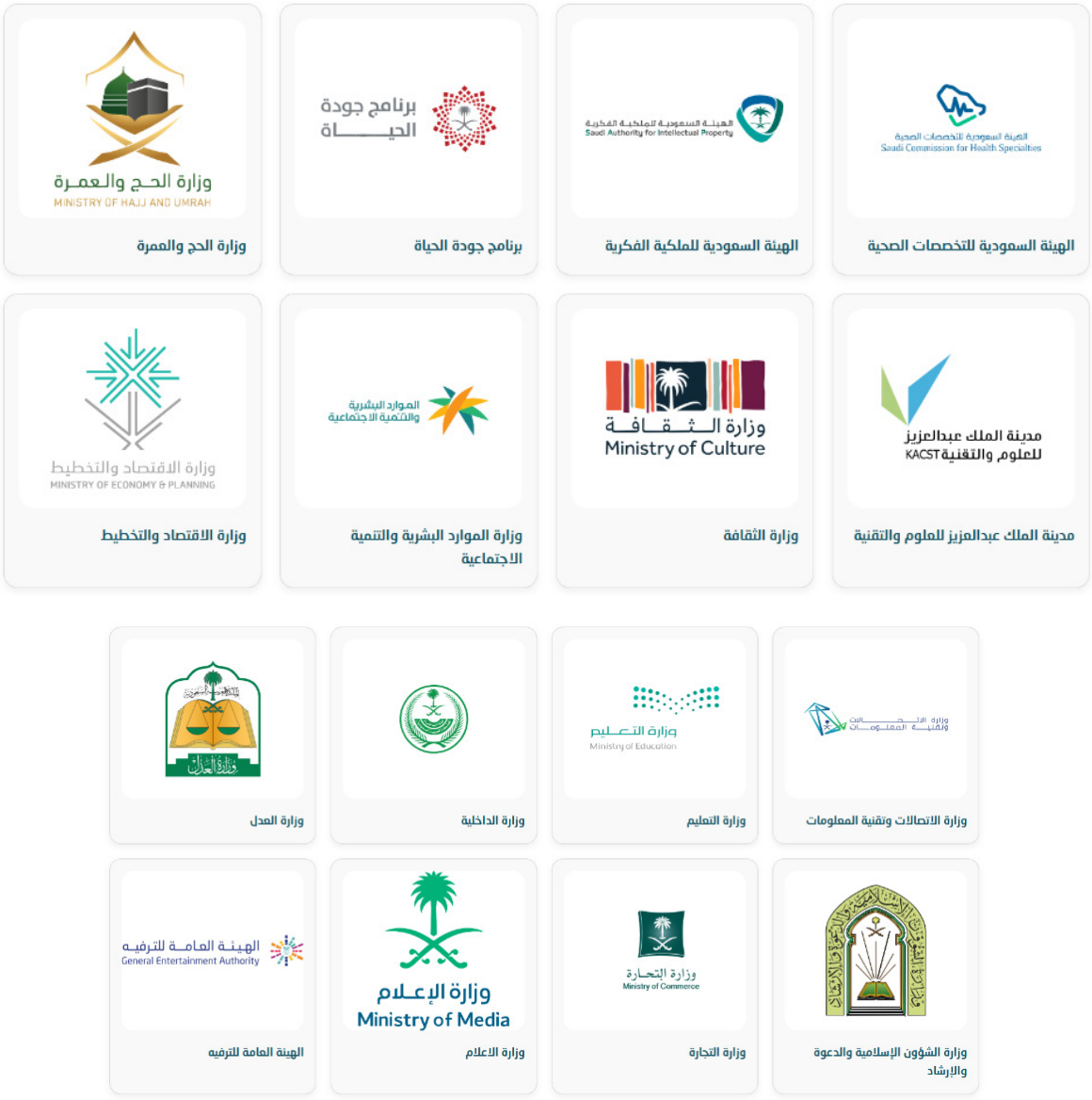
كما تبذل حكومة المملكة العربية السعودية جهودًا متزايدة لتعزيز الشفافية والكفاءة، مما يسهل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذه المنظمات. تُعد المنظمات غير الربحية رافدًا أساسيًا لجهود التنمية المستدامة في المملكة، مما يجعل التعاون معها أمرًا بالغ الأهمية.

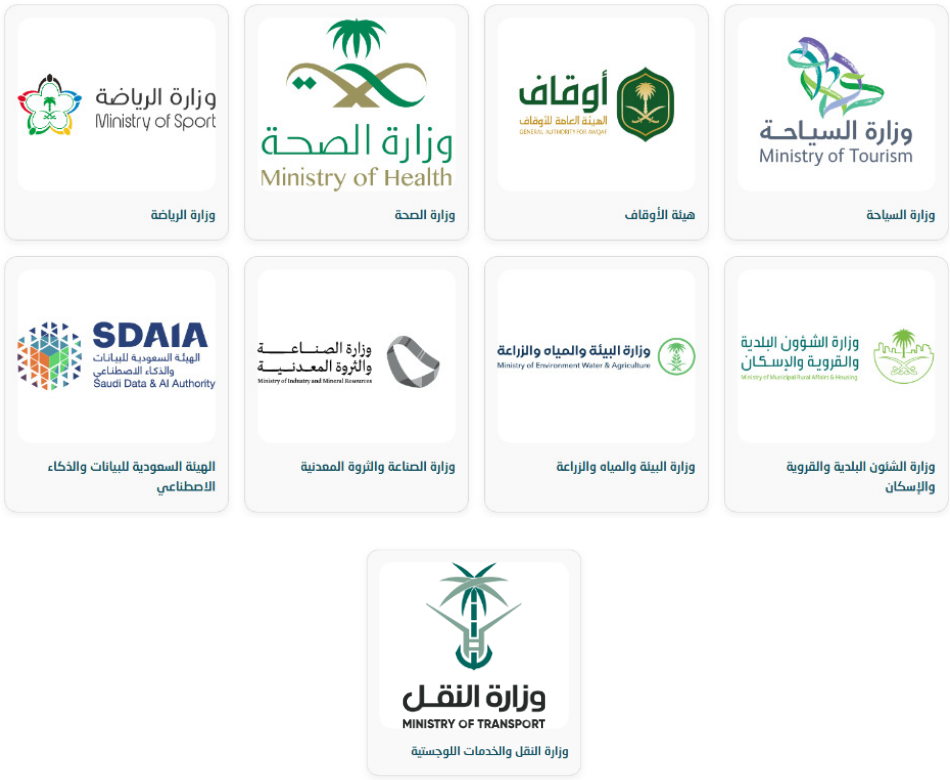
1-7 بيانات التواصل لمنظومة القطاع غير الربحي:

يضم القطاع غير الربحي في المملكة كثيرًا من الجهات الحكومية والشريكة التي تسهم في تنظيمه ودعمه، حيث تتوفر بياناتُ التواصل لهذه الجهات عبر مواقعها الإلكترونية ومنصات المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي؛ مما يسهل الوصول إليها والتواصل بشأن المشروعات والمبادرات.

وتشمل هذه البيانات أرقام الهواتف، والعناوين البريدية، والبريد الإلكتروني للجهات الرئيسة، مثل وزارة الموارد البشرية، والتنمية الاجتماعية، والمركز الوطني، والجهات الداعمة الأخرى.

تُعتبر الجهات الحكومية ركنًا ثابتًا ومهمًّا في مثلث التنمية، ولا يمكن أن تقوم هذه الجهاتُ بأدوارها منفردةً دون أن تتكامل مع القطاع غير الربحي؛ ولذلك يمكن للقطاع غير الربحي أو الأفراد التنسيقُ والتواصل مع هذه الجهات التي تُعتبر جهات شريكة مع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي من خلال منصة «شركاء المركز الوطني» التي خُصص لها تبويبٌ خاصٌّ في موقع المركز الوطني؛ وذلك من خلال الرابط التالي: https://ncnp.gov.sa/ar/partners





2-7 قاعدة بيانات المنظمات غير الربحية:

تمتلك المملكة قاعدة بيانات شاملة تضم كافة المنظمات غير الربحية المسجلة، حيث يمكن الوصول إليها من خلال منصات المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

وتوفر هذه القاعدة معلومات مفصلة عن كل منظمة، بما في ذلك الأنشطة التي تقوم بها ومجالات تخصصها؛ مما يسهل على المهتمين والمتطوعين والشركاء الوصول إلى المنظمات المناسبة والتعاون معها.

وتهدف هذه القاعدة إلى تعزيز الشفافية وتسهيل عمليات البحث والتواصل؛ مما يعزز من فعالية المبادرات والمشروعات.

ويقدم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي منصة تعريفية لكافة الجهات غير الربحية في المملكة، حيث تضم هذه المنصة أكثر من 5,640 منظمة غير ربحية.

وقد أصبح بالإمكان لأي باحث أو مهتم البحث والاطلاع على تفاصيل المنظمات التي يرغب الوصول إليها، مثل: اسم المنظمة، ونطاقها الجغرافي، وتصنيفها، والوحدة المشرفة فنياً على أعمال المنظمة بالإضافة إلى بيانات التواصل معها.

ويمكن الاستفادة من المنصة من خلال الدخول على الرابط التالي وإجراء البحث بحسب التفضيلات المناسبة: https://es.ncnp.gov.sa/v5/nonprofits.

الخاتمة

يمثل القطاعُ غير الربحي في المملكة العربية السعودية ركيزةً رئيسةً لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التماسك الاجتماعي؛ من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة، ومواجهة التحديات بفعالية، ويسعى هذا القطاع إلى تحقيق تأثير إيجابي في المجتمع.

ويلعب المركزُ الوطنيُّ لتنمية القطاع غير الربحي دورًا حيويًّا في تطوير الكفاءات وتعزيز الشفافية والابتكار؛ مما يسهم في بناء مستقبل أفضل.

ويتوقع مع التوجهات المستقبلية الإيجابية أن يزداد دورُ القطاع في تحسين جودة الحياة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يجعله عنصرًا محوريًّا في تحقيق رؤية المملكة 2030.

قائمة المراجع

(مرتبة أبجديًا – APA 7th)

المراجع العربية

- آل سعود، م. (2025، 25 يونيو). القطاع غير الربحي في رؤية 2030: نحو تنمية شاملة ومشاركة مجتمعية فعالة. صحيفة سبق الإلكترونية. https://sabq.org/articles/ausvp9mlyy
- آل فائع، أ. (ت.غ.م). جمعية المطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين ونشاطها في استرداد الأوقاف: تونس أنموذجًا (1350–1359هـ/1932–1940م). http://example.com
- أكاديمية الفوزان. (2018). البرامج التدريبية. https://alfawzanacademy.org/
- أضواء على نشأة العمل الخيري التطوعي في عهد الملك عبد العزيز. (1419هـ/1999م). مختار إبراهيم عجوبة. جمعية النهضة النسائية الخيرية.
- الباز، راشد. (1426هـ/2005م). برامج الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السُّعودية: تطور وتطوير. مكتبة الملك عبد العزيز.
- البنك الإسلامي للتنمية. (بدون تاريخ). [اسم العمل/الصفحة، إن وُجد].
- البنك الدولي. (بدون تاريخ). [اسم العمل/الصفحة، إن وُجد].
- البرغوثي، إ. (1985). العمل الأهلي في الوطن العربي: الواقع والآفاق. مركز دراسات الوحدة العربية.
- التركي، فهد. (2018). إستراتيجيات حشد الموارد للمُنظّمات غير الرِّبحية في المملكة العربية السُّعودية. المجلة العربية للإدارة، 35(4), 105–89.
- الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان). (بدون تاريخ). عن إنسان. [يجب إضافة رابط URL إذا كان متاحًا].
- الجمعية النسائية الخيرية الأولى بجدة. (بدون تاريخ). عن الجمعية. [يجب إضافة رابط URL إذا كان متاحًا].
- الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. (بدون تاريخ). عن الجمعية. [يجب إضافة رابط URL إذا كان متاحًا].
- الجمعيّات الخيرية في المملكة العربية السُّعودية: نشأتها، خدماتها. (1402هـ/1982م). وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- الجمعيّات النِّسائية في المملكة العربية السُّعودية: نشأتها، واقعها، أدوارها. (1439هـ/2018م). عبد الله بن ناصر السدحان. دار الانتشار العربي.
- الجهيمان، آ. ب. ن. ع. (2025). تصور مقترح لإدارة المشاريع التربوية في الجمعيات الشبابية بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام MEAL. مجلة كلية التربية (أسيوط).

- الدويش، آلاء، والمزيد، عبد الرحمن. (2020). تحديات المُنظّمات غير الرّبحية في المملكة العربية السُّعودية: الواقع والمستقبل، كيفية الاستفادة من التجارب العالمية. المجلة السعودية لِلإدارة والتنمية، 17(2)، 83-65.
- الراجحي، أ. (2024). منتجات التمويل والاستثمار الموجهة للقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. مجلة الدراسات الإسلامية.
- الزمان. (2025، 1 يونيو). العمل الخيري.. بين التعريف والتطبيق بريطانيا مثالاً. http://example.com
- الزهراني، ياسر. (2023). الاحترافية وانعكاساتها في القطاع غير الرِّبحي في المملكة العربية السُّعودية. المجلة السعودية للإدارة والتنمية، 18(1)، 92-75.
- السدحان، عبد الله. (1446هـ/2024م). العمل الخيري المؤسسي في المملكة العربية السُّعودية: البواكير والتحولات. دارة الملك عبد العزيز.
- السند، حنان بنت بدر. (2021). واقع العمل التطوعي في المجتمع السعودي وآليات تفعيله: رؤية مستقبلية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 8(4)، 377-338.
- الشرق الأوسط. (2024، 26 ديسمبر). القطاع غير الربحي في السعودية يحقق نمواً ملحوظاً بإيرادات تتجاوز 14.5 مليار دولار. https://aawsat.com
- الصبح، حسن بن عبد الله. (2021). توجهات العمل التطوعي في الجامعات السعودية بما يواكب رؤية المملكة 2030: دراسة حالة على جامعة أم القرى. مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات، 26(مارس)، 248-218.
- العبيدلي، م. (ت.غ.م). العبيدلي في المنتدى الوطني للحوكمة في القطاع غير الربحي بالمنامة. http://example.com
- العتيبي، م.ع. (2024). تطبيق استراتيجية نظرية المحيط الأزرق في المجال التوعوي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.
- العثيمين، عبد الله. (1419هـ/1999م). تاريخ المملكة العربية السُّعودية. دارة الملك عبد العزيز.
- العربية.نت. (2025، 6 مارس). مساهمة القطاع غير الربحي السعودي في الاقتصاد تتجاوز 100 مليار ريال. https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2025/03/06
- العنزي، ف.، & المهوس، خ. (2024). فعالية الإدارة الاستراتيجية في المنظمات غير الهادفة للربح في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث.
- الغامدي، أ. م. (2020). دور القوة الناعمة السعودية في تحقيق الأمن الوطني: المساعدات الإنسانية نموذجًا. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الغامدي، سعيد، والغامدي، محمد. (2019). بناء القدرات للمُنظّمات غير الرِّبحية في المملكة العربية السُّعودية: تحليل نقدي. المجلة السعودية للإدارة العامة، 15(2)، 62-45.
- اللويش، بدرية بنت صالح. (2022). إسهامات العمل التطوعي في تنمية المهارات لدى المتطوعين. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، 14(3)، 47-23.
- المحسن، إيمان. (2022). العمل الخيري المانح: دراسة ميدانية مقارنة على أنظمة وتطبيقات العمل الخيري المانح بين المملكة العربية السُّعودية والمملكة المتحدة البريطانية. المجلة الدولية للعمل الخيري والتنمية الاجتماعية، 15(2)، 145-123.

- المركز الدولي للقانون غير الربحي (2021). (ICNL). الإطار القانوني والتنظيمي للمُنظّمات غير الربحية في المملكة العربية السّعودية.
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (1440هـ). قرار مجلس الوزراء رقم (459).
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (2021). تقرير حوكمة المنظمات غير الربحية (مكين) للعام 2021م. https://ncnp.gov.sa/ar/knowledge-center/reports/governance-report-2021
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (2022). تقرير حوكمة المنظمات غير الربحية لعام 2021. https://ncnp.gov.sa
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (2023). الاستثمار الاجتماعي.
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (2023). تحدي الاستثمار الاجتماعي.
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (2023). مبادرات ومشاريع. https://www.ncnp.gov.sa/
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (2024). الإسناد الحكومي.
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (2024). تقرير الأثر للقطاع غير الربحي 2023.
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (2024). التقرير السنوي للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لسنة 2023. https://ncnp.gov.sa/ar/reports
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (2024). منصة سديم. https://www.ncnp.gov.sa/sudeem
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (2025, يناير 6). دليل الجهات غير الربحية. https://es.ncnp.gov.sa/v5/nonprofits
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (2025). الإشراف الفني في المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. http://ncnp.gov.sa/ar/pages/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%AD%D9%8A
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (2025، 13 يوليو). المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي يصدر تقريره السنوي لعام 2024م. http://ncnp.gov.sa/ar/media-center
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (ت.غ.م). أدوار المركز. https://ncnp.gov.sa/ar/about/roles
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (ت.غ.م). تاريخ القطاع غير الربحي. https://ncnp.gov.sa
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (ت.غ.م). الرئيسية. https://ncnp.gov.sa
- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. (2020). تحديات المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية. https://kfcris.com
- مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2019). التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية. Google Books.

- مجلس الجمعيات الأهلية. (ب.ت.). الرئيسية.
- متنمبك، إ. م. (2022). الفوائد المتوقعة من البيانات الحكومية المفتوحة في المملكة العربية السعودية. Journal of Information Studies and Technology.
- مؤسسة الملك خالد. (2021). ورقة نقاش: الشمول المالي للمنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية. https://kkf.org.sa
- مؤسسة مسك. (2023). برنامج مهارات القطاع غير الربحي. https://misk.org.sa
- منصة الوطنية الموحدة. (ت.غ.م). المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
- ملتقى العروبيين. (ت.غ.م). المجتمع المدني. http://example.com
- موقع المسلم. (ت.غ.م). الجمعيات العلمية .. نحو تفعيل للدور وزيادة للأثر. http://almoslim.net
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2020). اللائحة التنفيذية للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2022). المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. https://hrsd.gov.sa
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2022). لمحات عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (ت.غ.م). من نحن. https://hrsd.gov.sa
- ويكيبيديا. (2023). المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. https://ar.wikipedia.org/wiki/المركز_الوطني_لتنمية_القطاع_غير_الربحي
- ويكيبيديا. (2024، 12 ديسمبر). المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
- ويكيبيديا. (ت.غ.م). 1936 في السعودية. https://ar.wikipedia.org
- ويكيبيديا. (ت.غ.م). عمل خيري. https://ar.wikipedia.org
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2021). تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. http://laws.boe.gov.sa
- عبد الحميد، خ. ه. (2018). التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- عبد الفتاح، ع. (2002). القطاع الأهلي في العالم العربي: النشأة والتطور. دار الفكر العربي.
- قانونية. (ت.غ.م). تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. https://www.qanoniah.com
- رؤية السعودية 2030. (2025). اقتصاد مزدهر. https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vi-brant-society/
- سعوديبيديا. (ت.غ.م). المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. https://www.saudipedia.com
- سعوديبيديا. (ت.غ.م). وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. https://www.saudipedia.com
- صندوق البيئة. (1440هـ). قرار مجلس الوزراء رقم (416).

- صندوق التنمية الثقافي. (1442هـ).
- صندوق دعم الجمعيات. (2024). الرؤية والرسالة والأهداف. https://asf.gov.sa
- صندوق دعم الجمعيات. (2024). قواعد منح الجمعيات: ملخص الإصدار الثاني. https://asf.gov.sa
- صندوق دعم الجمعيات. (2024). ملتقى ومعرض تمكين 2024.
- صندوق دعم الجمعيات. (ت.غ.م). نبذة عن الصندوق. https://asf.gov.sa/ar/about
- سميث، جون، وأبو عاصي، كريم. (2017). الحوكمة والمساءلة في المُنظّمات غير الربحية: دراسة مقارنة. دار النشر الأكاديمية.
- سجيني، أ. أ. (2021). دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030. جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
- شفاف. (2022، 11 نوفمبر). أصحاب المصلحة في مشاريع القطاع غير الربحي. https://shafaq-e.sa/138466.html
- صحيفة أم القرى. (1928, 6 يوليو). العدد 185.
- صحيفة أم القرى. (1930, 19 ديسمبر). العدد 315.
- صحيفة أم القرى. (1932, 29 أبريل). العدد 385.
- صحيفة أم القرى. (1937, 22 فبراير). العدد 637.
- صحيفة أم القرى. (بدون تاريخ). الأعداد: 487، 549، 556، 604، 605، 1567، 1736، 4236.
- صحيفة البلاد السعودية. (1951, 27 ديسمبر). العدد 1119.
- صحيفة البلاد السعودية. (1955, 10 فبراير). العدد 1772.
- صحيفة القصيم. (بدون تاريخ). الأعداد: 21، 22، 37، 100.
- صحيفة المدينة. (2019، 17 أبريل). مجلس الوزراء: إنشاء مركز وطني لتنمية القطاع غير الربحي.
- صحيفة عكاظ. (2016، 8 مايو). 5 وزراء للشؤون الاجتماعية.. 3 للعمل و8 في «الدمج».
- صحيفة عكاظ. (2023). «التعليم» تعلن مسارات وتخصصات الابتعاث للعام 2023. https://www.okaz.com.sa/
- صحيفة مكة. (2016، 27 يوليو). من باب الوداع انطلقت أول جمعية خيرية. https://makkahnewspaper.com
- صحيفة مكة. (2019، 18 سبتمبر). كيف حلق بنا الملك عبدالعزيز؟. https://makkahnewspaper.com
- صحيفة صوت الحجاز. (1932, 15 مايو). العدد 6.
- صحيفة صوت الحجاز. (1935, 11 فبراير). العدد 145.
- صحيفة صوت الحجاز. (1936, 12 مايو). العدد 206.

- صحيفة صوت الحجاز. (بدون تاريخ). الأعداد: 42، 47، 87، 117، 146، 185، 215، 218، 294.
- حنفي، ح. (2005). المجتمع المدني: دراسة نقدية. دار قباء للنشر.

المراجع الأجنبية

- ACNC Org. (2024). Australian Charities Report – 10th Edition.
- Al Fozan Holding. (2025). Al Fozan Academy for the Development of the Non–Profit Sector. Retrieved from https://www.alfozan.com/
- Albagieh, A., Hossain, M. F., & Rees, C. (2022). Nonprofit organizations' capacity–building in small cities: Exploring current practices, challenges, and opportunities in central Saudi Arabia (Master's thesis, University of Manchester). Retrieved from https://pure.manchester.ac.uk
- Alzahrani, Y. S. A. (2023). Professionalism and its implications in the Saudi nonprofit sector (Doctoral dissertation, Indiana University - Purdue University Indianapolis).
- Anheier, H. K., & Toepler, S. (2023). Nonprofit organizations: Theory, management, policy. Routledge.
- Arab NGO Network. (2023). Regional NGO cooperation. https://www.ann.org
- Butler, J., & Wilson, D. (2015). Managing voluntary and non–profit organizations. Routledge.
- CAF, C. (2022). World Giving Index 2012: A Global View of Giving Trends.
- Candid. (2022). Philanthropy and COVID–19: Examining two years of giving.
- Casey, J. (2016). Comparing nonprofit sectors around the world: What do we know and how do we know it? Journal of Nonprofit Education and Leadership, 6(3), 215–235. https://doi.org/10.18666/jnel-2016-v6-i3-7583
- Charitable Health Care. (2023). Governance of Non–Profit Organizations in Saudi Arabia. https://www.chc.org.sa/governance-of-non-profit-organizations-in-saudi-arabia/
- CNBC Arabia. (2025, May 22). السعودية تستهدف رفع مساهمة القطاع غير الربحي إلى 5% من الناتج المحلي بحلول 2030. https://www.cnbcarabia.com
- Coogle, A. (2015, December 2). Dispatches: Better late than never – Saudi Arabia approves NGO law. Human Rights Watch. Retrieved from https://www.hrw.org/news/2015/12/02/dispatches-better-late-never-saudi-arabia-approves-ngo-law
- Dong, Q., & Lu, J. (2020). In the shadow of the government: the Chinese nonprofit sector in the COVID-19 crisis. The American Review of Public Administration, 50(6-7), 784–789.

- EU Delegation to Saudi Arabia. (2023). EU–Saudi cooperation initiatives. https://www.eeas.europa.eu
- European Commission. (2022). EU cooperation programs. https://ec.europa.eu
- Eyad Reda Law Firm. (2023). Governance in Non–Profit Organizations: Ensuring Effective and Transparent Operations. https://eyadredalaw.com/en/governance-in-non-profit-organizations-ensuring-effective-and-transparent-operations/
- ExpoPlatform. (2023). Sustainable Development Goals and Non–Profit Sector. https://expoplatform.com/
- Foundation Group. (n.d.). What is a 501(c)(3)?. https://www.501c3.org
- Franco, R. C., Wang, L., O'Rourke, P., Breeze, B., Künzl, J., Govekar, C., & Govekar, C. (2010). Charity law. In H. K. Anheier & S. Toepler (Eds.), International Encyclopedia of Civil Society (pp. 121–127). Springer. https://doi.org/10.1007/978-0-387-93996-4_31
- GCC. (2022). Gulf Cooperation Council joint NGO initiatives. https://www.gcc-sg.org
- Give Now. (2022). Giving by individuals in Australia, the stats!.
- Goeke, P., & Moser, E. (2021). Transformative Foundations: Elements of a Sociological Theory of Organised Philanthropic Giving (Working Paper No. 16). FIW Bonn. Retrieved from https://www.fiw.uni-bonn.de
- Habermas, J. (1989/2006). The structural transformation of the public sphere: An inquiry into a category of bourgeois society (T. Burger, Trans.). MIT Press. (Original work published 1989).
- Hall, P. D. (2017). A historical overview of philanthropy, voluntary associations, and nonprofit organizations in the United States, 1600–2000. In W. W. Powell & P. Bromley (Eds.), The Nonprofit Sector: A Research Handbook (pp. 32–65). Yale University Press. https://doi.org/10.12987/9780300153439-005
- Hespress. المنظمات غير الحكومية... الدور والتاريخ. (2 مايو ,2015). http://hespress.com
- Hopkins, B. R. (2019). The law of tax–exempt organizations (12th ed.). Wiley.

- ICNL. (2019). Nonprofit Law in Brazil.
- ICNL. (2021a). Nonprofit Law in Australia.
- ICNL. (2021b). Nonprofit Law in England and Wales.
- ICNL. (2022). Nonprofit Law in China.
- ICNL. (2023). Nonprofit Law in South Africa.
- IFRC. (2023). International humanitarian response networks. https://www.ifrc.org
- International Center for Not-for-Profit Law (ICNL). (2017). Saudi Arabia – philanthropy law report. Retrieved from https://www.icnl.org/resources/research/ijnl
- IsDB. (2022). Islamic Development Bank annual report. https://www.isdb.org
- Johns Hopkins Center for Civil Society Studies. (2023). Nonprofit Employment Report. Johns Hopkins University.
- Jung, T., & Orr, K. (2021). What lies beneath? Spectrality as a focal phenomenon and a focal theory for strengthening engagement with philanthropic foundations. International Journal of Management Reviews, 23(3), 312–329. https://doi.org/10.1111/ijmr.12257
- Kassem, H. S., Aljuaid, M., Alotaibi, B. A., & Ghozy, R. (2020). Mapping and analysis of sustainability-oriented partnerships in nonprofit organizations: The case of Saudi Arabia. Sustainability, 12(17), 7178. https://doi.org/10.3390/su12177178
- Kim, A., Alfallaj, A. A., & Alghumaiz, F. (2022). Establishing and operating a nonprofit organization in Saudi Arabia as a foreign entity. Lexology. Retrieved from https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=ee941c58-03e1-45c4-b6ef-63ff01b266e5
- Kwna. (2023). Nonprofit sector and sustainable development. https://kwna.net
- Law Firm in Riyadh, Saudi Arabia | Legal Consultants in Saudi Arabia | Eyad Reda Law Firm. (n.d.). Nonprofit Organization Focus: Legal Framework and Funding in KSA. https://eyadredalaw.com/en/nonprofit-organization-focus-legal-framework-and-funding-in-ksa/
- Lecy, J. D., Schmitz, H. P., & Swedlund, H. (2012). Non-governmental and not-for-profit or-

ganizational effectiveness: A modern synthesis. Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, 23(2), 434–457. https://doi.org/10.1007/s11266-011-9204-6

- McGoey, L. (2021). Philanthrocapitalism and the separation of powers. Annual Review of Law and Social Science, 17, 391–409. https://doi.org/10.1146/annurev-lawsocsci-120220-074323
- Microsoft Philanthropies. (2023). Technology for NGOs. https://www.microsoft.com
- Misk Foundation. (2023). Global nonprofit sector challenges and opportunities. https://misk.org.sa
- National Council of Nonprofits. (n.d.-a). Find Your State's Nonprofit Corporation Act.
- National Council of Nonprofits. (n.d.-b). Tax Exemption for Nonprofits.
- National Council of Nonprofits. (2023). Federal law protects nonprofit advocacy & lobbying. Retrieved from https://www.councilofnonprofits.org/federal-law-protects-nonprofit-advocacy-lobbying
- ObsBusiness. (2023). Innovation and transparency in nonprofit organizations. https://obsbusiness.com
- PIF. (2023). Public Investment Fund annual report. https://www.pif.gov.sa
- Professional Fellowships. (n.d.). Saudi Fellowship for Nonprofit Management. Retrieved from https://www.professionalfellowships.org/
- PwC. (2022). FinTech in the non–profit sector. https://www.pwc.com
- Salamon, L. M., & Anheier, H. K. (1992). In search of the non–profit sector I: The question of definitions. Johns Hopkins University Institute for Policy Studies.
- Salamon, L. M., & Anheier, H. K. (1997). Defining the nonprofit sector: A cross–national analysis. Johns Hopkins University Press.
- Salamon, L. M., & Sokolowski, S. W. (2016). Beyond nonprofits: Re–conceptualizing the third sector. International Society for Third-Sector Research.
- Salustri, A., & Viganò, E. (2017). Social economy in Europe: Models and challenges. Annals of Public and Cooperative Economics, 88(2), 223–246. https://doi.org/10.1111/apce.12154
- Saudi Vision 2030. (2017). Saudi Vision 2030. Retrieved from https://www.vision2030.gov.sa
- Sherlock, M., & Gravelle, J. (2009). An overview of the nonprofit and charitable sector. Congres-

sional Research Service.

- Stanford Social Innovation Review. (2023). The Data Imperative for Nonprofits.
- Statista. (2024a). Number of charities in England and Wales from 2000 to 2024.
- Statista. (2024b). Number of non–profit organizations in the United States from 1998 to 2023.
- Statista. (2024c). Total value of charity donations in China from 2011 to 2020.
- Taleed. (2023). حوكمة القطاع الغير ربحي في المملكة. https://taleed.com.sa
- The Bridgespan Group. (2023). Essential Skills for Nonprofit Leaders.
- The Global Philanthropy Environment Index 2022. Indiana University.
- The NonProfit Times. (2024). 2024 Nonprofit Trends Report.
- U.S. Bureau of Labor Statistics. (2024). Nonprofit employment in 2022 was 1.4 percent below pre–pandemic level.
- University of Technology Sydney. (n.d.). Master of Not–for–Profit and Social Enterprise Management. Retrieved from https://www.uts.edu.au/
- Washington University in St. Louis. (n.d.). Master of Arts in Nonprofit Management. Retrieved from https://wustl.edu/
- Wong, K., Ong, P., & Zheng, W. (2020). American philanthropy literature review (Vol. 2). GCPI Working Paper. Retrieved from https://www.gcpi.org
- World Bank. (2023). World Bank development financing. https://www.worldbank.org
- WorldBank.org.
- Worldmeter.com.

نبذة عن المركز:

إدراكا من حكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- لضرورة وحتمية الاهتمام بالشأن الاجتماعي وصيانة وتحصين القيم والمبادئ الاجتماعية، ولما تمثله الظواهر الاجتماعية المتجددة من تحد للأسرة والمجتمع بمكوناتها المختلفة، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٠)وتاريخ ١٤٣٣/٧/٧هـ بالموافقة على تنظيم المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية ليكون ذا شخصية اعتبارية مستقلة، ويرتبط بوزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مباشرة، ومقره مدينة الرياض.

ويهدف المركز إلى أجراء البحوث والدراسات الاجتماعية حول القضايا والظواهر والمشكلات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، واقتراح التوصيات والحلول المناسبة في شأنها، وذلك استنادا إلى محوري استراتيجية المركز وهما: تمكين مجتمع البحوث في المجال الاجتماعي، ومساندة متخذي القرار الاجتماعي.

المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
National Center for Social Studies (NCSS)